الاثنين 21 شباط 2022
العدد 4566 السنة السادسة عشرة
lundi 21 février 2022 nº 4566 16ème année

28 صفحة
5000 ليرة

الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

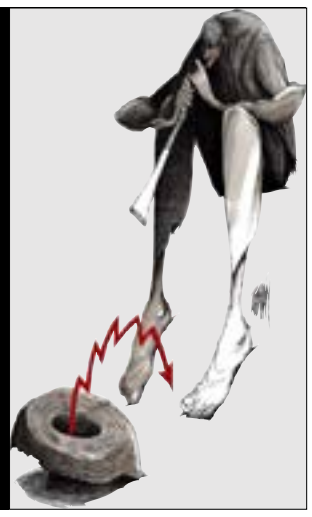

رأس المال
تنافسيّة مرفأ بيروت خارج النقاش

● **نور خليك رزق**
فقراء خاسرون وأثرياء رابحون

● **ماهر سلامة**
التضخم يجتاح العالم

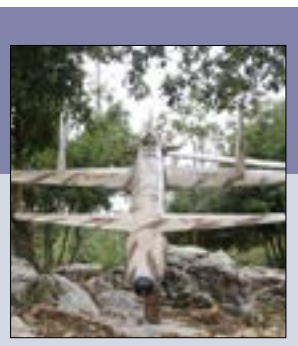

ما كان العدو يخشاه... تحقّق

المقاومة تنهي حصرية سيطرة اسرائيل على السماء المسيّرات... ومسيرة المفاجآت خلال 40 عاماً

اسرائيل ترغب: يخسر أصدقاء حزب الله المسيحيون ويربح أصدقاؤنا [5]

مصير الانتخابات بين السنّة! [4]

«غراندیزر» أخذ الحبّ العظيم

[18 ـ 19]

قضية

الترسيم البحري **تواطؤ على الخط 29**

6

سوريا

الجولاني يستعدّ للقضم... بغطاء من أنقرة

12

الحدث

استنفار ديبلوماسي لحصْر النار **أوكرانيا... سباق بين التهدئة والتحشيد**

14

قضية اليوم

ما كانت تخشاه «إسرائيل»... تحقّق

علي حيدر

لا تزال الجولة الاستطلاعية التي نفذتها المسيّرة «حسان» التابعة لحزب الله، لمسافة 70 كلم شمال فلسطين المحتلة، تتفاعل داخل الكيان الإسرائيلي على المستويين الرسمي والإعلامي. إلا أن الأسئلة التي تشغل جهات القرار السياسي والأمني تنبع من الموقع والدور الذي أصبحت تلعبه المسيّرات في معادلات القوة، في ضوء تطورها والنتائج التي حققتها في المعارك التي شهدتها وتشهدها المنطقة، من أذربيجان - أرمينيا، إلى اليمن في دفاعه ضد العدوان السعودي - الإماراتي - الأميركي.

من الواضح أن الصمت الذي خيّم على المستوى الرسمي في كيان العدو ناجم عن إدراك لخطورة الرسائل وحراجة الموقف ومحدودية الخيارات. لذلك انتهى إلى قرار بتوجيه وزير الأمن بني غانتس رسالة ذكّر فيها بقوة سلاح الجو الإسرائيلي متجاهلاً حقيقة أن هذا الأمر خبره اللبنانيون منذ نشوء الكيان الإسرائيلي. إلا أن الجديد الذي يبدو أن العدو بدأ باستيعابه، هو أن ما كان يخشى حصوله قد تحقّق. إذ شكلت الجولة

> **تهديد المسيرات من منظور استراتيجي إسرائيلي: سلاح فتاك، دقيق، وكاسر للتوازن**

> الاستطلاعية للمسيّرة «حسان» ترجمة عملية للمخاوف التي عبّر عنها كبار المسؤولين الإسرائيليين في مناسبات عدة، حول خطر امتلاك حزب الله مسيّرات متطورة وتأثير ذلك في معادلات القوة في المنطقة.

ويبدو أن حزب الله هدف من العملية النوعية، على مستوى القرار والأبعاد والرسائل والإنجاز العملياتي (فشل منظومات الاعتراض وسلاح الجو في إسقاطها)، إظهار جانب من قدراته المتطورة، لتعزيز معادلة الردع وتصويب تقديرات مؤسسات القرار في كيان العدو، لتكون خياراتها أكثر عقلانية في حسابات الكلفة والجدوى.

وقد يساعد في فهم خلفية حجم المخاوف التي أظهرها قادة العدو، استحضار قراءة الجهات المهنية والقيادية في كيان العدو لهذا التهديد الذي تم تناوله في دون تفوق جوي كامل».

فقد نقلت صحيفة «هآرتس»، في تموز الماضي، أن إيران «وجدت في المسيّرات رداً جزئياً على تفوق سلاح الجو الإسرائيلي، وأن الجيش قلق من أن تصل هذه القدرات إلى حلفائها في المنطقة. وبتقاطع هذا التقدير مع إعلان قائد المنطقة الوسطى في الجيش الأميركي الجنرال كينيث ماكنزي، في ضوء المسيرات المتطورة التي تصنعها إيران على نطاق واسع، «أننا للمرة الأولى منذ الحرب الكورية، نعمل من دون تفوق جوي كامل».

ارتقى التعبير عن المخاوف الإسرائيلية مع انكشاف مزيد من مزايا تطور المسيرات التي تصنعها إيران. ففي خطاب لوزير الأمن الإسرائيلي بني غانتس في 2021/9/12، في مؤتمر معهد السياسات التابع لمعهد هرتسيليا، حذر من أن «إحدى الأدوات النوعية التي طورتها إيران هي المسيرات غير المأهولة» التي تشكل «منظومة من السلاح الفتاك، والدقيق مثل الصواريخ البالستية أو الطائرات القادرة على تجاوز آلاف الكيلومترات. وفي السياق نفسه، تناول رئيس وزراء العدو هذا التهديد المستجد في كلمته أمام الأمم المتحدة، في أيلول الماضي، مشيراً إلى أن المسيرات الإيرانية «مزوّدة بأسلحة فتاكة، وقادرة على أن تهاجم في أي مكان وزمان. وهم يخططون لتغطية سماء الشرق الأوسط بهذه القوة الفتاكة». وأعرب عن قلق إسرائيل من أن «تزود إيران حلفاءها في اليمن وسوريا ولبنان بالمئات من هذا النوع، ولاحقاً بالآلاف».

لكن من الواضح أنه لم يخطر في بال بينيت وغانتس أن ينتقل حزب الله إلى مرحلة صناعة المسيّرات محلياً كما أعلن الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله أخيراً، وحرص على أن يلمس الإسرائيلي بشكل مباشر مستوى تطورها عبر اختراق منظومات الدفاع الجوي الإسرائيلي في ذروة استعداداتها.

من الواضح أن تناول غانتس وبينيت بعبارات مشابهة للتهديد الذي تمثله المسيرات كان نتاج بحث وتقدير الأجهزة المهنية المختصة في جيش العدو، ويكشف عن حجم مخاوف المستويات القيادية من مزايا تطور المسيرات التي تصنعها إيران. ففي أيلول الماضي، أعلن السيد حسن نصر الله أخيراً، أن حزب الله «لديه مسيّرة تابعة لسرايا القدس، وأخرى من الأدوات العسكرية، في سياق مسار تصاعدي من تطور معادلات القوة في المنطقة.

خطر المسيّرات يوازي خطر الصواريخ الدقيقة

الخبير الإسرائيلي في الدفاع ضد الصواريخ، عوزي روبين، أشار في دراسة مفصلة قبل 3 أشهر حول سلاح المسيرات وموقعه في سلم التهديدات المحدقة بإسرائيل، إلى أن تطوره وصل إلى مرحلة يشكل فيها تهديداً من الدرجة الأولى على إسرائيل يصعب اعتراضه.

وبعدما تناول مسار تطور المسيرات من الناحية التقنية، لفت إلى أن صناعة المسيرات أقل كلفة وأبسط من صناعة الصواريخ، وهي تشكل سلاحاً دقيقاً قادراً على إصابة أهداف محددة بدقة متر أو مترين. وأضاف روبين الذي ترأس منظومة حيتس لمدة ثماني سنوات، أن من المزايا التي تمنح المسيرات تفوقاً أنه «من غير الممكن التنبؤ مسبقاً من أي اتجاه ستصل»، ما يجعل من الصعب تشخيصها واعتراضها. كما أن بعض المسيرات الإيرانية تتمتع بالقدرة على التخفي يفاقم من صعوبة اعتراضها.

وتناول بعضاً من المخاطر العملياتية التي يمكن أن تشكلها المسيرات على إسرائيل، موضحاً أن النوع الهجومي والانتحاري منها يمكن أن يضرب نقاطاً حاسمة مثل مخازن الطوارئ وتجمعات المدرعات. إضافة إلى أنه يمكن أن تستهدف قوات الجيش الإسرائيلي خلال حركته وإربائك مناورته البرية. كما يمكن أن تضرب منظومات الدفاع الجوي للجيش، في إشارة إلى القبة الحديدية وغيرها من المنظومات الاعتراضية. وخلص إلى أنه من غير الممكن النظر إلى المسيّرات كوسيلة ثانوية من أجل «الإزعاج، والجمع والردع»، وإنما وسيلة يمكن أن تشكل «كاسراً للتوازن»، يوازي خطرها خطر الصواريخ الدقيقة.

(أ ف ب)

يريدون دفع الناس الى الجنون!

كتب يوآف ليمور، معلق الشؤون العسكرية في صحيفة «إسرائيل هيوم» تعليقاً على ما جرى:

«حققت إيران قفزة كبيرة في السنوات الأخيرة في قدرات طائراتها المسيّرة. هذه الطائرات تحلّق بعيداً، تحمل وقوداً وأسلحة أكثر، وقادرة على التخفّي بشكل أفضل من ذي قبل. وعلى عكس الصواريخ، فإن المسيّرات والصواريخ المجنّحة يصعب اسقاطها لأنها تطير ببطء وقريبة جداً من الأرض. ومن غير المعقول ان نصف منطقة الشمال تدخل الى الملاجئ في كل مرة تدخل فيها مسيّرة الى إسرائيل. هذا يمنح حزب الله (او حماس في الجنوب) طريقة سهلة للغاية لدفع إسرائيل إلى الجنون متى شاء.

الاستراتيجية الإيرانية واضحة، وهي تطويق إسرائيل بالصواريخ بكافة انواعها، بما في ذلك المسيّرات والصواريخ المجنحة. وهذا يسمح لإيران بشن هجوم مفاجئ وأكثر دقة على إسرائيل، عندما تقرر، كما حاولت مرات عدة في الماضي.

يوجد لدى الايرانيين عدد كبير من الملفات المفتوحة مع إسرائيل، وعدد غير قليل من عمليات الانتقام التي يسعون لتنفيذها.

ايران لن تنحرف عن طريقها. هذا ليس من طبيعة النظام، وبالتأكيد ليس من طبيعة الحرس الثوري. والفهم الاستراتيجي هذا يستوجب الآن فحص السياسات الإسرائيلية، في كافة الساحات».

مقالة

نهاية السيطرة الحصرية على السماء

وليد شرارة

أكدت الهزائم الأميركية في أفغانستان والعراق، والإسرائيلية في لبنان وغزة، سقوط أبرز نظريات الحرب المستندة الى «الثورة في الشؤون العسكرية» ومنظومات أسلحتها الذكية، أمام اختبار الميدان. لا ضرورة للتذكير بأن الأكلاف البشرية والمادية بالنسبة إلى الغزاة الأميركيين والإسرائيليين، والفشل في تحقيق الأهداف السياسية لهذه الحروب، كذّبت على مرأى من العالم أجمع مقولات من نوع «الانتصار في الحرب من دون خوض معركة» أو «الحرب مع صفر قتلى»، اعتماداً على السيطرة الحصرية على الجو والتفوّق الكاسح في كثافة النيران. لقد نجحت حركات المقاومة الشعبية، بفضل قوة إرادتها وتصميمها وحسن إدارتها للصراع مع الأعداء وقدرتها العالية على الإبداع، في الانتصار على الأرض. وهي تشرع اليوم، من خلال تطويرها لسلاحَي المسيّرات والصواريخ الدقيقة، في تحدّي سيطرة الأعداء الحصرية على «السماء»، وتكتسب المسيرات، تحديداً، في هذا المضمار أهمية استراتيجية ورمزية في آن، لأنها من بين الأدوات الرئيسية للحروب الهجينة التي تشنّها الإمبراطورية الأميركية المنحدرة وحليفها الكيان الصهيوني، نتيجة عجزهما المتعاظم عن خوض حروب كبرى وتحمّل تبعاتها، ووسيلة لاستعراض السطوة العابرة للحدود، ونشر موت «آتٍ من السماء»، في مسعى لا يكلّ لإخضاع من هم على الأرض. مسيّرات قوى المقاومة في المنطقة تعني أن معركة كسر السيطرة الحصرية على السماء، ستحتدم.

تندرج المسيّرات ضمن ترسانة الأسلحة الذكية التي كان يفترض أن توفّر للعسكرية الأميركية والغربية والإسرائيلية قدرة على خوض الحرب عن بعد من دون تكبّد أيّ خسائر. لكن، وبما أن استخدامها شهد نمواً متعاظماً مع ما سُمّي بالحرب على الإرهاب، أي في غالبية الأحيان على حركات مقاومة لديها حاضنة اجتماعية واسعة، فإن الأبعاد الرمزية والنفسية لهذا الاستخدام لا تقل أهمية عن تلك العسكرية والأمنية. تثبيت فكرة أن الإمبراطورية، أو إسرائيل، «ترى كل شيء، وتعرف كل شيء» من الأجواء العالية، وتتمتع بسيطرة كاملة تخوّلها كشف أي مقاوم وملاحقته و«اصطياده»، هدفت الى بثّ الرعب في صفوف هذه الحاضنة ودفعها إلى الانقلاب على المقاومة. لكن أداة الإمبراطورية «المطلقة القدرة» سرعان ما تحولت الى وسيلة لارتكاب المجازر العشوائية بحق المدنيين الأفغان والعراقيين واليمنيين وغيرهم، عبر قصف تجمّعاتهم وأعراسهم وبيوتهم، بتوجيه من غرف قيادة عسكرية أميركية في صحراء نيفادا، مثلاً، في الولايات المتحدة. على مدى سنوات، قرر ضباط أميركيون، من داخل غرف عمليات في بلادهم، من يستحقّ الحياة ومن لا يستحقها، وتنفيذ قرار القتل بالضغط على زر، قبل العودة الى منازلهم وعائلاتهم في المساء. ومع الذكاء الاصطناعي، يجري اليوم تطوير جيل جديد من المسيّرات المستقلة، أو الروبوتات القاتلة، قادرة على المبادرة بتحديد أهداف وملاحقتها وتدميرها. تحلم الرأسماليات البرلمانية، التي ترفض غالبية شعوبها المشاركة في الحروب وتحمّل ويلاتها، بتلزيم هذه الأخيرة للآلات، وخصوصاً إذا كانت موجّهة ضد عدوّ أضعف من بلدان الجنوب، ومتابعة حياتها الطبيعية وكأن شيئاً لم يكن. مزيج من غطرسة القوة ومن الإيمان الأعمى بقدرات التكنولوجيا ينتج في أذهان النخب المترفة مثل هذه التهويمات. وهي تصطدم اليوم بواقع التحوّل السريع في موازين القوى الدولية والإقليمية لغير مصلحتها ومصلحة حليفها الإسرائيلي، وترى في تطوير أطراف محور المقاومة لسلاح المسيّرات تحدياً استراتيجياً سيفضي الى تراجع أكبر لهيمنتها على تراب الإقليم وسمائه.

مفاجآت المقاومة: كابوس يؤرق العدو

إيمان بشير

إنها العاشرة والنصف صباح السابع من تشرين الثاني 2004. حلّقت «مرصاد - 1»، للمرة الأولى، فوق فلسطين المحتلّة، ووصلت إلى أجواء مستعمرة نهاريا، قبل أن تعود إلى قاعدتها بسلام. كانت هذه أولى الطلعات لطائرة مسيّرة تابعة للمقاومة «رداً على الانتهاكات المتكرّرة للسيادة اللبنانيّة». لم تكن تلك المفاجأة الأولى أو الأخيرة للعدو، ولن تكون. يتوّج حزب الله عامه الأربعين بأكثر من 100 ألف مقاتل، وبمنظومة دفاع جوّي مغفّلة، وتصنيع صواريخ دقيقة ومسيّرات. منذ لحظة التحرير، سارعت المقاومة، التي توقعت حصول حرب بعد انسحاب العدو لردّ اعتباره، إلى إعداد السيناريوهات المحتملة والخطط العسكريّة التي كانت أحد أهم أسباب انتصار 2006، إذ لم تُفاجأ المقاومة بأي «ضربة» على عكس «إسرائيل» التي أقرّت على لسان رئيسها السابق شمعون بيريز بأنّ «لا مفاجأة لدى إسرائيل ولا إبداع في الحرب، راوحنا مكاننا».

على مدى عقود، أتقنت المقاومة «استراتيجية الصدمة». كانت مفاجآتها حاضرة في كل حرب، وفي معارك ما بين الحروب، وتدرّجت في أذرع المواجهة الثلاث، البرية والبحرية والجوية. ليست منظومات الدفاع الجوّي التي تحدّثت عنها شعبة العمليات في أركان الجيش الإسرائيلي قبل أسبوعين جديدة في الإعلام العبري. قبل ستة أعوام، نشر موقع «والا» تقريراً حول تغييرات في «الواقع الجوّي» لسلاح الجوّ الإسرائيلي. إذ أصبح طيّاروه «مكشوفين لتعقّب الرادارات في الساحة اللبنانيّة وتحت تهديد إطلاق الصواريخ». وأتاحت أنظمة الكشف والإنذار الموجودة على المقاتلات الحربيّة الإسرائيليّة تشخيص درجة التعقّب والإطباق الراداري عليها كمؤشر لتلك المنظومات التي «نُصبت بين سوريا ولبنان». ما الذي تغيّر الآن؟ بومذاك، وبحسب التقرير، كانت «إسرائيل» غير متأكدة من حصول حزب الله على المنظومات المتطوّرة، وعاشت سنوات من الترقّب والقلق والغارات التي زعمت أنها استهدفت نقلها. اليوم خرجت المنظومات إلى «النور»، وبدأت المقاومة استعراضها كردٍّ على التهديدات الإسرائيليّة. ولفت الإعلام العبري في هذا الصدد إلى «حادثتين استثنائيتين في سماء لبنان؛ الأولى في تشرين الأول 2019 بعدما لاحظ مشغّل طائرة صاروخ يطلق باتجاهها من دون أن يصيبها»، بعد حوالي شهرين من إسقاط مسيّرة للعدو في الضاحية الجنوبية. و«الثانية في شباط 2021 عندما رصد إطلاق صاروخ ضدّ الطائرات من الأراضي اللبنانيّة باتجاه طائرة من دون طيار تابعة لسلاح الجوّ الإسرائيليّ». أما تثبيت «معادلة المسيّرات»، فقد خُطّت حديثاً في سماء فلسطين المحتلة بعد دخول طائرة «حسّان» في 18 شباط 2022 لأربعين دقيقة، من دون أن تنال منها القبة الحديدية والمقاتلات الحربيّة والمروحيات. ما يعني، إلى جانب الخسائر الاقتصادية، فشل المنظومتين العسكريّة والتقنيّة للعدو في إسقاط الطائرة أو السيطرة عليها، قبل اختفائها عن راداراته. ولهذا الاختفاء معانٍ تقنيّة تشي بتفوّق جديد يُسجل للمقاومة. «السماء» لم تعد ملك العدو وحده، أربكت مسيّرة واحدة جيشه لساعات، فماذا لو كان هدفها أكثر من مجرّد الاستطلاع؟

صدمات الانطلاقة

في مراجعة لتطوّر الحرب المباشرة مع «إسرائيل»، يمكن تلخيص مسار مفاجآت المقاومة بالآتي:

1982: أول عملية استشهاديّة (أحمد قصير) ضد مقر الحاكم العسكري في صور أبادت عشرات الضبّاط والجنود.

1985: كمين محكم لجنود العدو لتنفيذ محاولة أسر في جبشيت. فشلت خطة الأسر، لكن الدوريّة أبيدت بالكامل. في الاشتباكات التي وقعت على مسافة «صفر»، تلطّخ قميص مسؤول عمليات المقاومة في المنطقة، أبو حسين الأسمر، بدماء الإسرائيليين، فراح يبحث بين جثثهم عن حيّ يمكن مبادلته مع أسرى سجن أنصار.

1986: نجحت المقاومة للمرة الأولى في أسر جنديين إسرائيليين في بلدة كونين، في عملية نوعيّة بقيادة الشهيد سمير مطوط.

1987: نفذّت المقاومة أول عملية بحريّة استهدفت السفينة الحربيّة الإسرائيليّة «ديفورا» قبالة شاطئ بلدة عدلون أدّت إلى قتل وجرح عدد من الجنود، وتضرّر هيكل السفينة، فيما استشهد المقاومون الذين استقلوا زوارق مطاطية بعد اشتباكات.

مفاجآت التوازن

1992: في مواجهات ما بعد اغتيال الأمين العام لحزب الله السيد عباس الموسوي، استخدمت المقاومة الكاتيوشا للمرة الأولى للردع، وعملت على تثبيته كسلاح ردع في حرب السبعة أيام «تصفية الحساب» عام 1993، وهدّدت بضرب كريات شمونة ضمن معادلة «مدنيون مقابل مدنيين». عام 1996، كبّر «شعاع» صواريخ المقاومة أثناء استهداف المستوطنات الشمالية، وتمّ تطوير مداها إلى 25 كلم.

1997: كمين في بلدة أنصارية أدّى إلى مقتل 13 من عناصر وحدة «شيبطت»، ثاني أهم وحدة نخبة في الجيش الإسرائيلي، وطبيب من فرقة الإنقاذ.

2005: كشف الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله أن عدد صواريخ المقاومة أكثر من 12 ألفاً، وأن مداها يطاول كل المنشآت الحيويّة الإسرائيليّة في الشمال. وبعد حرب تموز 2006 أعلن أن المقاومة باتت تمتلك أكثر من عشرين ألف صاروخ. ومنذ ذلك اليوم، لم يصدر أي تصريح رسمي يخفّض عدد الصواريخ.

صدمات الحرب الثانية

حطّمت المقاومة في عدوان 2006 أسطورة «عربة الربّ» وتهديد البوارج في البحر وأعلنت عن قدراتها في البُعد الصاروخي، ولم يعد يعيقها سوى التفوّق الجوّي للعدو:

- مفاجأة عملية الأسر في 12 تموز.

- أفشلت المقاومة خطط الإنزالات والمشاة بعد إسقاطها مروحية «يسعور» في بلدة ياطر. كانت مهمة «يسعور» نقل الطاقم القيادي الذي سيدير محور التقدّم المعادي. أخرجت المقاومة عمل المروحيات المعادية من المعادلة في النهار، بسبب صعوبة الرؤية في الليل، فاعتمد العدو بشكل مكثّف ولأول سابق له على سلاح الجوّ.

- أخرجت المقاومة القوّة البحرية الإسرائيلية من المعادلة مع استهداف البارجة «ساعر 5» بصاروخ «كروز C802». ورغم أن عملية إطلاق صاروخ ذكي من هذا النوع معقّدة، وفيها حسابات ترتبط بسرعة الريح وسرعة البارجة والأمواج وسطح البحر والحرارة والمسافة، أصيبت البارجة من الضربة الأولى وهو أمر غير عادي. كان هذا الصاروخ من مجموعة الأسلحة المفاجئة للعدو الذي لم يكن يعلم بوجودها، بدليل تحرّك البوارج والزوارق الحربيّة بشكل مريح قبل قصف «ساعر 5».

- فاجأت المقاومة العدو بامتلاكها صواريخ بعيدة المدى، وكرّست معادلة حيفا وما بعد حيفا. وأعلن السيد نصر الله أنه «ما من مكان في فلسطين المحتلة لا تطاوله صواريخ المقاومة، في أي زاوية وأي نقطة».

- استخدمت المقاومة صواريخ «كورنيت» للمرّة الأولى عندما أخذ الإسرائيلي القرار بالاجتياح البرّي بعد أسبوع من بدء الحرب. تحطمت أسطورة الـ«ميركافا»، فخر الصناعات العسكريّة الإسرائيليّة، وتغيّرت موازين الحرب بعد رهان العدو على العملية البريّة.

مفاجآت للردع

2010: أطلق السيد نصر الله معادلة «بناء في الضاحية مقابل أبنية في تل أبيب» و«مطار رفيق الحريري مقابل مطار بن غوريون».

2011: طلب السيد نصر الله من المقاومين أن يكونوا «مستعدين ليوم إذا فُرضت فيه الحرب، قد تطلب منكم قيادة المقاومة السيطرة على الجليل».

2016: هدّدت المقاومة باستهداف خزانات «الأمونيا» في خليج حيفا ما اضطر العدو لإغلاق خزّاناتها بعد 30 عاماً من تشغيلها.

2017: دعا السيّد نصر الله العدو إلى تفكيك مفاعل ديمونا النووي قبل استهدافه.

2018: أعلن السيد نصر الله حصول المقاومة على صواريخ دقيقة و«أُنجز هذا الأمر».

2018: كشف العدو عن أنفاق على الحدود اللبنانيّة، كانت تلك من أدوات خطة السيطرة على الجليل. لكن فشل الاستخبارات العسكريّة الإسرائيليّة بدا واضحاً عند وجود نفق يزيد عمره على 13 عاماً.

2020: فشل العدوّ في رصد طائرة استطلاع للمقاومة جالت فوق فلسطين المحتلة والتقطت صوراً لمناورة لجيش العدو قبل أن تعود بسلام.

2022: إلى جانب الإعلان عن «صناعة المسيّرات وتحويل الصواريخ إلى صواريخ دقيقة» منذ سنوات، وتفعيل الدفاع الجوّي في مواجهة خطر المسيّرات، حذّر السيد نصر الله العدو من «أنصارية 2» في حال تجرّأ على البحث عن الصواريخ أو مصانعها.

يُفهم من التحديد بـ«أنصارية» أن المقاومة تحذّر العدو من «تواجد مشاة أو إسرائيليين» على الأراضي اللبنانيّة، وتتوعّد باستهدافهم في كمين مشابه في حال فكّروا بالاقتراب من «أماكن حسّاسة» كحساسيّة استهداف «الكوادر».

(أرشيف)

في الواجهة

إجراء الانتخابات كما تأجيلها ينتظران السُّنّة

يكاد الرئيس فؤاد السنيورة وحده، من المرجعيات السنّية، لم يقل ماذا سيفعل قبل أيار المقبل. الرئيس تمام سلام سبق الرئيس سعد الحريري إلى الانكفاء، ثالثهما الرئيس نجيب ميقاتي غير مرشّح إلى إشعار آخر. أما ما يقوله السنيورة، فمقتضب: لن يقدّم هدية إلى أحد الآن

السنيورة يلتزم الصمت حيال ترشحه لئلّا يقدّم هدية إلى احد (مروان بو حيدر)

نقولا ناصيف

ما سمعه مسؤول رسمي من ديبلوماسي غربي رفيع عن شكوك محتملة بإزاء إجراء الانتخابات النيابية في موعدها، أعاد الاعتبار إلى حد ما إلى الإشاعات والمخاوف من أن الاستحقاق ربما كان في خطر.

ردأ على سؤال المسؤول الرسمي عن جدية الضغوط المتلاحقة التي يتابر عليها المجتمع الدولي، وتأكيد إصراره على إجراء الانتخابات النيابية في موعدها المعلن، قال الديبلوماسي الرفيع الزائر: أنا هنا أمثّل المجتمع الغربي. ضغطنا لإجراء الانتخابات النيابية الليبية التي كانت مقرّرة في نهاية السنة المنصرمة أكثر مما نضغط الآن في لبنان، إلا أنها تأجّلت وفُرض

> **ديبلوماسي غربي رفيع: ضغطنا في ليبيا أكثر من لبنان لإجراء الانتخابات فلم تجرَ**

أمر تأجيلها على المجتمع الدولي الذي قبل على مضض. ماذا عساناً أن نفعل أكثر؟ ما مانع أن لا يتكرر ذلك هنا أيضاً. هذا لا يعني أننا نوافق على تأجيل الانتخابات أو نتقبّله. ماذا نفعل إذا كانت ثمة إرادة بالتأجيل فُرضت هنا؟».

لم يرم الشرح الطويل للديبلوماسي الغربي الرفيع سوى إلى أن المجموعة الدولية - وإن في ظل ضغوطها المتواصلة - لا تستبعد خيار التأجيل قبل وقت قصير من الوصول إلى موعد صناديق الاقتراع. إلا أن الرجل الذي لم يكن يخدم في لبنان عام 2004، ذكّره محدّثه المسؤول الرسمي بأن لهذا البلد تجربة أدهى في عصيان الإرادة الدولية أياً بلغت وطأة تهديداتها، هو ما حصل في أيلول 2004 عندما مُدّدت ولاية الرئيس إميل لحود في الساعات التالية لصدور قرار مجلس الأمن الرقم 1559، وفي أحد بنوده رفض تعديل الدستور لهذه الغاية. لم يُصغَ إليه، ولم تخرب البلاد للفور إلا في وقت لاحق، بعد خمسة أشهر، باغتيال الرئيس رفيق الحريري.

عشية انتهاء ولاية مجلس النواب عام 2013، على وفرة النداءات والمطالبات التي أطلقها سفراء دول كبرى في دعوة اللبنانيين إلى الذهاب إلى صناديق الاقتراع، التام مجلس النواب في اليوم الأخير من العقد العادي الأول في 31 أيار عامذاك، وصوّت على اقتراح قانون معجّل مكرّر بتمديد ولايته سنة وخمسة أشهر بذرائع واهية. كان في البرلمان حينذاك، كالنائب السابق نقولا فتوش، مَن تجرّأ على أن يكون أول مَن يُقدِم، ويعدّ اقتراحاً كي تلحق به الغالبية النيابية المتحفّزة في الأصل حينذاك، على نحو قد يكون لبنان مرشحاً لأن يقبل عليه مجدداً، تقاطعت الانتخابات النيابية والرئاسية. قبل أن تنتهي ولاية البرلمان الممدّدة إلى تشرين الثاني 2014، كانت رئاسة الجمهورية شغرت منذ أيار، فترافق هذان الشغوران.

في ما يقوله المسؤولون اللبنانيون في الآونة الأخيرة، لدحض فكرة التأجيل حتى، إن أحداً من كتل البرلمان أو أحزابه لن يجرؤ بدوره على أن يكرر سابقة النائب الزحلي المستقلّ وقتذاك، ربما بسبب هذا العامل المعلن، يتصرّف زعماء الكتل والأحزاب كما لو الانتخابات النيابية واقعة في موعدها. سقط الحاجز المالي أخيراً، ولا أسباب للتذرّع بمشكلة أمنية. قبل ذلك، بَانَ من المنطقي أنها حاصلة حتماً بلا عقبات أو حجج، لو لم يفاجئ الرئيس سعد الحريري حلفاءه وخصومه في أن باعتزاله السياسة والعزوف هو وعائلته وتياره عن الترشح.

مذ اتّخذ قراره هذا في 24 كانون الثاني الفائت، حامت الشكوك مجدداً من حول مصير الانتخابات: تارة بالقول إن من غير الطبيعي القبول بإجرائها في غياب طائفة أساسية كالسنّة، إن لم تقاطعها فهي على الأقل لن تُقبل عليها، وهذا ما لم يقله الحريري الذي آخرج نفسه وعائلته وتياره من الاستحقاق وليس طائفته. وطوراً بالقول إن إفقاد الطائفة السنّية مرجعيتها التمثيلية سيضعها في مهبّ مرشحين مغامرين يخطفون مقاعدها، بلا أي مرجعية تنبثق منهم بعد إقفال صناديق الاقتراع.

يضاعف هذا القلق الاعتقاد الشائع بقرار خارجي جمّد الحياة السياسية للحريري وفريقه إلى إشعار آخر على الأقل، لم يسع الرئيس السابق للحكومة إلا الامتثال له. ليست الإجراءات التي أعلنها تيار المستقبل أخيراً حيال نوابه أو أعضاء فيه يفكرون في الترشح لانتخابات أيار، سوى تأكيد الامتثال الكامل لرئيسه لما دُعي إليه بلا تلاعب أو تحايل أو اجتزاء، بأن خيّر هؤلاء بين عدم الترشح للبقاء في التيار أو الاستقالة منه. عنى مجموع الإشارات التي عبّر من خلالها الحريري عن تسليمه بقرار اعتزاله، ليس الظنّ فحسب بالسعودية بأنها وراء كل ما حدث على أنه استكمال لما لم يكتمل حلقات في 4 تشرين الثاني 2017 والأيام التالية، بل إن الرجل فقد كذلك المرجعية العربية والاحتياطية التي مثّلتها مصر له وللسنّة اللبنانيين، تاريخياً وحديثاً. قيل إن القاهرة أحجمت عن تحديد موعد للحريري لمقابلة الرئيس عبد الفتاح السيسي، كان قد طلبه وهو في طريق عودته إلى بيروت في 20 كانون الثاني.

الأكثر مدعاة للقلق، بعد إمرار انتخابات أيار، أن الطائفة السنّية ستبدو كأنها مستبعدة عن الاستحقاق التالي بعد أشهر، وهو انتخابات الرئاسة، فلا تكون عاملاً أساسياً مقرّراً فيها، وتالياً التعامل معها على أنها على هامش هذين الاستحقاقين.

كانت السفيرة الأميركية دوروثي شيا أول مَن تلقّف هذه الإشارة وتداعيات إخراج الحريري من المعادلة الوطنية على أبواب استحقاقين دقيقين، يوم اعترفت أمام رئيس الجمهورية ميشال عون، غداة اعتزال الحريري، أنها تحدثت إليه بإلحاح قبل ساعتين من إعلانه قراره، تطلب منه التراجع عنه، فلم يستجب. بومذاك سألت رئيس الجمهورية ماذا يسعه أن يفعل؟

تقرير

«تفكير رغبوي» إسرائيلي: باسيل يخسر المقاعد... أصدقاؤنا يربحونها

يحيى دبوق

تُعدّ الانتخابات النيابية المقبلة فرصة نظرية يأمل العدو، إلى جانب أصدقائه في الداخل والخارج، بأن يحقّقوا عبرها في مواجهة حزب الله ما عجزوا عن تحقيقه بواسطة الخيارات الأخرى. ورغم أن تل أبيب ترى أن هذه الفرصة ضبابية وذات إمكانات محدودة، لكنها تبقى بالنسبة إليها أفضل من الوقوف بلا حراك أمام عدو عجزت عن مواجهته بوسائل التحييد التقليدية.

هل يوفر الاستحقاق النيابي «هزيمة» حزب الله كما ترغب إسرائيل؟

سؤال قد يكون أكبر بكثير من أي إجابة. وعلى فرضية أن الإجابة هي «نعم»: هل تؤدي خسارة حزب الله الانتخابات إلى تغيير الواقع في لبنان؟

وفقاً لتسريبات إسرائيلية عن طاولة التقدير في تل أبيب، فإن الأمل محدود في ما يمكن أن تسفر عنه انتخابات أيار المقبل، حتى ولو كانت الولايات المتحدة، بقدراتها الهائلة، تقف وراء خصوم حزب الله في الداخل، وتتولى قيادة الأتباع وتأطيرهم وتوجيههم بشكل مباشر، إذ إن لدى تل أبيب وجهة نظر مغايرة عن الحليف الأكبر: فحتى مع رافعات الضغط الاقتصادي والأزمة المتفاقمة في لبنان التي تتحكّم الولايات المتحدة في مستوياتها واتجاهاتها، إلا أن الهدف سيكون صعباً، ليس فقط في ما يتعلق بنتيجة الانتخابات نفسها، بل تحديداً في تثمير فوز كهذا لاحقاً، هو في طبيعته فوز نسبي في أحسن حالاته.

في قراءة الانتخابات النيابية اللبنانية، تبرز تقارير ومواقف لعدد من الخبراء الإسرائيليين، تخلط بين الواقع والآمال، إلا أنها قد تكون الأكثر تعبيراً عن «الجو العام» في إسرائيل. ومن أبرز ما صدر في الأسبوعين الماضيين، تقرير لـ«الخبير المخضرم» في الشؤون العربية في «القناة 13» العبرية، إيهود يعري، تحت عنوان: «هزيمة حزب الله في صناديق الاقتراع».

اللافت في مضمون التقرير، «الرغبوي» في معظمه، شبه التطابق بينه وبين ما يجري من «فذلكات» بإشراف الجانب الأميركي، عن وجهة الانتخابات، وأسباب فوز الأتباع بها، إذ يرد في مقدمة التقرير الآتي:

«نعم، هناك طرق للتأثير في صناديق الاقتراع المقبلة في لبنان، مع الأميركيين والفرنسيين ودول الخليج. القليل من المساعدة المالية، والمساعدة المهنية للحملات الانتخابية، والوساطة الهادئة بين السياسيين الذين يجدون صعوبة في تشكيل قوائم مشتركة. وهذه يمكن أن تؤدي إلى نجاح معارضي وخصوم حزب الله في لبنان». ويوضح: «الشريك المسيحي الأكبر لحزب الله هو التيار الوطني الحر بقيادة جبران باسيل، صهر الرئيس ميشال عون الذي سيُنهي ولايته قريباً. ومن المحتمل أن يخسر الآن نصف مقاعده في البرلمان، وسينتقل عدد كبير من هذه المقاعد إلى أطراف معادية لـ(الأمين العام لحزب الله السيد حسن) نصرالله، مثل حزب القوات اللبنانية بزعامة سمير جعجع، صديقنا في حرب لبنان الأولى عام 1982». ويضيف: «أحدثت استقالة رئيس الوزراء السابق سعد الحريري فراغاً في المعسكر السني. وأخوه وعمته ليسا قائدَين. مع ذلك، تستعد شخصيات سنية أخرى من المنافسين اللدودين لنصرالله لنسج تحالفات مغلقة في الدوائر الانتخابية الخمس عشرة. سيجد نصرالله صعوبة في إدخال مرشحين سنّة (من هذه الدوائر) إلى البرلمان»، كما «سيصوّت عشرات الآلاف من اللبنانيين من المهاجرين خارج لبنان، إذ تسجّل للتصويت 250 ألفاً، علماً أن العدد كان تسعين ألفاً في انتخابات 2018. ويخشى حزب الله من أن هذه الأصوات ستقلب الموازين، إذ إن معظم هؤلاء الناخبين هم من المسيحيين الموارنة».

ويهتم كاتب التقرير بالإشارة إلى أن هناك مرشحين شيعة «سيعملون على منافسة قوائم حزب الله وحركة أمل بشكل مستقل. وهنا سيكون نصرالله معنياً بتحييدهم عن خوض الانتخابات، إما عن طريق الإغراء أو عن طريق التخويف كي يدفعهم للانسحاب من السباق الانتخابي». كما «يتوقع نشوب معركة انتخابية لدى الدروز، بين رجال وليد جنبلاط، العدو القديم لحزب الله، وبين متماهين مع نصرالله مثل الأمير طلال أرسلان. لكنّ دروز لبنان، كما دروز إسرائيل، غاضبون من نصرالله نتيجة المعاملة التي يتلقاها إخوانهم في سوريا». ويختم الكاتب الإسرائيلي تقريره بـ«نصيحة»: «واضح أن شعور نصرالله بالخطر، سيدفعه إلى البحث في تأجيل الانتخابات، حتى لو ألزمه ذلك اللجوء إلى العنف من أجل التأجيل. لن نكون في وضع التعاطف معه في حالة كهذه، لكن دعونا ندفعه إلى تلك الزاوية. ليس هناك الكثير من الوقت، إذ إن هناك ما يجب القيام به، وكذلك هناك من يمكن العمل معه، وفي النهاية، هناك ما يمكن ربحه».

> **تل أبيب ترى أن فرصة أن يُلحق الاستحقاق الانتخابي هزيمة بحزب الله ضبابية ومحدودة**

(أرشيف ـ بلال جاويش)

علم وخبر

انتقادات للمفتي

يستنكر عدد من المشايخ حال «التخبّط والضياع» لدى مفتي الجمهورية عبد اللطيف دريان في ظل المستجدّات السياسية التي تخصّ الطائفة، وتعاطيه مع اعتزال الرئيس سعد الحريري كأنه أمر عادي، وتهميشه مجلس المفتين والمجلس الإسلامي الشرعي الأعلى الذي يضم 24 عضواً، من ضمنهم محامون ورجال أعمال من كل المناطق، مؤكدين أن الظروف الراهنة تستدعي التشاور وإبداء الرأي وعقد اجتماعات طارئة، فيما «اختار المفتي الهروب ويمضي نهاره يستقبل زوّاراً ويودّع آخرين».

آل سعادة ليسوا آل الجميل

أثناء محاولة وفد كتائبي إقناع رئيس إقليم البترون الكتائبي النائب السابق سامر سعادة بضرورة الامتثال لقرار قيادة الحزب بترشيح مجد بطرس حرب في البترون، سأل سعادة: لماذا يسري قرار القيادة الحزبية على سامر جورج سعادة، وإذا لم يمتثل يُعدّ متمرداً، ولا يسري على نديم بشير الجميل مثلاً؟

عبود يمارس الإرهاب على القضاة!

بعدَ تعطيله التشكيلات الجزئية لرؤساء محاكم التمييز، يحاول رئيس مجلس القضاء الأعلى سهيل عبود الضغط على القضاة للاعتذار عن عدم قبول تعيينهم في حال تسميتهم، «مهدداً» بأنهم لن يحظوا بغطائه، لأنهم «يُحسبون على قوى السلطة وسيواجههم الشارع والثوار». في المقابل يصر عبود على تعيين القضاة الثلاثة ناجي عيد وجانيت حنا ورندى كفوري الذين توجد إشكالات حولهم. وأبدت مصادر في وزارة العدل خشيتها من خطة لدى عبود «لعرقلة التشكيلات إلى ما بعد الانتخابات التي يعتبرها محطة لإضعاف الطبقة الحالية وسيكون بعدها مطلق اليدين». وتزداد الانتقادات داخل أروقة العدلية ضد عبود «الذي يدّعي بأنه رجل مؤسسات، لكنه يرفض طرح أي مسألة على التصويت داخل مجلس القضاء إذا لم تسر الأمور كما يريد»، وفق مصادر قضائية، فضلاً عن أنه «كان يتحدث دائماً عن سياسة الأبواب المفتوحة بينما يوصد أبوابه في وجه القضاة». وأكدت المصادر أن من بين أسباب الاعتكاف القضائي هو «الانقسام السياسي والطائفي الذي كرّسه عبود في القضاء بعد انفجار مرفأ بيروت».

عائلة «الخدمات الانتخابية»

فيما تتولى الأمينة العامة السابقة لحزب القوات اللبنانية شانتال سركيس قيادة الماكينة الانتخابية لمنصة «نحو الوطن» (أصبح اسمها «تغيير» بعد الخلاف بين الناشطين فيها) التي تدير الحملات الانتخابية لغالبية المجموعات المدنية، يعمل زوجها جان حنا في الماكينة القواتية اللبنانية، وينشط في تنظيم لقاءات في معراب لفعّاليات مناطقية، وآخرها الوزير السابق طلال المرعبي نهاية الأسبوع الماضي. علماً أن سركيس التي لعبت دوراً أساسياً في اختيار مرشحي القوات في الانتخابات الماضية، قبل أن تستقيل قبل عامين، تصر على الترويج بأن لا علاقة لها بالقوات حالياً، وتحرص في مجالسها على الإعلان بأنها تسعى إلى «تحطيم» القوات انتخابياً، وهي كانت عزابة رفض تحالف «قوى التغيير» مع حزب الكتائب.

لائحة يعقوبيان تستبعد عبس

بدأت ملامح لائحة ائتلاف مجموعات المجتمع المدني تتّضح في دائرة بيروت الأولى، وأبرز المرشحين فيها بولا يعقوبيان عن مقعد الأرمن الأرثوذكس، ندى صحناوي عن المقعد الكاثوليكي، طارق عمار عن المقعد الأرثوذكسي وزياد أبي شاكر عن المقعد الماروني. وفيما استبعدت يعقوبيان القيادي العوني السابق زياد عبس لمصلحة تواصل التفاوض مع الصحافية جمانة حداد لإعادة ترشيحها عن مقعد الأقليات، علماً أن الأخيرة لا تزال ترفض العرض كونها تعمل خارج لبنان، وينقل زملاء لها عنها أنها تفضّل تولي حقيبة وزارية في ما بعد.

تقرير

«التحالف الوطني» في عكار: التيار قلق والقومي لم يحسم وانقسام علوي

نجلة حمود

لم تحسم قوى «التحالف الوطني» التي تضم قوى 8 آذار (القومي والعلوي) والتيار الوطني الحر والمستقلين، خياراتها في عكار بعد. ورغم وضوح التحالفات لا تزال أسماء المرشحين قيد البحث والتشاور.

وتتجه قوى 8 آذار إلى خوض الانتخابات موحّدة، مستفيدة من تجربة 2018 التي أدت إلى تشتت الأصوات وانقسامها في لائحتين، ففاز التيار الوطني الحر بمقعدين، وعجزت قوى 8 آذار عن تأمين حاصل انتخابي.

ويسيطر على التيار الوطني الحر هاجس المحافظة على المقاعد النيابية في دائرة الشمال الأولى، كما في غيرها. إذ تمكن التيار في الدورة الماضية من حصد نحو 2,17 % من الأصوات التفضيلية، ليفوز بأحد مقعدَي الروم الأرثوذكس للنائب أسعد درغام، وبالمقعد العلوي للنائب مصطفى علي حسين. غير أن استطلاعات الرأي في الدائرة تشير إلى أن الأحزاب خسرت كثيراً من شعبيتها، وأن القدرة التجييرية للتيار قد لا تؤمن له حاصلاً انتخابياً واحداً، لذلك يُفترض نسج تحالفات قوية لتتمكن اللائحة من حصد مقعدين. إلا أن رغبة التيار العوني في تبني ترشيح أرثوذكسي (درغام)، وماروني (المرشح السابق عضو المكتب السياسي جيمي جبور)، سيؤدي حتماً إلى تشتيت الأصوات التفضيلية، ما يشكل خطراً على مقعد التيار درغام.

ويسعى التيار الذي يوكل أمر التفاوض الانتخابي في الشمال إلى الدكتور جوزيف شهدا، إلى التحالف مع الحزب القومي الذي لم يحسم اسم مرشحه بعد. إذ تتأرجح التسمية بين الشقيقين شكيب وأميل عبود. علماً أن الأخير نال في 2018 نحو 4900 صوت تفضيلي، إلا أن اللائحة لم تتمكن من تأمين حاصل انتخابي. فيما لم يُحسم بعد أيضاً اسم المرشح العلوي القوي الذي يتمتع بعلاقات جيدة مع دمشق التي تمتلك تأثيراً في الناخبين العلويين.

> **التفاوض لا يزال جارياً مع المرشحين السنة على اللائحة**

المرشح العلوي حسن السلوم الذي نال عام 2018 حوالى 4500 صوت عازم على خوض الاستحقاق الانتخابي «إما شخصياً أو عبر دعم أحد أفراد العائلة»، بحسب ما يؤكد لـ«الأخبار». فيما أعلن حزب البعث ترشيح عمار الأحمد من طرابلس عن دائرة عكار، ما أدى إلى خلط أوراق نتيجة الاعتراض على الأحمد غير المعروف من قبل البعثيين في عكار.

وتقول مصادر متابعة إن حزب البعث، الذي شهد ولادة جديدة مع تعيين الأمين العام علي حجازي، «بدأ خياراته الانتخابية بطريقة خاطئة، إذ لم يأخذ في الاعتبار العائلية والعشائرية التي تتحكم بالشارع العكاري الرافض لترشيح شخصية من خارج المنطقة وغير معروفة من أبنائها».

أما المكوّن السني، الحليف الأساسي في اللائحة، فلا يزال التشاور قائماً مع أكثر من مرشح، من ضمنهم مرشح من وادي خالد، منطقة الثقل السني في عكار. ويجري الحديث عن إعادة التحالف مع المرشح السابق على اللائحة محمد يحيى الذي حصد 9 آلاف صوت تفضيلي في 2018.

قضية

الترسيم البحري: تواطؤ على الخطّ 29

يمثّل الخطّ اللبناني 29 حقّاً وطنياً وثّقته دراسة الجيش اللبناني القائمة على أسس تقنية وقانونية متينة. ما يجري اليوم من تفريط، عبر التفاوض على الخط 23 عديم الاساس، لا يمثّل تخلّياً عن أهم الأوراق التفاوضية الحالية، حقل كريش، فحسب، بل أيضاً تنازلاً عن أي اكتشافات مستقبلية تقع بين الخطّ المرجعي والخطّ 29

قاسم عزّ الدين *

غادر «الوسيط» الأميركي أموس هوكشتاين بيروت في التاسع من شباط، بعد زيارةٍ استمرّت يومين، مخلّفاً وراءه ضربةً جديدةً لحقّ لبنان في مياهه البحريّة الجنوبيّة والثروات التي تستبطنها. المفاوضات التي أُريد لها أن تُحاط بالسرّية، على ما صرّح الممسكون بالملفّ، ما لبثت أن تكشّفت أسرارها وفاحت روائح تنازلاتها بعد تصريح لهوكشتاين عبر وسيلةٍ إعلاميّةٍ لبنانيّةٍ مرئيّةٍ قبل مغادرته. كرّر هوكشتاين، مرّتين، أنّ المفاوضات تدور بين خطّين لا ثالث لهما: خطّ العدوّ رقم 1 والخطّ البائد عديم الأساس التقني و القانوني 23. سبق زيارة هوكشتاين للبنان «تطمينات» من مسؤولين لبنانيين تؤكّد بأنّ الخطّ اللبناني 29 أصبح وراءنا.

شكّل ذروتها تصريح رئيس الجمهوريّة لـ«الأخبار» في 12 شباط: «هناك إطار تفاوض وضع سابقاً تولاه الرئيس برّي، ونعمل من ضمنه. خطّنا النقطة 23، وهي حدودنا البحرية. ليس تنازلاً بل حقنا الحقيقي والفعلي. تعديل المرسوم 6433 لم يَعد وارداً في ضوء المعطيات الجديدة. هذا هو خط تفاوضنا الذي نتمسّك به». لدينا حوض غاز ونفط يتداخل مع إسرائيل هو حوض قانا، يصير التفاوض عليه في الوقت الحاضر».

تصريح رئيس الجمهوريّة أكمل عقد التواطؤ على الخطّ اللبناني 29 بين الرؤساء الثلاثة الممسكين بالملفّ.

> **تبنّي أيّ من الخطوط الاخرى يقتل فرصة للبنان فاتته عام 2011 واستغرق عشر سنوات لبناء الدفع الذي تحتاجه**

بدل اجتماعهم على موقفٍ وطنيٍّ يلتفّ حول الحقّ اللبناني ويهدف إلى تعظيم المصلحة الوطنيّة، اجتمعوا في نهاية الأمر على قتل الخطّ اللبناني 29 بحيث ضاع دمه بين الرؤساء. ما نقلته «الأخبار» عن الرئيس عون لا يتماشى مع سلسلة مواقف للرئيس، وأبرزها بتاريخ 13 تشرين الأوّل 2020، عبر بيان رسميّ أعطى فيه توجيهاته للوفد المفاوض عشيّة توجّه الوفد إلى الناقورة، وتضمّن ما يلي: «أعطى فخامة الرئيس توجيهاته للوفد التقني المكلّف بالتفاوض غير المباشر استناداً إلى الاتفاق الإطار العملي للتفاوض حول ترسيم الحدود البحريّة، على أن تبدأ المفاوضات على أساس الخطّ الذي ينطلق من نقطة رأس الناقورة برّاً التي نصّت عليها اتّفاقية بوليه نيوكومب عام 1923 والممتدّ بحراً استناداً إلى تقنية خطّ الوسط من دون احتساب أي تأثير للجزر الساحلية التابعة لفلسطين المحتلة، وفقاً لدراسة أعدّتها قيادة الجيش اللبناني على أساس القانون الدولي». موقف الرئيس الأخير لا يتوافق أيضاً مع الرسالة التي أرسلها لبنان إلى الأمم المتّحدة بتوجيهاتٍ منه كردّ على اعتراض العدوّ على إطلاق دورة التراخيص الثانية في المياه اللبنانيّة والتي شملت البلوكات الثمانية المتبقّية ومن بينها البلوكان 8 و 10 الواقعان في المياه الجنوبيّة. رسالة لبنان للأمم المتّحدة صنّفت حقل كريش الذي يقع جزؤه الشمالي شمال الخطّ اللبناني 29 وجنوب الخطّ البائد 23 كحقلٍ يقع في منطقة متنازع عليها. نفس الرسالة ذكّرت بـ«الحجج القانونية والميدانية الثابتة التي سبق وعرضها لبنان على طاولة المفاوضات غير المباشرة في الناقورة والتي تسمح له بتوسيع نشاطاته الاقتصادية جنوباً»، بالإشارة هنا إلى الخطّ اللبناني 29 الذي جهد الوفد اللبناني المفاوض خلال جولات المفاوضات الخمس على فرضه كمنطلق للمفاوضات مواجهاً بذلك العدوّ والوسيط معاً.

تجدر الإشارة أيضاً إلى أنّه، وبتاريخ 24 شباط 2018، أعلن رئيس مجلس النوّاب نبيه برّي، الذي كان يقود المفاوضات مع الجانب الأميركي آنذاك، وبتصريح علني بعد لقائه مساعد وزير الخارجية الأميركي ديفيد ساترفيلد، أنه أبلغ الموفد الأميركي موقف لبنان الرافض للطرح الأميركي وبأنّ مساحة الـ860 كيلومتراً مربعاً في البحر هي ليست وحدها ملك للبنان وضمن مياهه الإقليمية وحدوده البحريّة «بل تُضاف إليها مساحة تزيد على 500 كيلومتر مربع جنوباً، هي أيضاً ملك للبنان. بالتالي، لا حق لإسرائيل ولا بمليمتر واحد ضمن هذه البقعة اللبنانية». ويكون هذا التصريح العلني الأوّل من مسؤول لبناني يعبّر فيه عن أحقّية لبنان بمساحات إضافية جنوب الخطّ 23. وللإشارة، مساحة الـ 500 كيلومتر مربع هي ما يعادل إعطاء نصف تأثير لصخرة تخليت.

نقطة التحوّل في موقف رئيس الجمهوريّة من الخطّ اللبناني 29 أعقبها ظهور إعلامي لرئيس الوفد اللبناني المفاوض العميد الركن بسّام ياسين للردّ على رئيس الجمهوريّة والدفاع عن متانة الخطّ اللبناني 29 الذي دافع عنه الوفد المفاوض في الجلسات الخمس في الناقورة. العميد ياسين، بدوره، صرّح في مقابلته التلفزيونيّة، وفي لقاء مع هوكشتاين خلال زيارة الأخير السابقة إلى بيروت، بأنّ لبنان على استعداد للقبول بحلّ يقوم على إعطاء نصف تأثير لصخرة تخليت، أي ما يوازي إعطاء لبنان حوالي 500 كيلومتر مربع جنوب الخطّ البائد 23، وهي سقطة لرئيس الوفد اللبناني المفاوض تضع المتبقّي من الـ 1430 كيلومتراً مربعاً، أي حوالي 900 كيلومتر مربع، خارج إطار التفاوض، لصالح العدوّ، قبل أن تبدأ المفاوضات الحقيقيّة.

الخط المتعرّج

في سياق التنازلات ذاته، وأثناء زيارة هوكشتاين وبُعيدها، سرّبت وسائل إعلام الحديث عن خطّ متعرّج يدور البحث فيه يؤكّد حقّ العدوّ بحقل كريش بقسميه الرئيسي والشمالي على أن يكون الحقل اللبناني المحتمل العابر للخطوط (قانا) من حصّة لبنان. حجّة الخطّ المتعرّج هو درء التطبيع عبر «تقسيم الحقول» بحيث تنتفي الحاجة لوجود حقول مشتركة قد يصبح إنتاجها مدخلاً للتطبيع. وفي الكلام عن الخطوط المتعرّجة يُراد حجب الرؤيا عن التخلّي عن الخطّ اللبناني 29 والعودة إلى خطّ هوف أو شبيه هوف. هنا لا بدّ من الإشارة إلى بعض النقاط المتعلّقة بالخطّ المتعرّج. فلا يُعقل وجود خطّ متعرّج من دون الركون إلى خطّ مرجعي يُبنى على أساسه الخطّ المتعرّج. والخطّ المرجعي المُزمع يدور بأحسن حالاته بين خطّ هوف والخطّ 23. إذا صدق الحديث عن خطّ متعرّج يعطي حقل قانا المحتمل للبنان فلا ريب حينئذٍ أنّ العدوّ «سيُعَوّض» في مكان ما وعلى الأرجح في البلوك رقم 8 كما يبدو في الرسم التوضيحي رقم 3.

هذا عن الحقول المحتملة؟

تقول التسريبات بأنّ مفاوضاتٍ تقنيّة قد تلي المرحلة الأولى لتحديد الحقول المحتملة بحيث تُقتسم هذه الحقول بين لبنان والعدوّ فتزيد الخطّ المتعرّج تعرّجاً كما يبدو في الرسم التوضيحي رقم 4. فالعدوّ

> **توقّف المفاوضات، الذي قد يلي تثبيت الحقّ اللبناني، لن يطول على الارجح إذا كلّف العدوّ تجميد الإنتاج من حقل كاريش**

يتمتّع بتفوّق تقني بخصوص معرفة ما في أعماق منطقة النزاع بحكم تجربته في حقول تمار وليفياثان وكريش وتنين، من جهة، ولعلمنا بأنّه يعرف ما عندنا وما عنده ونحن بالكاد نعرف ما عندنا من جهة أخرى. وماذا عن الاكتشافات المستقبلية؟ كيف ستُسوّى؟ فمهما كان عمق الدراسات الحاليّة حول الحقول المحتملة في منطقة النزاع سياتي، على الأرجح، يومٌ تُكتشف فيه حقول ممتدّة غير تلك المحتملة الآن بحسب تلك الدراسات. فاكتشاف حقل «ظهر» في المنطقة الاقتصاديّة الخالصة المصريّة، وهو أكبر حقول الغاز المكتشفة في شرق المتوسّط، من قبل شركة ENI الإيطالية عام 2015 جاء بعد 15 سنة من محاولات التنقيب الفاشلة من قبل شركة Shell العالميّة في تلك الرقعة.

«تِلك إذاً قِسمةٌ ضِيزى»! نكون بذلك قد تنازلنا عن كلّ حقوقنا بالحقول التي تقع بين الخطّ المرجعي و الخطّ اللبناني 29 ونكون قد سلّمنا العدوّ أهمّ أوراقنا التفاوضيّة: حقل كريش. ما يحدث بالتالي هو مكسب خالص للعدوّ. إذا بدأ الإنتاج من كريش «بضوء أخضر» لبناني، صفحة النزاع على الحقل كريش تكون قد طُويت وهو المكان الوحيد الذي يستطيع لبنان عبره الضغط على العدو. بعدها تبدأ مفاوضات لا تنتهي لتحديد الحقول وامتداداتها واحتمالاتها، يكون للعدو فيها اليد الطولى. وستكون المفاوضات التقنية الطويلة والمعقدة مدخلاً سلساً للتطبيع. فالعدوّ يكون قد ارتاح في كريش ونحن نريد أن نبدأ بالتنقيب والإنتاج بأي ثمن للخروج من ضائقتنا الاقتصاديّة التي ما كان سببها يوماً التأخّر في إنتاج الغاز بل الفساد وسوء الإدارة وانعدام الكفاءة.

خطّان احمران

بمعزل عن الأشخاص ومواقفهم، الخطّ اللبناني 29 هو حقّ وطنيّ، أكبر من الجميع، وثّقته دراسة الجيش اللبناني القائمة على أسس تقنية وقانونية متينة ودافع عنه الوفد العسكري التقني المفاوض بشجاعة في الناقورة، رغم الخذلان، في وقت احتاج فيه لكلّ الدعم. هو مُعطى لا يمكن القفز فوقه ويجب أن يصبح قضيّة رأي عام يخجل أمامها المتهافتون على التنازلات. فالخطّ اللبناني 29 هو الخطّ الوحيد الذي يجب أن يوضع أساساً لأيّ مفاوضات مع العدوّ تستهدف تعظيم المصلحة الوطنيّة. تبنّي أيٍّ من الخطوط الأخرى يقتل فرصة للبنان فاتته عام 2011 واستغرق عشر سنوات لبناء الدفع الذي تحتاجه.

خطّان أحمران وليس فقط خطّ واحد يجب أن يؤطّرا المفاوضات: لا للتطبيع مع العدوّ بأيّ شكل من الأشكال وتحت أيّ مُسمّى، ولا للتفريط في الحقوق والثروات الوطنيّة التي هي ملك لنا ولبناتنا وأبنائنا وأحفادنا.

وتبعاً لما آلت إليه الأمور في ملفّ الترسيم، أصبح من الواضح أنّ تعديل المرسوم 6433 وإيداع الخطّ اللبناني 29 الأمم المتّحدة وحده يعيد تصويب الموقف اللبناني الذي أنهكته التنازلات. ما عدا ذلك لن يؤدّي إلّا لمزيد من التفريط بالمصلحة الوطنيّة. قد يقول قائل: ستتوقّف مفاوضات الترسيم إذاً... حسناً، فلتتوقّف إذا كان ثمن استمرارها المزيد من التنازلات. أقلّه سنستأنف، حين تُستأنف، من مُنطلق وطني واضح مبني على الخطّ اللبناني 29. على أنّ توقّف المفاوضات، الذي قد يلي تثبيت الحقّ اللبناني، لن يطول على الأرجح إذا كلّف العدوّ تجميد الإنتاج من حقل كريش.

الحقوق ليست ملكاً لأيّ مسؤول يتنازل عنها تحت أيّ حجّة. هذه حقوق أبنائنا وبناتنا وأجيال قادمة. ملفّ استراتيجي كملفّ المياه الجنوبيّة يستحقّ نقاشاً وطنيّاً حقيقيّاً أقلّه في مجلس الوزراء. بالتالي، حقّ لنا كلبنانيين أن يُعرض تقرير الوفد اللبناني المفاوض، والذي سُلّم لرئيس الجمهوريّة والممسكين بالملفّ والذي يسرد مجريات جولات المفاوضات الخمس وما سبقها وما تلاها ويحوي على توصيات تلخّص خيارات لبنان في هذه المرحلة، حقّ لنا أن يُعرض ذلك التقرير للنقاش الحقيقي في مجلس الوزراء بحيث تتحمّل كلّ القوى المشاركة في السلطة مسؤوليّاتها بخصوص هذا الموضوع الاستراتيجي.

* باحث وأستاذ في الجامعة الأميركية في بيروت

(رسم توضيحي رقم 1) الخطّ اللبناني 29: نجده في الرسم المياه الإقليميّة / البحر الإقليمي حيث للدولة سيادة على البحر الإقليمي وقاعه ومجاله الجوّي وثرواته. والمنطقة الاقتصاديّة الخالصة حيث لا سيادة للدولة عليها؛ هي منطقة للدولة الحقّ الحصري في ثرواتها

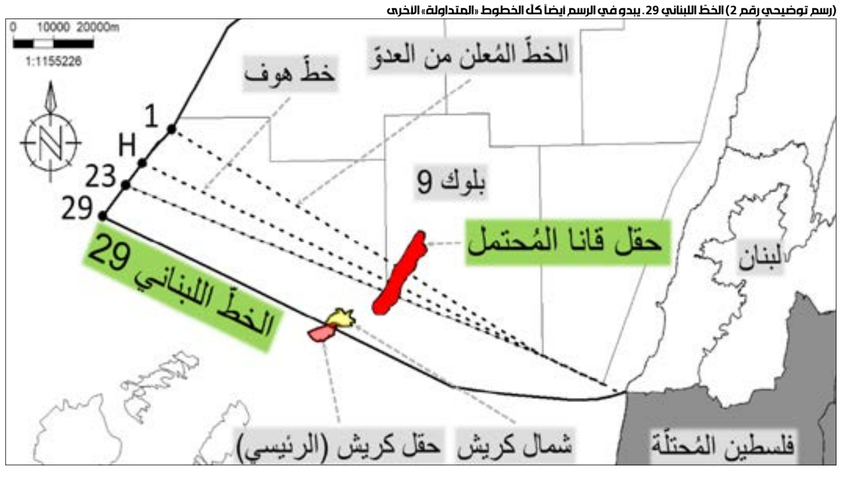

(رسم توضيحي رقم 2) الخطّ اللبناني 29. يبدو في الرسم ايضا كل الخطوط «المتداولة» الاخرى

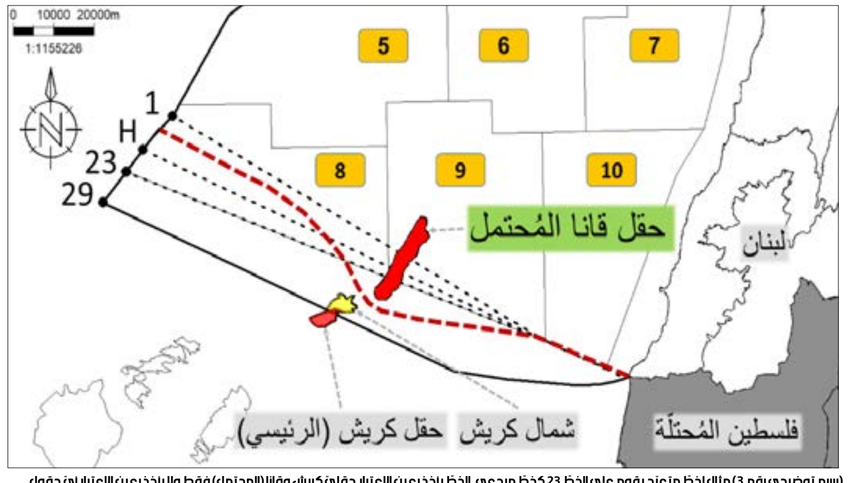

(رسم توضيحي رقم 3) مثال لخط متعرّج يقوم على الخط 23 كخط مرجعي. الخط باخذ بعين الإعتبار حقلي كريش وقانا (المحتمل) فقط ولا باخذ بعين الاعتبار اي حقول محتملة اخرى على ضفتي الخط 23

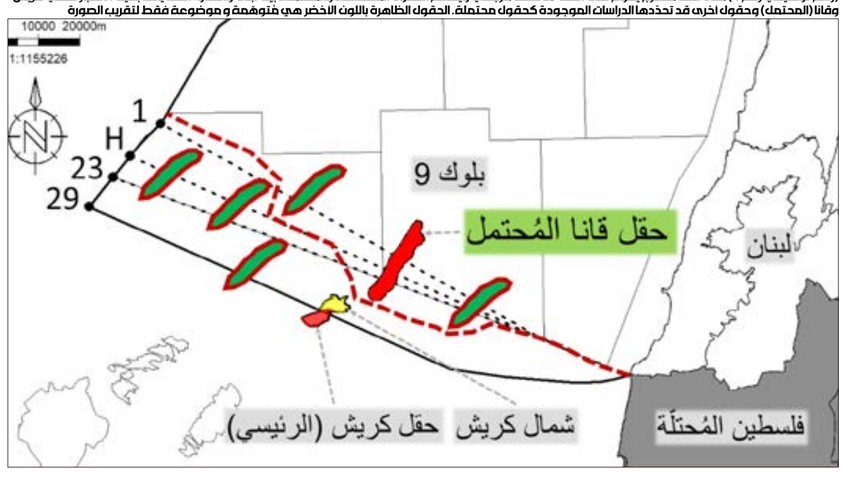

(رسم توضيحي رقم 4) مثال لخط متعرّج يقوم على الخط 23 كخط مرجعي ويقسّم الحقول المكتشفة والمحتملة بين لبنان والعدو. الخط باخذ بعين الاعتبار حقلي كريش وقانا (المحتمل) وحقول اخرى قد تحدّدها الدراسات الموجودة كحقول محتملة. الحقول الظاهرة باللون الاخضر هي متوهمة و موضوعة فقط لتقريب الصورة

تحقيق

سعي محموم وراء «صفقة مربحة»

«تسونامي» لشراء الأدوات الكهربائية

بعد ركود طويل، تشهد محالّ الأدوات الكهربائية في مختلف المناطق إقبالاً لافتاً خشية ارتفاع الأسعار في حال إقرار رفع الدولار الجمركي. خوفٌ في معظمه مصطنع، يدفع كثيرين إلى التهافت للشراء من دون حتى تسلّم البضاعة، سعياً وراء «صفقة مربحة»

رضا صوايا

يمكن توصيف حركة الاقتصاد اللبناني، طوال العامين الماضيين، بأنه اقتصاد قائم على القلق. «مقامرة» مستمرة يجريها الناس يومياً تحسّباً للأسوأ، والكل يحاول أن «يزمط». سيناريو مثالي لكثير من التجار، سواء المتواطئين في لعبة بث الشائعات أو غير المتواطئين، فالجميع يستفيد من سيكولوجيا المستهلكين الخائفين.

يسخر أحد التجار من الهجمة على شراء الأدوات الكهربائية: «بلد ما في كهربا والناس راكضة تشتري أدوات كهربائية». لكن كثيرين لا يملكون ترف الترقب والتأكد ما إذا كانت الأخبار المنتشرة دقيقة أو كاذبة. هذه حال رشا ورالف المقبلين على الزواج الصيف المقبل: «نحاول توفير القرش، وأي زيادة في الأسعار ولو بسيطة أصبحت موجعة. في النهاية، نحن مضطرّون لشراء أدوات كهربائية للمنزل، وطالما أننا سنشتريها عاجلاً أو آجلاً فالأجدى أن نزمط بها الآن، في حال رفع الدولار الجمركي».

كثيرة هي المحالّ التي وضعت إعلانات على صفحاتها على «فيسبوك» تدعو المستهلكين إلى أن «يلحقوا حالهم» قبل ارتفاع الأسعار. «ترهيب» ترافق مع «ترغيب» وعروضات وحسومات، ما رفع المبيعات في بعض المتاجر «إلى حدود لامست الـ50%» في بلد منهار، على ما تؤكد إدارة مؤسسة «غندور إلكتريك»، في النبطية الفوقا، «والإقبال كثيف من الشباب المقبلين على الزواج».

يؤكد غابي لطيف، صاحب «مؤسسة لطيف للأدوات الكهربائية» في جبيل، أن «الحركة الحاصلة أخيراً مصطنعة ووهمية بحركها الخوف الذي جرى بثه بين الناس من احتمال ارتفاع الأسعار في حال إقرار الدولار الجمركي. ما لا يعلمه هؤلاء أنه حتى لو أقرّ رفع الدولار الجمركي، في ظل عدم وضوح أي سعر صرف سيرسو عليه، لن تكون الزيادة خيالية، وقد تتراوح بين 5 و15% حسب القطعة في حال اعتماد دولار جمركي على أساس 8 آلاف ليرة أو 10 آلاف ليرة. الزيادة الفعلية في الأسعار سببها ارتفاع أسعار الشحن من الصين». في المحصلة، «وقعت برأس الفئات المحدودة الدخل التي تؤثر فيها أي زيادة في الأسعار. وهؤلاء سارعوا أكثر من الميسورين الى الشراء».

(أرشيف ـ مروان طحطح)

يؤكد لطيف أن الإقبال «ليس بالنسب المضخمة التي يجري تداولها. الحركة خفت بعدما تبيّنت الصعوبات التي تعترض إقرار

> **حتى لو أُقرّ رفع الدولار الجمركي لن تكون الزيادة أكثر من 5 إلى 15%**

الموازنة وخوف السياسيين من أثرها على قدر حاجتهم وما هم بآمش الحاجة إليه، خلافاً لما حصل مع بداية الأزمة وتهافت الناس لشراء ما تيسّر بالشيكات المصرفية أو حتى أخيراً مع صعود سعر صرف الدولار إلى مستويات قياسية. كلما ارتفع سعر صرف الدولار زادت الهجمة».

يلفت لديى معظم المؤسسات أن معظم الزبائن عمدوا إلى حجز البضاعة لغياب القدرة على سداد كلفتها كاملةً نقداً. يلفت عبد الله الحسين، نائب المدير في «مؤسسة أحمد طالب للإلكترونيات» في طرابلس، إلى أن «الضغط أخيراً من الزبائن كبير. الناس يشترون كل شيء، وخصوصاً البرادات والغسالات والمكيفات. معظم الزبائن يشترون من دون أن يتسلّموا أغراضهم. يحجزون البضاعة ويدفعون بالتقسيط».

في مؤسسة «طبارة هوملاين»، زادت حركة المبيعات «بنسبة 30% تقريباً»، بحسب مدير المبيعات محمد قدوحة. يلفت إلى أن «الجميع يحاولون أن يحجزوا البضاعة من الآن. هناك إقبال من شبان وشابات مقبلين على الزواج ولم يستأجروا البيت بعد. الجميع يحجزون أي شيء، سواء مفروشات أو أدوات كهربائية». أما البارز فهو «كمية الدولارات الموجودة عند الناس» بحسب لطيف، مشيراً إلى أن «هناك شحّاً بالليرة. الجميع يدفعون دولارات نقداً».

تقرير

كل شيء قابل للتصليح حتى «اللمبات»

«كان يا مكان في قديم الزمان. كانت هناك مجموعة من الناس يرمون أي سلعة تتعرض لعطل بسيط، ويستبدلونها بأخرى جديدة من دون التفكير في إصلاحها. وكانوا يتفقون على التبرير ذاته: 15 أو 20 ألف ليرة مش محرزة»، علماً أنها كانت تساوي «يومية» عامل. مضت الأيام وتدهورت القدرة الشرائية لهؤلاء، ولم يعد بإمكانهم شراء الأجهزة الكهربائية والإلكترونية. فركضوا إلى محلات التصليح». هكذا يختصر مروان «حكاية بطر» الشعب اللبناني، وهو يجلس خلف طاولة تغصّ بأجهزة كهربائية وإلكترونية معطلة.

«التصليح» هو «شعار المرحلة»، وبطل كل شيء: الثياب والأحذية والأثاث والأجهزة الكهربائية والإلكترونية... وسلعاً لم يخطر على بال أحد سابقاً أنه يمكن إصلاحها كـ«اللمبة» و«الراوتر» والمحول الكهربائي (adapter)... و«هذا طبيعي جداً»، بحسب مروان، «فثمن اللمبة لا يقل عن 2,5 دولار أي 75 ألف ليرة في حين يكلّف إصلاحها 10 آلاف ليرة فقط. ويمكن إصلاح المدفئة وتجديدها بـ 50 ألف ليرة بدل شراء واحدة جديدة بـ 50 دولاراً». وفي بعض الأحيان، «قد نعتذر عن تصليح جهاز ما لعدم وجود قطع غيار، فيلحّ علينا الزبون أن نحاول ثانية لعدم قدرته على شراء جهاز آخر».

صاحب محل «كبّي إخوان» لتصليح الأجهزة الإلكترونية، عبدالله الكبّي، يؤكد أن الإقبال «ارتفع بنسبة 99,99%. كل الناس يلجأون اليوم إلى التصليح». ومع أن المحل متخصص في تصليح التلفزيونات، إلا أنه «كل يوم يأتي زبائن ويسألون إن كنا نصلح أدوات كهربائية مثل ماكينة الحلاقة أو لمبات وهذا ما لم نشهده من قبل».

يسأل الزبائن عن كلفة إصلاح الجهاز قبل إيداعه، ويختلف السعر بحسب العطل. يقول الكبي: «كلفة كالقصدير وقطع الغيار من الصين بالدولار ولم يعد في الإمكان أن نطلب من الزبون 20 دولاراً بدل تصليح كما في السابق».

ز. ح.

أوجيرو
من عندنا
مناقصة عمومية
لتوريد بطاريات لزوم آليات هيئة أوجيرو ووزارة الإتصالات
تدعو هيئة أوجيرو ـ الشركات المتخصصة إلى تقديم عروض بالظرف المختوم لتوريد بطاريات لزوم آليات هيئة أوجيرو ووزارة الإتصالات .
يمكن الحصول على دفتر الشروط الخاصة بذلك من مركز اوجيرو الرئيسي في بئر حسن ـ مقابل المدينة الرياضية، الطابق الأول ـ الغرفة ١١٨ مقابل تسديد مبلغ مليون ليرة لبنانية غير قابل للرد اعتباراً من نهار الإثنين الواقع فيه ٢٠٢٢/٢/٢١ وذلك خلال الدوام الرسمي، على أن يكون آخر موعد لقبول العروض الساعة الثانية عشرة من نهار الإثنين الواقع فيه ٢٠٢٢/٣/٧.
تجري جلسة فض العروض الساعة التاسعة تماماً من نهار الثلاثاء الواقع فيه ٢٠٢٢/٣/٨.
ملاحظة: تقدم العروض لدى أمانة سر الهيئة في الطابق الثاني ـ الغرفة رقم ٢١٩.

أوجيرو
من عندنا
مناقصة عمومية
لتوريد إطارات وأغطية لزوم الغرف الهاتفية العائدة لهيئة أوجيرو
تدعو هيئة أوجيرو ـ الشركات المتخصصة إلى تقديم عروض بالظرف المختوم لتوريد إطارات وأغطية لزوم الغرف الهاتفية العائدة لهيئة أوجيرو .
يمكن الحصول على دفتر الشروط الخاصة بذلك من مركز اوجيرو الرئيسي في بئر حسن ـ مقابل المدينة الرياضية، الطابق الأول ـ الغرفة ١١٨ مقابل تسديد مبلغ مليون ليرة لبنانية غير قابل للرد اعتباراً من نهار الإثنين الواقع فيه ٢٠٢٢/٢/٢١ وذلك خلال الدوام الرسمي، على أن يكون آخر موعد لقبول العروض الساعة الثانية عشرة من نهار الإثنين الواقع فيه ٢٠٢٢/٣/٧.
تجري جلسة فض العروض الساعة التاسعة تماماً من نهار الثلاثاء الواقع فيه ٢٠٢٢/٣/٨.
ملاحظة: تقدم العروض لدى أمانة سر الهيئة في الطابق الثاني ـ الغرفة رقم ٢١٩.

تقرير

250 دولاراً زيادة على أقساط «اليسوعية»:

المسار القانوني لا ينفع!

زينب حمود

لم يمضِ شهر على قرار جامعة بيروت العربية زيادة الأقساط بنسبة تقارب ثلاثة أضعاف، مع اشتراط استيفاء رسوم نفقات تشغيلية تصل إلى 600 دولار «فريش»، حتى حذت جامعة القديس يوسف حذوها، وقررت زيادة 250 دولاراً «فريش» على القسط الفصلي لكل طالب، تقسم على دفعتين متساويتين، لكون «72 في المئة من النفقات تدفع بالدولار»، وبذريعة «الحفاظ على الكادر التعليمي الذي يغادر الجامعة لعدم قبض الرواتب بالدولار»، بحسب ما جاء في بيان لإدارة الجامعة تشكو فيه «نقص التمويل الخارجي». علماً أن «الجامعة وعدتنا عند التسجيل أنها لن تعدل الأقساط بعدما حددت دولارها بـ 2700 ليرة»، على ما تقول طالبة في السنة الخامسة في كلية الهندسة، واصفة القرار بـ«الصادم» على الطلاب الذين لم يتوقعوا الزيادة في منتصف العام الجاري. الجامعة وعدت في بيانها الطلاب غير القادرين على دفع الزيادة بمنحهم مساعدات مالية على غرار 49 في المئة من الطلاب الذين استفادوا من المنح الدراسية والمساعدات المالية.

«النادي العلماني» في الجامعة رفض الزيادة «المباغتة»، لافتاً، في بيان، إلى أن الإدارة أبلغت المجلس الطالبي بخطوتها من باب الإبلاغ وليس من باب التشاور، كما تحايلت الإدارة على الطلاب، عبر الادعاء بأن الزيادة ستكون بقيمة 150 دولاراً فيما أتت أعلى بـ 100 دولار».

> **لم تتشاور الجامعة مع المجلس الطالبي الذي رفض «الزودة»**

وسال عضو «المرصد الشعبي لمحاربة الفساد» وكيل الدفاع عن الطلاب في ملف دولرة الأقساط جاد طعمة: «من يضمن عدم توزيع المساعدات باستنسابية، ولماذا يجبر الطالب المتعثر على أن يطرق باب الإدارة للمساعدة»، مشيراً إلى أنه لن يكون من السهل على الجميع، خصوصاً من لديه ثلاثة أبناء في الجامعة مثلاً، أن يسددوا الزيادة خلال أربعة أشهر، في حين أن أموال كثيرين منهم محجوزة في المصارف. وقال: «صحيح أن الظروف تطاول الجميع، لكن لا بد من التمييز بين الجامعات التي راكمت أرباحاً طائلة قبل الأزمة ويمكنها تأمين التمويل والتبرعات من الخارج، وبين الطلاب الذين وجدوا أنفسهم في منتصف الطريق عاجزين على الاستمرار في الدفع».

طعمه أشار في اتصال مع «الأخبار» إلى أنه لا يستطيع «تحمّل وزر رفع دعوى قضائية على الجامعة قد تخسّر الطالب سنته الدراسية»، بعد «فشل المسار القانوني في ردع جامعتي AUB وLAU، وحرمان طلاب الجامعة الأخيرة من التسجيل في خريف 2021 حتى ربيع 2022 لتجرؤهم على رفع دعوى ضد دولرة الأقساط».

يذكر أن فريقاً من المحامين تولوا رفع دعوى على الجامعتين في آذار 2020 بعد «تسعير» الأقساط على سعر 3900 ليرة للدولار، رغم تعهد رؤساء الجامعات الخاصة في لقاء مع وزير التربية السابق طارق المجذوب استمرار احتساب الأقساط وفق سعر الصرف الرسمي (1500 ليرة) طيلة العام الدراسي 2020 - 2021. ولفت طعمة إلى أن قضاء الأمور المستعجلة رفض لجوء الطلاب إليه عند كل فصل دراسي ورمى المسؤولية على محكمة الأساس، مطالباً بالطعن بالأنظمة الداخلية للجامعات الخاصة، «وهذا ضيّع القضية، لكون القضاء قرر الاستعجال في الحكم، وأصر على إجراء مصالحات مع الإدارة، ولو لم يفعل لكانت الجامعات ارتدعت». وأشار إلى أن الجامعات تنبّهت للآلية القانونية التي قد يلجأ إليها الطلاب وحصّنت موقفها بمخارج قانونية. لذلك اقترح على الطلاب اللجوء إلى أساليب مختلفة مثل «المطالبة بتعديل قانون التعليم العالي لتكون موافقة المجلس الطالبي على الزيادة على الأقساط ملزمة ولا يكون رأيه شكلياً، وتكريس عقد طلابي بين الطلاب والجامعة لدى التسجيل يلزم الإدارة عدم تغيير شروطها حتى التخرج. وشدد على «ضرورة إصدار قانون للدولار الطالبي في الجامعات الخاصة يحدد قيمته ويخفّف من ماسي الطلاب، أسوة بالطلاب اللبنانيين في الخارج». يذكر أن النائب إيهاب حمادة قدم مشروع قانون الدولار الطالبي في الجامعات الخاصة لكنه اصطدم بمعارضة كل من رئيس مجلس النواب نبيه بري ونائبه إيلي الفرزلي والنائبة بهية الحريري بحجة أن من لا يملك قسط الجامعات الخاصة لا يتسجل فيها من الأساس!

النقابة المحترفة سيدات وسادات
دعوة هيئة المندوبين إلى اجتماع عادي
عملاً بالمواد ٢٤ و ٢٥ و ٢٦ و ٢٧ و ٢٨ من قانون تنظيم مهنة الهندسة والمادة ٤٠٤ و ٣٠١٢ من النظام الداخلي تدعى هيئة المندوبين إلى اجتماع عادي يعقد في دار النقابة ـ بيت المهندس الساعة الرابعة بعد ظهر يوم الخميس في ٢٤ آذار ٢٠٢٢ وإذا لم تتوفر الأكثرية المطلقة يعقد الاجتماع الثاني الساعة الرابعة بعد ظهر يوم الخميس في ٣١ آذار ٢٠٢٢ ويعتبر قانونياً مهما كان عدد الحاضرين.
جدول الأعمال:
١ ـ الاستماع إلى تقرير مجلس النقابة ومناقشته
٢ ـ التدقيق في حسابات السنة السابقة والمصادقة عليها
٣ ـ المصادقة على موازنة السنة القادمة
٤ ـ الاستماع إلى تقرير لجنة إدارة الصندوق التقاعدي ومناقشته
٥ ـ قطع حساب الصندوق التقاعدي والمصادقة عليه
٦ ـ المصادقة على موازنة الصندوق التقاعدي للسنة القادمة
٧ ـ تعيين خبير مدقق حسابات النقابة.
النقيب عارف ياسين

النقابة المحترفة سيدات وسادات
دعوة الهيئة العامة
عملاً بالمواد ١٨ الى ٢١ و٢٩ الى ٢٤ من قانون تنظيم مهنة الهندسة والمواد ٦٣ الى ٤٠٣ من النظام الداخلي، تدعو نقابة المهندسين الهيئة العامة الى الاجتماع في دورة انتخابية في دار النقابة ـ بيت المهندس الساعة التاسعة قبل ظهر يوم السبت في ٢٦ آذار ٢٠٢٢ وإذا لم تتوفر الأكثرية المطلقة يعقد الاجتماع الثاني الساعة التاسعة قبل ظهر يوم السبت في ٢ نيسان ٢٠٢٢ ويعتبر قانونياً مهما كان عدد الأعضاء الحاضرين.
جدول الأعمال:
١ـ انتخاب عضوين عن الهيئة العامة لعضوية مجلس النقابة.
٢ـ انتخاب عضو لمجلس النقابة من بين المرشحين الذين قدمهم فرع مهندسي الكهرباء الاستشاريين وعضو لمجلس النقابة من بين المرشحين الذي قدمهم فرع مهندسي الميكانيك الاستشاريين، وعضو لمجلس النقابة من بين المرشحين الذي قدمهم فرع المهندسين المتعهدين وأصحاب المصالح والشركات والمؤسسات الصناعية والتجارية والمالية والمهندسين العاملين لديهم ولدى كافة المتعهدين والشركات والمؤسسات الخاصة.
٣ـ انتخاب عضو واحد للجنة إدارة الصندوق التقاعدي من المرشحين الذي سبق لهم أن كانوا أعضاء في مجلس النقابة مدة ثلاث سنوات على الأقل.
٤ـ انتخاب ثلاثة أعضاء للجنة المراقبة للصندوق التقاعدي.
٥ـ انتخاب أربعة أعضاء في المجلس التأديبي من فروع مختلفة وثلاثة أعضاء ردفاء.
تقدم الترشيحات لممثلي الهيئة العامة لعضوية مجلس النقابة ولعضوية لجنة إدارة الصندوق التقاعدي ولعضوية لجنة المراقبة للصندوق التقاعدي ولعضوية المجلس التأديبي بتاريخ لا يتجاوز يوم الخميس في ١٠ آذار ٢٠٢٢ وحتى الساعة ١٢:٠٠ ظهراً.
تجري الانتخابات على دورة واحدة وبالأكثرية النسبية ويشارك فيها المهندسون اللبنانيون الذين سددوا كافة الرسوم السنوية عن السنة المالية المنصرمة قبل أول آذار ٢٠٢٢.
تفتح صناديق الاقتراع ابتداء من الساعة التاسعة صباحاً ولغاية الساعة السادسة مساء حيث تقفل صناديق الاقتراع ويباشر بعملية الفرز.
النقيب عارف ياسين

حق الرد

تصويب

حرصاً منا على صدقية «الأخبار» ومسؤوليتها الكاملة تجاه حماية الملكية الفكرية للأفراد، وتوخياً للدقة المفترضة في تبنّي أو نشر المعلومة، يهمنا أن نوضح، تعقيباً على المقال المنشور في جريدتكم حول «هل ضاعف تلوث الليطاني إصابات كورونا؟» (18 شباط 2022)، على ما يلي:
المقال المذكور تضمن مغالطات عدة:
1- إن البحث الذي تناوله المقال أُعدّ من خلال فريق عملنا كباحثين اختصاصيين في جمع المعطيات والتحليل ونتائج البحث، وليس بتاتاً من جهد طالب كما ذكر المقال.
2- لم يستند البحث إلى أي تجربة عملية حالية في لبنان بل هو عبارة عن مراجعة مقالات Review Article علمية بحثية.
3- يهمنا أن نؤكد أنه لم تؤخذ أي عينة من مياه الليطاني أو من أي مصدر مائي آخر لفحصه، إنما النتائج والمعطيات والتحليل مبنيّة على أبحاث سابقة في مجال تلوث المياه تخصنا نحن العاملين على هذا البحث.
4- بنيت فكرة البحث عندما وجدنا أن حالات الإصابة بفيروس «كوفيد 19» بين الفئة الشبابية في لبنان متزايدة مع ارتفاع عدد الوفيات ضمن هذه الفئة إذا ما قورنت ببلدان أخرى كفرنسا مثلاً. فكان البحث عن الأسباب، والنتائج، فالإصدار.
5- تم نشر البحث كاملاً ومخصص في مجلةjournal of biological regulators and homeostatic agents وتم الإعلان عن ملخصه عبر مواقع التواصل الاجتماعي الخاصة بنا.
وبما أن القانون اللبناني رقم 99/75 حفظ حقوق الملكية الفكرية الفردية سواء المادية أو المعنوية للمؤلف، ومنها: حق إشهار العمل وتحديد طريقة إشهاره ووسيلتها، وحق المطالبة بأن ينسب العمل إليه كمؤلف، وقد أكد هذا القانون على شرط أن يذكر دائماً اسم المؤلف والمصدر (م25/2 -26م) عند يتم التطرق لمؤلفاته العلمية أو الفنية أو الأدبية في أي موقع ولو لم تؤخذ موافقته. كما أكد القانون نفسه على حق صاحب الملكية الفكرية منع أي تحوير أو تطوير أو تعديل أو تغيير في عمله قد يسيء إلى شرفه أو سمعته أو شهرته أو مكانته العلمية.
وبما أن المقال الذي تبنته صحيفتكم قد انتهكت الأصول الواجب اتباعها في نشر المقال المذكور كما هو منصوص عنها في القانون 75/99، بالتالي لم تراع حقوق الملكية الفكرية خاصتنا في النشر، فجاء يحمل مغالطات عدة تسيء للعمل البحثي الذي أجريناه، كلنا أمل أن تكون حماية حق الملكية العلمية والفكرية والأدبية أولى اهتماماتكم وتوجهاتكم.

الدكتورة ماجدة مشيك
الدكتورة ماري تراز أبي صعب
الدكتور علي يونس

توضيح من جامعة MUBS

فوجئنا بإيراد اسم جامعة MUBS في تقرير في «الأخبار» حول دعم هيئات وجمعيات أميركية ومنها برنامج NDI (السبت 19 شباط 2022).
إن الجامعة لا علاقة لها من قريب أو بعيد بهذا المشروع. وجلّ ما في الأمر أن دورات تعزيز قدرات الشباب قد جرت في مركز الجامعة في راشيا، وفي مركز الشبكة الوطنية للرعاية في حاصبيا، حول الديموقراطية وعمل البلديات، شمل كل منها حوالي عشرين شاباً وفتاة منهم ثلاثة طلاب من الجامعة، وشمل المشروع لقاءات في الجامعة اليسوعية، ولقاءات حوارية مع الوزير السابق زياد بارود.

رئيس مجلس أمناء جامعة MUBS

فخم الأنصار افضل مباراة له هذا الموسم (طلال سلمان)

الكرة اللبنانية

مشهدان متناقضان على ملعب جونيه
أداء أنصاري عالٍ وصورة نجماوية قاتمة

شهدت عودة الدوري اللبناني لكرة القدم بمباراتين مؤجّلتين صورتين متناقضتين على الملعب مينه. واحدة ناصعة قدمها الأنصار أمام شباب البرج فائزاً عليه بريعاية نظيفة، وصورة أخرى قاتمة قدمها النجمة حيث تعثّر أمام الإخاء الأهلي عاليه بتعادل سلبي يشبه أداء الفريق

عبد القادر سعد

بين السبت والأحد كان المشهد مختلفاً على ملعب بلدية جونيه الذي احتضن لقاءين مؤجّلين من الأسبوعين العاشر والحادي عشر من المرحلة الأولى للدوري اللبناني لكرة القدم. فيوم السبت حضر فريقا الأنصار وشباب البرج لخوض مباراة مؤجلة من الأسبوع الحادي عشر من الدوري بسبب إصابة عدد كبير من لاعبي الأنصار بفيروس كورونا حينها. كانت مباراة مصيرية للأنصاريين وفرصة للبرجيين لاستعادة أجواء المباريات بعد توقف طويل فرضه استحقاق منتخب لبنان في تصفيات كأس العالم من جهة، وأزمة تخلّف النجمة عن الحضور إلى مباراته مع العهد ضمن الأسبوع التاسع وما نتج منها من تداعيات. كان الأنصار يحتاج للفوز فقط ليحصل على مقعد في سداسية الأندية الستة الأوائل المتنافسين على اللقب. نجح الأنصار في إنجاز المهمة وخرج فائزاً. لكن بقدر ما للفوز من أهمية فقد يكون أهم منه الصورة التي ظهر عليها «الأخضر» بقيادة مدربه الأردني العائد عبد الله أبو زمع. سجّل الأنصار أربع مرات عن طريق فايز شمسين، كريم درويش، حسين الدر، وأحمد حجازي. أمتع الأنصاريون بغياب نجمهم حسن معتوق المصاب بشدّ عضلي كل من تابع المباراة. أذلّوا قلوب الأنصاريين وطماأنوهم إلى أن صورة فريقهم في المرحلة السداسية ستكون مختلفة عن المرحلة الأولى. اللافت في نتيجة الأنصار وأدائه هو أنه جاء بتشكيلة واحدة بدأ فيها المدرب أبو زمع المباراة واستمر معها لحين تسجيل الهدف الرابع حيث أشرك عدة لاعبين كأنس أبو صالح ويوسف الحاج وعمر بلهوان وحسن قعفراني وعلي طحان دفعة واحدة بعد أن اطمأنّ للنتيجة. الأمر اللافت الثاني هو أن ثلاثة من الأهداف الأربعة التي سُجّلت جاءت عن طريق المهاجمين مقابل هدف واحد عن طريق لاعب مدافع هو حسين الدر.

أما شباب البرج، فقد كانت الخسارة ثقيلة عليه رغم محاولات لاعبيه تقديم ما لديهم، ولعل التوقف الطويل أثر في لاعبي «الأصفر» بقيادة مدربهم يوسف الجوهري الذي أثنى على أداء لاعبيه رغم ثقل الخسارة. خسارة جعلت شباب البرج يتراجع إلى المركز السادس برصيد 14 نقطة بعد أن تخطاه الأنصار إلى المركز الخامس برصيد 15 نقطة.

بعد أربع وعشرين ساعة، كان ملعب جونيه يحتضن لقاء آخر مؤجّل من الأسبوع العاشر بين النجمة والإخاء الأهلي عاليه. لقاء انتظره النجماويون كثيراً مع عودة مدربهم موسى حجيج لاستلام القيادة الفنية خلفاً للمدرب السوري ماهر البحري. أمل النجماويون بأن ينجح الفريق في محو الصورة السيئة أمام شباب الساحل في الأسبوع الحادي عشر حين خسر الفريق 2-1.

لكن آمال الجمهور النجماوي تبخرت على أرض ملعب جونيه. فلا عودة حجيج أحدثت الصدمة الإيجابية المطلوبة، ولا لاعبو الفريق نجحوا في محو الصورة السلبية التي رافقت مباراة الساحل. ولعل المقلق في سقوط النجمة على ملعب جونيه هو أنه جاء بتشكيلة مكتملة أمام فريق يعاني من غيابات عدة على صعيد اللاعبين إلى جانب إصابة مدربهم فادي الكاخي بفيروس كورونا. لكن مساعده حسين حمدان قام بالمهمة على أكمل وجه وانتزع نقطة ثمينة من فريق يعرفه جيداً حيث كان مدرباً لفترة ما ومديراً لفترة أطول.

تعادل مرّ للنجمة منحه نقطة جعلت رصيده يرتفع إلى 17 نقطة في المركز الرابع بانتظار قرار مركز التحكيم الرياضي حول الطعن المقدم من نادي العهد. ففي حال ثبتت المحكّمة رِبحا عبود قرار الاتحاد اللبناني بتخسير النجمة لتخلفه عن الحضور إلى مباراته مع العهد في الأسبوع التاسع وحسم ست نقاط من رصيده، بالتالي فسخ قرار لجنة استئناف الانضباط، فهذا يعني أن الفريق سيتراجع إلى المركز التاسع برصيد 11 نقطة وبفارق نقطتين عن الإخاء الأهلي عاليه الذي يملك تسع نقاط ويحتل المركز الحادي عشر الذي يسقط صاحبه إلى الدرجة الثانية.

أما أكثر ما يقلق جمهور النجمة بشكل خاص ومحبي كرة القدم بشكل عام هو أن هذا الفريق سينافس في كأس الاتحاد الآسيوي، وفي ظلّ الأداء الذي يقدمه النجمة فإن الصورة تبدو سوداوية للغاية.

> لم تحدث عودة المدرب موسى حجيج إلى النجمة صدمة إيجابية بعكس عودة أبو زمع

ظهر النجمة بصورة مقلقة على الصعيد الفني أمام الإخاء الأهلي عاليه (طلال سلمان)

بريميرليغ

كونتي يربح جولة... الكرة في ملعب الإدارة

يمرّ توتنهام الإنكليزي بمرحلة انتقالية مع المدرب الجديد أنطونيو كونتي. يحاول الإيطالي جاهداً أن يجعل فريقه ينافس على مقاعد المقدّمة، لكنّ ذلك ليس سهلاً بفعل غياب دعم الإدارة. الحرب سجال بين الطرفين وقد يشكل سوق الانتقالات الصيفي نقطة محورية بالنسبة إلى مسار كونتي رفقة الفريق

حسين فحص

بعد ثلاث خسارات متتالية في الدوري، فاز توتنهام على مانشستر سيتي بثلاثة أهداف مقابل هدفين وذلك ضمن مباريات الجولة السادسة والعشرين في «البريميرليغ». بهذه النتيجة، تعزّزت حظوظ توتنهام في المنافسة على المقاعد الأوروبية كما تقلّص الفارق بين مانشستر سيتي وملاحقه ليفربول إلى 6 نقاط، مع امتلاك «الريدز» مباراة أقل. عودة توتنهام للمنافسة من عدمها تعود بالدرجة الأولى إلى قرارات رئيس النادي دانييل ليفي، الذي حال بطريقةٍ أو بأخرى دون تتويج توتنهام بالألقاب في السنوات الماضية، فهل يغيّر سياساته ويدعم كونتي؟

برز توتنهام في العقد المنصرم كمنافس «مزعج» لفرق القمة رغم إنهائه أغلب تلك المواسم خارج مصاف الأربعة الكبار. بلغ الفريق أوجه مع المدرب الأسبق ماوريتسيو بوكيتينو الذي كوّن منظومة شابة تضم مجموعة من أبرز مواهب الدوري وبأقل الإمكانات المادية المتاحة. شدّ بوكيتينو رحاله بعدها إلى باريس سان جيرمان، وتناوب كل من المدربين جوزيه مورينيو ونونو إسبيريتو سانتو على العارضة الفنية للنادي اللندني دون تحقيق النجاح، إلى أن قامت إدارة توتنهام بتعيين كونتي مدرباً للفريق مع إعطائه ضمانات للدعم. وبعد إشرافه على أولى مباريات «السبيرز»، أدرك كونتي مدى صعوبة المهمة وصرّح علناً في أكثر من مناسبة أن النجاح يتطلب أكثر من إشرافٍ فني على المنظومة الحالية، بحيث لا بد من إبرام الصفقات. ظهر غضب كونتي بعد خسارة توتنهام ثلاث مباريات متتالية (قبل الفوز أمام مانشستر سيتي)، حيث انتقد المدرب الإيطالي إدارة توتنهام في حديث مع شبكة «سكاي سبورتس» الإيطالية وأوضح أن عدم النشاط في سوق الانتقالات الشتوي قد أضاع الكثير على فريقه، قائلاً بأنّ التنافس والنجاح يتطلبان لاعبين ذوي خبرة «ولكنّ النادي يمتلك نظرة أخرى». وبعد تصريحاته «اللاذعة»، منع النادي مدربه من التحدث إلى الصحافة الإيطالية مجدداً، وكان رد كونتي بأن هناك من يتعمّد خلق أزمات بينه وبين رئيس النادي، دانييل ليفي.

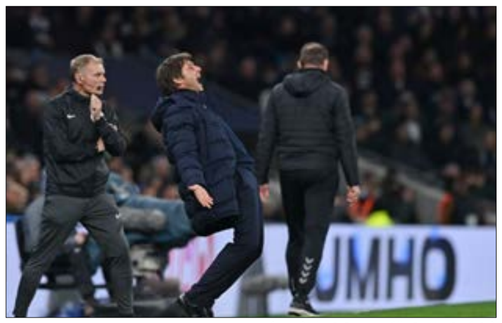

ألبت كونتي قيمته الكبيرة مع توتنهام (أ ف ب)

من الواضح بأن العلاقة متوترة بين كونتي وليفي. الأول يريد أن تكون له الكلمة العليا من حيث إبرام الصفقات والإشراف الفني، وهو ما لا يتوافق مع متطلبات رئيس النادي، يشتهر ليفي بشخصيته الجدلية في الوسط الرياضي وحبه للسلطة الذي تجلّى عند إقالته للمدرب جوزيه مورينيو ثم رفضه بيع المهاجم هاري كاين إلى مانشستر سيتي خلال فترة الانتقالات الصيفية (كان كاين يمتلك اتفاقاً شفهياً مع رئيس النادي يخوله الانتقال إذا جاء العرض المناسب، بحسب الصحافة الإنكليزية). كونتي نفسه لم يكن الخيار الأول لليفي، إذ كان الخيار المفضل هو جوليان ناغلسمان لكنّ الألماني انتقل إلى بايرن ميونيخ، في حين تولى المدير الفني السابق للعملاق البافاري، هانسي فليك، القيادة الفنية لمنتخب ألمانيا. حاول بعدها ليفي التوقيع مع بريندان رودجرز لكنه أظهر سعادته بالعمل في ليستر سيتي، أما بالنسبة إلى محاولات إعادة ماوريسيو بوكيتينو، فقد باءت بالفشل. هكذا، قامت الإدارة بعدها بإقناع كونتي للمجيء، وقد كان لمدير الكرة فابيو باراتيتشي الفضل الأكبر في ذلك (تجمع الرجلين علاقة وطيدة منذ أن كانا في يوفنتوس).

يُعد كونتي أحد أبرز مدربي كرة القدم حول العالم وهو يتميز بكونه مدرب «بطولات»، لكنّ الأمر يحتاج إلى صفقات كبيرة بالمقابل كما حدث في مشروع إنتر ميلانو الموسم الماضي. بالنسبة إلى ليفي، فهو يكتفي بالمشاركة الأوروبية والحفاظ على مردود مادي ثابت مع تقديم كرة جذّابة عبر الاعتماد على عنصر الشباب. وأي نوع من الوعود، بحسب السياق التاريخي، فهو مجرد كلام. عدم تلبية الإدارة لمتطلبات مدربيها ساهم تباعاً برحيل بعض المداء الفنيين البارزين مثل بوكيتينو وموريتو، وهو ما يرجّح رحيل كونتي في الصيف إذا لم يحصل على الدعم الكافي. النادي عالق بين سياساته التي تعتمد على الأرباح القصيرة المدى ومشاريع النجاح الطويلة، ليبقى ليفي قاسماً مشتركاً في كل المشاكل الإدارية والفنية مع المدربين على مدار قرابة العقدين من ولايته.

توتنهام بعيد عن المنافسة رغم فوزه على متصدّر الترتيب في نهاية الأسبوع الماضي. الفريق بحاجة إلى التدعيم الصيفي وتغيير ليفي لسياسته «المتسلّطة». مشروع كونتي مرهون بسوق الانتقالات المقبل، وقد يشكّل قفزة تاريخية للفريق أو استمراراً لمسلسل تخبّطاته بعيداً عن المراكز الأربعة الأولى.

الأولمبياد الشتوي

اختتام ألعاب بكين... الصين في المركز الثالث

اختُتمت الألعاب الشتوية لأولمبياد بكين 2022 أمس الأحد، وأعلن رئيس اللجنة الأولمبية الدولية الألماني توماس باخ اختتام الألعاب على أرضية ميدان الاستاد الوطني في العاصمة «عش الطائر» الذي احتضن حفل الختام. وقال باخ قبل دقائق من إخماد المرجل الأولمبي: «الآن، يجب أن أعلن نهاية هذه التجربة الأولمبية الشتوية للأولمبياد الرابع والعشرين في بكين 2022».

وتقام الدورة المقبلة من الألعاب الشتوية في إيطاليا، بين مدينتَي ميلانو وكورتينا دامبيتزو في عام 2026، فيما يوقد المرجل الأولمبي قبل ذلك بعامين في افتتاح الألعاب الصيفية المرتقبة في باريس عام 2024.

وأقيمت الدورة الحالية في قاعة صحية ومن دون جماهير، بأستثناء عدد من المدعوين، جراء فيروس كورونا. وجمعت الألعاب 2911 رياضياً يمثلون 91 لجنة أولمبية للتنافس على 109 ألقاب.

وأنهت النروج الدورة في صدارة جدول الميداليات مع 37 ميدالية بينها 16 ذهبية، أمام ألمانيا (27 بينها 12 ذهبية)، فيما حلّت الصين المضيفة ثالثة (15 بينها تسع ذهبيات)، فيما أحرزت فنلندا الميدالية الذهبية الأخيرة بفوزها في مسابقة هوكي الجليد للرجال يوم أمس على حساب روسيا. وهي ثاني ذهبية تحرزها فنلندا في الألعاب بكين، بعد أولى للمتزلج إيفو نيسكانن في منافسات تزلج المسافات الطويلة (15 كلم) الجمعة.

من جهته أضاف الألماني فرانشيسكو فريدريش المُتوّج بذهبية زوجي الرجال بمنافسات الزلاجات، إلى سجله المعدن الأصفر لمسابقة رباعي الرجال، محقّقاً ثنائية جديدة بعد أولمبياد بيونغ تشانغ 2018 وليرفع عدد الألقاب التي فازت بها بلاده على حلبة بانكيونغ إلى تسعة من أصل 10. وعادل فريدريش مع 4 ألقاب أولمبية الرقم القياسي لمواطنه أندريه لانغه.

كما بات فريدريش رابع سائق في التاريخ بعد الأميركي بيلي فيسك (1928 و1932) وماينهارد نيمر من ألمانيا الشرقية سابقاً (1976 و1980) وأندريه لانغه (2002 و2006) يحرز ذهبية الفئة الملكة لمسابقة الزلاجات مرتين تواليا.

أما النروجية تيريز يوهوغ فقد تُوجت بلقبها الأولمبي الثالث بفوزها بذهبية سباق 30 كلم (انطلاق جماعي) ضمن منافسات التزلج للمسافات الطويلة في تشانغجياكو، ما سمح لبلادها بتعزيز صدارتها لترتيب الميداليات مع 16 ذهبية. وتغلّبت يوهوغ وسط رياح شديدة بلغت سرعتها 50 كلم/س بفارق كبير على الأميركية جيسي ديغينز والفنلندية كيرتو نيسكانن.

وفرضت يوهوغ نفسها المعادلة الأصعب في بكين بعد أربع سنوات من الغياب عن أولمبياد بيونغ تشانغ الكورية الجنوبية بسبب المنشّطات، لتحصد ثالثة ألقاب أولمبية بعد تتويجها بذهبية سباق 10 كيلومترات لمسابقة التزلج للمسافات الطويلة ولقب السكياتلون.

وانضمت يوهوغ، في سن الـ 33 عاماً، إلى الدائرة المغلقة للفائزين بثلاث ذهبيات أولمبية في الألعاب الحالية، والمكوّنة من الروسي ألكسندر بولشونوف (تزلج المسافات الطويلة)، والنروجية مارتي أولسبو رويزيلاند (بياثلون) والهولندية آيرين شوتن (التزحلق السريع على الجليد)، علماً أنّ النروجي يوهانيس تينغنيس بوي (بياثلون) هو الوحيد الذي تمكن من تطويق عنقه بالمعدن الأصفر 4 مرات في بكين.

ورفعت يوهوغ رصيدها من الميداليات إلى ست فقط في مسيرتها، بعدما حُرمت من المشاركة في أولمبياد 2018 في بيونغ تشانغ بسبب حالة تنشط (المنسوبة إلى مرطب الشفاه) في قرار محكمة التحكيم الرياضية التي أوقفتها لمدة 18 شهراً.

وبعدما قضت شريط الانتصارات في بكين وتُوجت أول بطلة أولمبية، كان من المتوقع أن تسدل يوهوغ أيضاً الستار على توزيع الميداليات، لو لم تفرض الرياح القوية التي اجتاحت مسار تشانغجياكو والتي بلغت قرابة 55 كلم/س على المنظمين تقديم موعد السباق لمدة ساعتين ونصف ساعة.

وأحكمت يوهوغ سيطرتها على سباق 30 كيلومتراً في تكرار للأداء الخارق الذي قدّمته في منافسات سباق سكياتلون الافتتاحي، متقدمة على الأميركية ديغينز صاحبة الميدالية الفضية بأكثر من دقيقتين.

سجّلت الألعاب نجاحاً كبيراً (أ ف ب)

> أنهت النروج الدورة في صدارة جدول الميداليات مع 37 ميدالية بينها 16 ذهبية

سوريا

يواصل أبو محمد الجولاني، بغطاء تركي، اشتغاله على اجتذاب جماعات من بين الفصائل التابعة لأنقرة، إلى صفّه، وآخرها جماعة «أبي عمشة» التي تُظهر انفتاحاً متزايداً على «هيئة تحرير الشام». وعلى رغم محاولة الفصائل من جهة، و«الائتلاف المعارض» من جهة أخرى، وقف مسار تغوّل الجولاني ضدّ مناطقها إلّا أن هذا المسار يبدو أنه متواصل ومتسارع، بدعْم من تركيا التي تريد إخضاع مناطق نفوذها لقيادة موحّدة وقوية وموثوقة

اشتداد الصراع الفصائلي في ريف حلب

الجولاني يستعدّ للقضم ... بغطاء من أنقرة

دمشق - **علاء حلبي**

على مدار الشهرَين الماضيَين، تصاعدت الخلافات بين الفصائل التابعة لتركيا في ريف حلب الشمالي، على خلفيات عدّة، بعضها يتعلّق بالسيطرة على معابر التهريب وبعضها الآخر لأسباب وجودية. أزاح ذلك الستار عن ملفّات فساد مالي وأخلاقي، تمّ تصويب معظمها نحو جماعة «العمشات» التي تسيطر على مناطق عدّة في عفرين، أبرزها منطقة الشيخ حديد الحدودية، والتي أظهر زعيمها، «أبو عمشة» (محمد الجاسم، قائد «فرقة السلطان سليمان شاه»)، انفتاحاً متزايداً على «هيئة تحرير الشام» (جبهة النصرة)، التي يتزعّمها أبو محمد الجولاني، الأمر الذي ضاعف مخاوف الفصائل المنتشرة في ريف حلب الشمالي من توسّع الجولاني.

آخر تطوّرات الصراع الفصائلي جاءت هذه المرّة عبر بوّابة حاولت الفصائل إضفاء طابع «شرعي» عليها، عن طريق تشكيل لجنة للتحقيق في انتهاكات «فرقة السلطان سليمان شاه»، أصدرت بدورها قرارات بـ«عزل أبو عمشة وخمسة قياديين آخرين من مناصبهم، بالإضافة إلى عدم تسليمه أيّ منصب قيادي من مناصب الثورة لاحقاً»، وهو قرارٌ قوبل بدعم كبير من تشكيلات عدّة، أبرزها «غرفة القيادة الموحّدة – عزم» التي تضمّ جماعات مختلفة، من بينها «هيئة ثائرون» التي تُعتبر «سليمان شاه» إحدى مكوّناتها.

وعلى رغم هذا التهليل الكبير، شكّكت مصادر معارضة في قدرة الفصائل على تطبيق قرارات «اللجنة»، في ظلّ القوّة الكبيرة التي يتمتّع بها «أبو عمشة» وفصيله مقارنة ببقيّة الفصائل من جهة، والعلاقة القوية التي تربطه بتركيا من جهة أخرى.

ترتبط التطوّرات الميدانية الأخيرة بتحرّكات سياسية موازية بداها «الائتلاف المعارض» و«الحكومة الموقتة» (أ ف ب)

وتجلّت تلك العقبات سريعاً في لقاء جمع بين قياديين من الفصائل وضبّاط أتراك، حذّروا من مغبّة الاقتراب من «أبي عمشة»، مع الأخذ في الاعتبار القرارات المتعلّقة بالقياديين الخمسة الآخرين، والذين سيتمّ إعفاؤهم ونقلهم إلى تركيا، الأمر الذي يفسّر تراجع «الحكومة المؤقّتة» عن تأييدها للقرار، بعد أقل من 10 ساعات فقط على إصدارها بياناً أكدت من خلاله دعمها له.

وبعيداً عن التفاصيل المتداخلة والمتشابكة للهيكلية الفصائلية، وتوزّع القوى في مناطق السيطرة التركية شمالي سوريا، والتي تشهد تقلّبات وتغيّرات مستمرّة، تفتح التطورات الأخيرة الباب على مصراعيه أمام اشتداد الصراع الفصائلي القائم بالأساس، الأمر الذي ينتظره الجولاني لقضم ريف حلب الشمالي.

ويُعتبر «أبو عمشة»، الذي ينحدر من ريف حماة وكان يعمل سابقاً سائقاً لجرّار زراعي، أحد القياديين المقرّبين من أنقرة لما قدّمه من خدمات عدّة أبرزها عمليات التهجير القسرية التي مارسها فصيله ضدّ الأكراد في ريف عفرين. كما يُعدّ من أبرز الشخصيات التي عملت على تجنيد وتدريب وإرسال مقاتلين إلى ليبيا وأذربيجان تنفيذاً لأوامر أنقرة، الأمر الذي يوضح سبب حرص الأخيرة على استمراره. وإلى جانب «أبي عمشة»، يملك الجولاني، بدوره، حظوة كبيرة في تركيا، يضاف إليها الانفتاح الأميركي المتواصل على جماعته، التي ترى فيها واشنطن فرصة لضمان حالة عدم الاستقرار في الشمال السوري.

وفي وقت عبّرت فيه تركيا، بشكل علني، عن غضبها من «حالة الفوضى» التي تشهدها المناطق التي تسيطر عليها، وطلبات الفصائل المتزايدة من السلاح والأموال، يشكّل تمدّد الجولاني أو تحالفه العلني مع «العمشات»، فرصة بالنسبة إلى أنقرة للتخلّص من هذه الأعباء المالية المتزايدة، بالإضافة إلى فرض حالة من الاستقرار في مناطقها من قِبَل شخصيات تُعتبرها «قوية وموثوقة»، وتتمتّع بقدرة عالية على «التمويل الذاتي».

ويدور في كواليس الفصائل الحديث عن سيناريوات عدّة

> **بدا «الائتلاف» و«حكومته» عمليات مراجعة داخلية، كما فتحا الباب أمام إجراء تحقيقات وتشكيل محاكم**

قد تشهدها مناطق ريف حلب الشمالي، أبرزها استعانة «أبي عمشة» بصديقه الجولاني، الذي سيجد في هذا الطلب فرصة لا تُعوَّض للتمدّد إلى ريف حلب، المنطقة التي توفّر له، بالإضافة إلى توسيع مساحة سيطرته، السيطرة على معابر تهريب لا تُقدَّر بثمن.

وبينما تزداد حالة الاضطراب في ريف حلب الشمالي، بدأ الجولاني عمليات «تنظيف» واسعة لمحافظة إدلب ممّا تبقّى من مقاتلين أجانب، إذ أكدت مصادر «جهادية» أن تعميماً جديداً أصدره الجولاني، يطلب من جميع «الجهاديين» غير السوريين مغادرة المحافظة مع عائلاتهم إلى مناطق محدّدة في ريف حلب، بعيدة عن الحدود التركية، وعن مناطق إقامة المشاريع السكنية، وفق توصيات أنقرة، خشية تسرّب هؤلاء المقاتلين إلى تركيا، أو التشويش على عمليات إعادة توطين السوريين التي تعمل عليها تركيا، لضمان تجذير حزام موالٍ لها قرب حدودها. كذلك، يواصل الجولاني عمليات تجنيد وتدريب مقاتلين، بمشاركة ضبّاط أتراك، حيث تمّ أخيراً تخريج دورتَين لمقاتلين جرى تدريبهم على عمليات القنص والاقتحام واستخدام مضادّات الدروع، وتوزيعهم على تشكيلات عسكرية ضمن خطة إعادة تنظيم واسعة للقوّات المقاتلة، نفّذتها «تحرير الشام» بإشراف تركي مباشر.

وترتبط التطوّرات الميدانية الأخيرة بتحرّكات سياسية موازية بدأها «الائتلاف المعارض» و«الحكومة المؤقتة»، خوفاً من تمدّد الجولاني إلى مناطق يُفترض أنها تخضع لسيطرة قوّات تابعة لهما، بعد زيادة الدعم التركي لـ«هيئة تحرير الشام»، وعدم قدرة «المؤقّتة» على ضبط الفصائل المتصارعة على الأرض. وفي هذا السياق، بدأ «الائتلاف» و«حكومته» عمليات مراجعة داخلية، كما فتحا الباب أمام إجراء تحقيقات وتشكيل محاكم لمحاسبة بعض القياديين، الأمر الذي انتهزته الفصائل لمحاولة إنهاء وجود «أبي عمشة»، الذي يمثل بالنسبة إليها خطراً وجودياً، وباباً لتسرّب الجولاني وجماعته إلى مناطق سيطرتها. لكنّ هذا التسرّب يبدو أنه بات أقرب من أيّ وقت مضى، في ظلّ الرغبة التركية المتزايدة في توحيد المناطق الخارجة عن سيطرة الحكومة السورية قرب حدودها، تحت قيادة موحّدة وقوية وموثوقة، وتحظى بقبول أميركي.

تقرير

حكم ضعيف ومعارضة متشتّتة... الكويت تعود إلى التأزّم السياسي

تحوّل الصراع المرير بين السلطة والمعارضة في الكويت، إلى كباش بين ضعيفين، في ظلّ تخبّط كلّ منهما في صراعاته وأزماته الخاصة. فلا الحُكم بقي على قوّته وهو يبحث عن حلّ لمعضلة اختيار وليّ العهد المقبل، لضمان سلاسة انتقال السلطة داخل الأسرة الحاكمة، ولا المعارضة ظلّت على شراستها بعدما نجحت القيادة السياسية في شقّها إلى نصفين، عبر إشراك جزء منها في الحكومة، وصدور العفو الأميري الذي أتاح عودة رموزها المهجّرين في تركيا إلى الوطن

من المتوقّع أن تستمرّ المعارضة في تصعيدها وصولاً إلى استجواب رئيس الوزراء (أ ف ب)

حسين إبراهيم

لم يدُم الهدوء الذي أعقب ما سُمّي «المصالحة الوطنية» في الكويت طويلاً، إذ عادت أجواء المواجهة لتنعكس على كلّ مناحي الحياة في البلد، الذي ازداد انقساماً بين تيّارَين سياسيَّين: أحدهما تمثّله القيادة السياسية التي تبدو أضعف وأقلّ قدرة على التحكّم في اللعبة منذ وفاة الأمير الراحل صباح الأحمد الصباح في أيلول 2020، وفي ظلّ مرض الأمير نواف؛ والثاني تمثّله المعارضة البرلمانية المشاكسة التي أظهرت أن بإمكانها دائماً استخدام تكتيك التأزيم لتحقيق مطالبها. على أن اللافت في هذه الجولة من الصراع، أن الشارع الذي كانت المعارضة تستخدمه، محيّد نسبياً، وهو ما يرجع، في جزء منه، إلى الطفرة النفطية الجديدة. ويجعل هذا الواقع القيادة السياسية في وضع أفضل، بخاصة أنها استطاعت استمالة جزء من المعارضة من خلال إشراكها في الحكومة عبر الوزيرَين مبارك العرو، الذي ينتمي إلى قبيلة المطران، إحدى أكبر قبائل الكويت، ومحمد روح الدين الكندري، وكذلك من خلال العفو الذي أعاد إلى البلاد رموز المعارضة المهجَّرين إلى تركيا، وهو ما خلق شرخاً داخل المعارضة نفسها، على رغم أن الأسرة تبدو أضعف ممّا كانت عليه نتيجة صراعاتها الداخلية، وفي ظلّ غياب تسلسل واضح للوراثة.

الحدث المفصلي الذي قسم المعارضة، كان الاتفاق الذي نجم عن ما سُمّي بـ«الحوار الوطني» الذي قاده النائب عبيد الوسمي ممثّلاً للمعارضة، مع رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم، الحليف الرئيس للأسرة، والممثل الأوّل لطبقة التجار التي تهيمن على مقدّرات البلد الاقتصادية، والتي تسعى المعارضة للحصول على حصّة أكبر منها. وسمح هذا الاتفاق بتخفيف الطابع «الإخواني» والسلفي وحتى القبَلي للمعارضة، ما أفقدها جزءاً من خطورتها، بحيث صارت القيادة السياسية تتعامل معها باعتبارها جزءاً من يوميات الحياة السياسية، التي لا خيار أمامها إلّا التعايش معها. وعليه، استخدمت السلطة تكتيك سحب الذرائع، وليس المواجهة مع المعارضة. ومن هنا، كان القرار السريع بقبول استقالة وزيرَي الدفاع حمد جابر العلي الصباح، والداخلية أحمد المنصور الصباح، اللذَين برّرا استقالتهما بـ«تعسّف النوّاب» في استخدام حقّ الاستجواب، الذي نجا خلاله وزير الدفاع من اقتراع على الثقة به بفارق ضئيل، مثلما حدث مع وزير الخارجية، أحمد الناصر الصباح، الذي لم يستقِل على الرغم من ذلك.

وإذ من المتوقّع أن تستمرّ المعارضة في تصعيدها وصولاً إلى استجواب رئيس الوزراء، صباح الخالد الصباح، الشهر المقبل، بهدف إطاحة حكومته، فإن هذا التصعيد يضع القيادة السياسية أمام خيار مرجّح، هو حلّ مجلس الأمة، وإجراء انتخابات جديدة في غضون شهرَين من الحلّ، باعتبار أن تعليق الحياة البرلمانية من شأنه إعادة المشكلة إلى الشارع مع تأزيم أكبر، وفتح أبواب المساءلة الخارجية على الكويت. بالتالي، ليس أمام القيادة السياسية إلّا تكرار إجراء انتخابات، ولو كانت التجارب تؤكّد أنه في كلّ مرّة يجري فيها اعتماد ذلك الخيار، تعود المعارضة أقوى في الانتخابات التالية. في المقابل، تراهن المعارضة على عامل الوقت وتحقيق المكاسب بطريقة القضم، وأيضاً على الخلافات داخل الأسرة التي تواجه استحقاقات، منها حسم اسم وليّ العهد المقبل، الذي يبدو أن الصراع عليه سيكون شديداً، مع تراجع حظوظ المرشّح الطبيعي، ناصر المحمد الصباح، والد وزير الخارجية الحالي، باعتبار أن السعودية تراه متماهلاً مع إيران.

وفي ظلّ صعود أحمد النواف، أي نجل الأمير نواف الأحمد، لتولّي وزارة الدفاع بدل الوزير المستقيل، كما صار شبه محسوم، قد ينتقل موضوع ولاية العهد إلى جيل جديد من الشيوخ. فأحمد الناصر، الذي حمل الشروط السعودية إلى بيروت، قد يكون بديلاً مرضياً لوالده، أو حتى ورقة اعتماد تُقدَّم من الوالد إلى الرياض للقبول به. أمّا أحمد النواف، فمرشّح للمنصب باعتباره نجل الأمير نواف الأحمد الذي يتكرّر غيابه عن البلاد منذ تولّيه المنصب خلفاً للراحل صباح الأحمد الصباح، في رحلات علاجية إلى الخارج، ولم يمارس الحكم إلّا بصورة متقطعة، وكان قد نقل جزءاً من صلاحياته، بما فيها تشكيل حكومة صباح الخالد الحالية، إلى وليّ العهد مشعل الأحمد الصباح.

> **استخدمت السلطة تكتيك سحب الذرائع، وليس المواجهة مع المعارضة**

وإلى أن المعارضة متأصّلة في المجتمع الكويتي، فإن أوجه الخلاف بينها وبين السلطة تمتدّ لتشمل كلّ شيء، لا فقط السياسة. ويعكس ذلك تصارُع ثقافتَين مع انقسام المواطنين بين حضر وبدو، بدءاً من اتهام البدو للحضر بالاستئثار بالثروة من خلال الشركات العائلية الكبرى التي تتولّى مشاريع البنية التحتية الضخمة وتسيطر على البنوك وشركات الاتصالات ووكالات السيارات واستيراد السلع الاستهلاكية، وصولاً إلى الرياضة المسيّسة، كما أظهرت «الهوشة» الأخيرة بين أنصار «النادي العربي لكرة القدم» وغريمه «نادي القادسية» التابع لأحمد الفهد، ابن شقيق الأمير، والذي كان قد أدين قضائياً في أيام صباح الأحمد بفبركة مؤامرة على القيادة السياسية، والخصم اللدود لمرزوق الغانم، الذي يملك «نادي الكويت». حتى الاستجواب الذي جرى لوزير الدفاع المستقيل، كان أحد محاوره الرئيسة قراره السماح بتطوّع الكويتيات في الجيش، الأمر الذي رفضته المعارضة وأثار جدلاً لم ينتهِ بعد، خصوصاً أنه يفتح باباً لتوظيف الكثير من النساء اللائي يسعَين للحصول على مصادر دخل لأسرهنّ.

وإذا كانت اتهامات المعارضة لرئيس الوزراء والوزراء بالفساد والتقصير، تطغى بشكل كبير على الخلافات وهي محور غالبية الاستجوابات، فإن مسائل أقلّ شأناً قد تثير جدلاً كبيراً، مثلما حدث بعد سقوط قانون حظر التشيُّه بالجنس الآخر في مجلس الأمة أخيراً، بسبب الاعتراض على عدم وضوح محدّدات هذا التشيُّه، الأمر الذي قد يفتح الباب على تطبيقه تعسّفياً. إذ ذهب بعض أوساط المعارضة على وسائل التواصل الاجتماعي إلى اتّهام مُسقطي القانون بأنهم يريدون جعل البلد مركزاً للمثلية الجنسية في الخليج.

الحدث

استنفار ديبلوماسي لحضْر النار وأوكرانيا... مباراة بين التهدئة والتحشيد

استنفر تدهور الأوضاع الميدانية في الشرق الأوكراني، كلّ الأطراف المعنيّين بالأزمة، لتبدأ على إثر ذلك جولة اتصالات ومحادثات، ليس واضحاً منها إلى الآن إلّا تأكيد المشاركين فيها ضرورة الدفْع في اتّجاه وقف إطلاق النار، ومنع مزيد من التدهور في الموقف. لكن، بالتوازي مع تلك التحرّكات، يستمرّ التحشيد العسكري المتضادّ ما بين روسيا والغرب، فيما لا يزال الأخير «يتقصّد علناً التهرّب من التحدّث مع روسيا بشأن مفهوم الأمن غير المجزّأ»، وقف سيرغي لافروف، إلى جانب استمرار تلويحه بـ«العقوبات غير المسبوقة»، وهو ما يعني أن الأزمة لا تزال مفتوحة على سيناريوات مختلفة، ليس مستثنًى من بينها اتّساع دائرة النار، التي يجتمع اليوم ثلاثيّ بوتين - ماكرون - شولتز، في محاولة لتضييقها وحصرها

موسكو - **الأخبار**

عادت خطوط الاتصالات الديبلوماسية لتتسخّن خلال الساعات الماضية، في محاولة لإبعاد شبح الحرب الذي لا يزال يطلّ من الحدود الأوكرانية الروسية. وفيما أعلن عن محادثات ستجمع اليوم كلّاً من الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، ونظيره الفرنسي، إيمانويل ماكرون، والمستشار الألماني، أولاف شولتز، اتّفق كلّ من ماكرون وبوتين، خلال اتّصال هاتفي جمعهما أمس، على ضرورة التوصّل إلى وقف لإطلاق النار في شرق أوكرانيا، وهو ما أيّده أيضاً الرئيس الأوكراني، فولوديمير زيلينسكي. وجاءت هذه التحرّكات بعدما كانت أجواء التهدئة قد تلاشت نهاية الأسبوع الفائت، مع اندلاع «مناوشات» عسكرية على جبهة دونباس، حيث تحقّق بالفعل بعض إرهاصات ما حذّرت منه روسيا في الفترة الماضية، من نيّة كييف استعادة دونباس بالقوّة، وذلك بعد أن بدأ الجيش الأوكراني قصفاً على مناطق مختلفة من الإقليم، في انتهاك واضح لوقف إطلاق النار، ليكون السكّان المحلّيون ضحية خطوات «متهوّرة» وفق وصف موسكو، أدّت إلى نزوح نحو 40 ألف مواطن إلى روسيا حتى يوم أمس، مع ترجيح أن يصل العدد إلى نحو 700 ألف.

ولم يُفهم بعد ما الذي دفع الأوضاع في المنطقة إلى حافّة الحرب، لكن الواضح أن كييف تحاول الهرب خطوة إلى الأمام، عبر تشتيت المطالب الغربية الضاغطة عليها للسير قُدماً بـ«اتفاقات مينسك»، في مسعًى لتهدئة الوضع مع موسكو. ومع ذلك، تجدّدت الاتهامات لروسيا بأنها تستعدّ لـ«أكبر حرب في أوروبا منذ عام 1945»، بحسب رئيس الوزراء البريطاني، بوريس جونسون، فيما قال البيت الأبيض إن «روسيا تستعدّ لغزو أوكرانيا في أيّ وقت». أمّا موسكو فواصلت التأكيد أن «إصرار كييف على رفض تطبيق اتفاقات مينسك هو الذي يقف وراء الجمود في تسوية نزاع دونباس»، وفقاً لما أبلغه وزير الخارجية الروسي، سيرغي لافروف، لنظيره الفرنسي في اتصال هاتفي. وحمّل لافروف، ألمانيا وفرنسا، مسؤولية تنصّل كييف من التزاماتها، و«حشدها قواتها عند خطّ التماس في دونباس، وإطلاقها حملة لعسكرة الناس، ومواصلتها استفزازاتها باستخدام السلاح».

كما جدّد التحذير من أن تجاهل الحقوق المشروعة لروسيا في المجال الأمني «لا يؤثّر سلباً ليس على الاستقرار في القارّة الأوروبية فحسب، بل على العالم برمّته أيضاً». وفي هذا السياق أيضاً، برز موقف لافت للمستشار الألماني، أكد فيه استعداد الدول الغربية لإجراء مفاوضات مع روسيا حول المسائل الأمنية، وحثّ على استخدام كلّ القنوات الديبلوماسية لتسوية الخلافات.

من جهته، جدّد الرئيس الأوكراني دعوة نظيره الروسي إلى عقْد اجتماع والسعْي لحلّ الأزمة. وأكد زيلينسكي أن أوكرانيا ستواصل اتّباع «المسار الديبلوماسي فقط». لكن هذه الدعوة لم تلقَ صدًى في موسكو، التي شدّدت مراراً على أن الحلّ يكون بجلوس كييف مع ممثّلين عن دونيتسك ولوغانسك، للمُضيّ قُدُماً في تطبيق «اتفاقات مينسك»، فيما تكون موسكو، كما باريس وبرلين، ضامناً وليس طرفاً. إلّا أن الواضح أن كييف تُواصل اتّباع سياسة مواربة حيال تلك الاتفاقات؛ إذ بحسب مصادر روسية تحدّثت إلى صحيفة «كومرسانت»، فقد قدّمت أوكرانيا إلى «مجموعة الاتصال» وثيقة من ثماني صفحات تتضمّن تعديلات على الدستور الأوكراني من حيث اللامركزية. ولفتت المصادر إلى أن خلافاً قد يقع جرّاء ذلك؛ لأن الاقتراح الأوكراني لا يحتوي كلمة واحدة عن وكالات إنفاذ القانون، على رغم أن «منيسك» تنصّ على أن لجمهوريّتي دونتسك ولوغانسك الحقّ في أن تكون لهما قوات أمنية خاصة. بناءً عليه، يبدو أن كييف لا تزال ترفض، لاعتبارات داخلية، تنفيذ الاتفاقات المتّصلة بالشرق الأوكراني، فيما يُظهر أن الضغوط الغربية عليها، إن وُجدت فعلاً، لم تنجح في تغيير موقفها.

في المقابل، وإذ أعتبر لافروف أن الخوف من التدخّل الروسي يمنع الأوكران من شنّ هجوم واسع النطاق، يرى المحلّل العسكري لصحيفة «إزفيستيا»، أنطون لافروف، أنه «لا ينبغي أن تكون هناك أوهام بأن بعض المساعدة العسكرية المحدودة من روسيا ستكون قادرة على ضمان أمن جمهوريّتي الدونباس، لأن هناك تفاوتاً في القدرات مع القوّات المسلّحة الأوكرانية التي تتمتّع الآن بميزة عددية وتقنية ساحقة على الجمهوريّتَين». لكن يبدو أن موسكو لن تكتفي بذلك؛ إذ أعلنت وزارة الدفاع البيلاروسية أن بيلاروس وروسيا قرّرتا مواصلة اختبار الجاهزية، على خلفية تواصل الأنشطة العسكرية قرب حدود البلدين وتفاقم التوتر العسكري في دونباس. وذكرت الوزارة أن التدريبات المشتركة الجارية أظهرت أن مينسك وموسكو لديهما بنية تحتية جاهزة للردّ السريع على التهديدات العسكرية. وجاء هذا بعدما كانت روسيا قد أعلنت أنها ستسحب قواتها المشاركة في المناورات بعد انتهائها (وهو ما كان يُفترض أن يتمّ أمس)، في ما مثّل رسالة تهدئة من قِبَلها، قبل أن يعود الموقف ليتفجّر مجدّداً.

وتزافقت هذه التطوّرات مع رسائل عسكرية من روسيا، حيث حضر بوتين، أول من أمس، مع نظيره البيلاروسي، ألكسندر لوكاشينكو، تدريبات لقوّات الصواريخ النووية الاستراتيجية الروسية. وأعلن الكرملين أن روسيا أجرت بنجاح تجارب إطلاق صواريخ تفوق سرعة الصوت وصواريخ كروز في البحر على أهداف برّية، خلال مناوراتها العسكرية. كذلك، وقّع بوتين مرسوماً يقضي باستدعاء الاحتياط من المواطنين الروس للتدريب العسكري. في المقابل، أعلن وزير الدفاع الأميركي، لويد أوستن، أن بلاده مستعدّة لإرسال قوات إضافية إلى شرق أوروبا لـ«تعزيز أمن» أعضاء حلف «الناتو»، في حال تصاعد التوتر حول أوكرانيا. ومن جهته، يستعدّ «الناتو» لتعزيز وجوده في دول جنوب شرقي أوروبا، عبر نشر وحدات عسكرية إضافية في رومانيا وبلغاريا، إضافة إلى وحدات المشاة والدبابات، كما سيرسل أنظمة صواريخ إلى هذه البلدان، من أنواع قادرة على أن تشكّل خطراً على روسيا، بحسب خبراء عسكريين روس.

وعلى رغم ضجيج الحرب السائد، تُواصل الخطوط الديبلوماسية عملها على أمل إيجاد حلول توقف التصعيد القائم. لكن الأجواء لا توحي بأن تسوية لأزمة قد نضجت بعد بين روسيا والغرب، لتلقي تطورات الميدان في دونباس مقياساً لما ستؤول إليه المواجهة القائمة.

> قرّرت روسيا وبيلاروس مواصلة اختبار جاهزية قواتهما بعدما كانت موسكو أعلنت انتهاء المناورات

تقرير

كنْس عقْد من «العنترة» تركيا مع إسرائيل والإمارات ... في وجه إيران؟

محمد نور الدين

تسجّل السياسة الخارجية التركية، منذ فترة، انعطافة واضحة، في أكثر من اتجاه. وإذا كانت ملامح هذه الانعطافة الجديدة تتمظهر في العلاقات مع الإمارات وإسرائيل، في ظلّ احتمال فتح الأبواب مع السعودية ومصر وأرمينيا، فالواضح أيضاً أن من سماتها، في المرحلة المقبلة، «الانتقائية»؛ إذ لا يشير المسؤولون نهائياً إلى أيّ رغبة في فتح صفحة جديدة في العلاقات مع الدولة الأهمّ للأمن القومي التركي، وهي سوريا، الأمر الذي يُبقي الحركة التركية ناقصة. كما أن ما يثير الخشية، دون غيرها قادرة على «ملء الفراغ» في الخليج، بمواجهة إيران.

ولفت إلى أن الانسحاب الأميركي من أفغانستان فتح الباب أمام ثلاثة مسارات من المصالحات: المصالحة الإيرانية ـ السعودية، «المصالحة» الإسرائيلية مع الدول العربية، والمصالحة بين تركيا وكلّ من الإمارات وإسرائيل. وإذ ذكّر بكلام إردوغان عن أن أمن الخليج، ولا سيما الإمارات، جزء من الأمن القومي التركي، فقد وصف هذا الكلام بأنه «غير معتاد». ورأى أن الإمارات تركت سياستها القديمة بعدما «أدركت أهمية تركيا ودورها في تثبيت الأمن والاستقرار في المنطقة»، بعد محاربتها «داعش» وأكراد سوريا، واتفاقها مع حكومة فايز السراج في ليبيا، وانتصارها في قرة باغ وتمكّنها من حماية قطر. «لقد أدركت الإمارات، الآن، أهمية تركيا، في التكنولوجيا والطاقة والصناعات الدفاعية». ومن جهة أخرى، توقّف دوران عند العامل الإيراني، مشيراً إلى أن قرب التوصّل إلى اتفاق أميركي مع طهران، يقرع جرس الإنذار في الدول الخليجية، التي ترى أن الاتفاقيات مع إسرائيل وحدها غير كافية لمواجهة «الخطر الإيراني»، وخصوصاً أنها تعرّضت لصواريخ «الحوثيين» من اليمن. لذا، تعتقد هذه الدول أن «تركيا وحدها القادرة على ضمان التوازن، من خلال دورها في ضمان الأمن والاستقرار، كما أنها مرشّحة لتكون اللاعب الأول على هذا الصعيد».

من جهته، قال مراد يتكين إن زيارة إردوغان لأبو ظبي طوت صفحة تسع سنوات من النزاع والاتهامات، بينه وبين محمد بن زايد. وأشار إلى أن أهمّ ما نتج من الزيارة، هو شراء الإمارات طائرات «بيرقدار TB2»، من أجل مواجهة التهديد الإيراني في الخليج. وإذ رأى أن أكثر ما لفت النظر في الزيارة، هو أنه أثناء وجود إردوغان في أبو ظبي تلقّى خبر تحديد تاريخ زيارة هرتزوغ لتركيا، فقد لفت إلى أن تركيا استبقت توجّه رئيسها إلى الإمارات، بخبر إلقاء القبض على شبكة تجسّس إيرانية، كانت تخطط لاغتيال يائير غالر، الذي يحمل الجنسيّتين التركية والإسرائيلية، والذي «كان سيكون اغتياله انتقاماً لاغتيال العالم النووي الإيراني، محسن فخري زادة». حتى إن صحيفة «شالوم» التركية، الناطقة باسم الجماعة اليهودية، نشرت خبراً يفيد بأن الاستخبارات التركية، بالتعاون مع «الموساد»، أحبطت 12 عملية اعتداء على إسرائيليين في تركيا، من قِبَل الاستخبارات الإيرانية.

وفي الواقع، عرف التقارب التركي ـ الإسرائيلي محطّة مهمّة، من خلال الزيارة المفاجئة التي قام بها المتحدّث باسم الرئاسة التركية، إبراهيم قالين، والمدير العام لوزارة الخارجية، سادات أونال، لإسرائيل والضفة الغربية المحتلّة. وأبرزت صحيفة «يني شفق» المَوالية لإردوغان، هذه الزيارة والاجتماعات التي عقدها قالين وأونال في تل أبيب مع المسؤولين في وزارة الخارجية الإسرائيلية، يوم الجمعة الماضي. وبدا المسؤولان التركيان، كما أعضاء الوفد الإسرائيلي، في غاية السرور والانشراح، وخصوصاً عندما فاجأ الرئيس الإسرائيلي المجتمعين بدخوله عليهم، ومشاركته في جزء من المحادثات، في لفتة بالغة الدلالة على ملامح المرحلة المقبلة من العلاقات الثنائية.

وفي هذا الإطار، رأى يتكين أن تطوير العلاقات التركية مع كلّ من الإمارات وإسرائيل، يأتي في إطار تخلّي أنقرة عن سياستها أثناء «الربيع العربي» في الشرق الأوسط، مضيفاً إن ذلك يعني أن سياسة تركيا في المنطقة لن تبقى رهينة العامل «الإخواني»، بعد الآن. لكن يتكين اعترف، أيضاً، بأن من بين عوامل التحوّل في السياسات التركية، الوضع الاقتصادي الصعب. كما أشار إلى أن الأزمة الأوكرانية ذكّرت الغرب باهمية أنقرة لمصالحه. وتابع أنه، بعد الإمارات وإسرائيل، يُتوقّع أن تكون مصر والسعودية، التاليتَين في سياسة تركيا الجديدة في المنطقة.

بدورها، رأت كوبرا بار، في صحيفة «خبر تورك»، أن السياسة الجديدة تريح يد تركيا في المنطقة. ولفتت إلى أن استقبال إردوغان في «قصر الوطن» الإماراتي، كان فخماً إلى درجة لم يكن يتوقّعها الوفد التركي. لكن ما الذي تغيّر بين ليلة وضحاها؟ يجيب مسؤول في الوفد التركي: «كما يقول (الفيلسوف النمسوي لودفيغ) فيتغنشتاين، فإن بعض القضايا لا تُحلّ، ولكنها لا تعود ظاهرة». وفي هذا السياق، قالت بار إن لتركيا أسبابها في الانفتاح، ومن بينها الخروج من سياسة العزلة التي هي فيها، كما الحاجة إلى الاستثمارات الخارجية في الاقتصاد، وهذا لا ينطبق فقط على الانفتاح على الإمارات، بل كل الدول الخليجية الأخرى، وغير الخليجية، ومنها السعودية وإسرائيل ومصر، كما أرمينيا. أما بالنسبة إلى الإمارات، فإن انفتاحها على تركيا، جاء بسبب الحاجة إلى تطوير دور جديد واقعي، في مرحلة ما بعد دونالد ترامب، وخصوصاً أن سياسات حصار قطر فشلت، كما محاولات إطاحة إردوغان. وأضافت بار إن مختصر سياسة إردوغان الجديدة هو أن يدخل عام 2023، أي عام الانتخابات الرئاسية، وقد تضاءل عدد جبهات التوتّر الخارجية. كما أن الاستثمارات الخليجية المتوقّعة ستجعل البلاد تدخل مرحلة اقتصادية مختلفة، تُقلّل من الأزمات الحالية.

ولم يخرج إبراهيم قره غول، المقرّب من إردوغان، عن سياق الترويج للانفتاح التركي على الإمارات وإسرائيل، إذ قال إن «اللعبة الخارجية ضدّ أنقرة انفجرت في يد أصحابها». وأشار قره غول، في صحيفة «يني شفق»، إلى أن الجبهة المُعادية لتركيا وإردوغان، تشكّلت من الإمارات والسعودية ومصر وفرنسا والولايات المتحدة وإسرائيل، على امتداد منطقة الشرق الأوسط. وتابع أن «الانسحاب الأميركي من أفغانستان، وسعي روسيا والصين لملء الفراغ في الشرق الأوسط، أصاب الدول المذكورة بالذعر. فكان الانهيار لجبهتها والتوجّه إلى تركيا، التي بصبرها وهدوئها، تلقّت المبادرة وأيّدتها. هم غيّروا في سياساتهم، وليس تركيا».

على الضفّة المقابلة، لم تمرّ زيارة إردوغان للإمارات، ومعها إعلان زيارة هرتزوغ لتركيا، من دون أن يثيرا تساؤلات المعارضة وشكوكها. إذ طلب رئيس حزب «الديموقراطية والتقدّم»، علي باباجان، من إردوغان «تصريحاً يوضّح فيه فقط لماذا هذا الانفتاح على الإمارات، الدولة الملطّخة يداها بعشرات الشهداء، خلال محاولة الانقلاب في 15 تموز 2016». كذلك، قال عاكف باقي، في صحيفة «قرار»، إن إردوغان «لطالما اتّهم أبو ظبي بأنها عدو أنقرة، والمموّل لمحاولة إطاحته. فما الذي تغيّر حتّى تصبح الإمارات دولة شقيقة؟ ولماذا تخاصم إردوغان معها؟ ولماذا عاد وتصالح معها، وهو الذي رفع شعار «قف منتصباً ولا تنحنِ»؟ وما هو ثمن هذه العودة عن هذه السياسات؟». وقال باقي إن «إردوغان مدينٌ للأمّة بالإجابة عن هذه التساؤلات، وخصوصاً أنه لا وجود في السياسة لجمعيات خيرية».

> لم تمرّ زيارة إردوغان للإمارات ومعها إعلان زيارة هرتزوغ من دون أن يثيرا تساؤلات المعارضة

طوت زيارة إردوغان لأبو ظبي صفحة تسع سنوات من النزاع والاتهامات (أ ف ب)

فلسطين

لا تقدّم في مفاوضات التبادل
انتفاضة السجون متواصلة

سادت سجون الاحتلال أمس حالة من التوتر الشديد وسط تفاجؤ الإدارة وارتباكها (أ ف ب)

غزة - **رجب المدهون**

في الوقت الذي يواصل فيه الأسرى الفلسطينيون في سجون العدو الإسرائيلي انتفاضتهم، تسعى دولة الاحتلال إلى تنفيس الأجواء المحتقنة في السجون بتسريب أخبار حول قرب تنفيذ صفقة تبادل للأسرى، وهو ما سارعت حركة «حماس» إلى نفيه. وبحسب ما علمت «الأخبار» من مصادر في الحركة، فإن أيّ تقدّم جديد في ملفّ الجنود الأسرى لدى المقاومة في قطاع غزة لم يتمّ إحرازه، فيما لم تجرِ مباحثات حول الملفّ منذ مدّة، باستثناء حديث عابر مطلع العام الجاري مع الوفد الأمني المصري الذي زار القطاع آنذاك. واعتبرت المصادر أن التصريحات الصادرة عن «لجنة الخارجية والأمن» في «الكنيست» الإسرائيلي، تحمل في طيّاتها محاولة لدفع الأسرى إلى التراجع عن خطواتهم الاحتجاجية ضدّ إدارة السجون. وأشارت إلى أن اللجنة المذكورة والمستوى الأمني يدركان خطورة ما يجري في المعتقلات، وأن الأوضاع آخذة في التصاعد، وربّما تؤدّي إلى فعل ميداني من قِبَل المقاومة وتؤثّر على تفاهمات التهدئة، وعليه «يتمّ تصدير أخبار ومواقف غير صحيحة للتأثير على نفسيّة الأسرى وعائلاتهم».

وفي الإطار نفسه، عقّب رئيس مكتب الأسرى والشهداء والجرحى في حركة «حماس»، زاهر جبارين، على حديث عضو «الكنيست» عن «حزب العمل»، إميلي حايا موالي، عن أن هناك تقدّماً في المفاوضات غير المباشرة مع حركة «حماس» بشأن إعادة جثث الجنود الإسرائيليين لديها، بالنفي. وقال جبارين، في لقاء نظّمه «قطاع الشباب في حماس بلبنان»، يوم السبت، إن «حماس تعمل على إنجاز صفقة تبادل مشرّفة تحقّق شروط المقاومة التي وضعتها، من أجل الإفراج عن الأسرى»، مضيفاً أن «الاحتلال يماطل في عقد الصفقة مراهناً على عامل الوقت، وهو واهم إذا ظنّ أنه سيتنصّل من دفع ثمن الإفراج عن جنوده الذين هم في قبضة المقاومة»، مُرجعاً الحديث عن تقدّم بخصوص هذا الملفّ، إلى محاولة منع عائلات الجنود من التحرّك للضغط على حكومة الاحتلال، لكنّ العائلات نفت، بدورها، حدوث أيّ تطوّر في قضية أبنائها.

وسادت سجون الاحتلال، أمس، حالة من التوتّر الشديد وسط تفاجؤ الإدارة وارتباكها، بعد ارتداء الآف الأسرى الزيّ الموحّد (اللون البني)، واعتصامهم في الساحات ورفضهم العودة إلى الزنازين، تعبيراً عن رفضهم لإجراءات إدارة السجون العقابية بحقّهم، وخاصة في ما يتعلّق بتقليص فترة «الفورة» اليومية، وعدد المسموح لهم بالخروج في كلّ دفعة فيها. كذلك، واصل الأسرى إغلاق أقسام السجون كافة، والامتناع عن الخروج إلى ما يسمّى «الفحص الأمني اليومي» في وقت أعلن فيه «نادي الأسير الفلسطيني» أن خطواتهم المقبلة ستكون مرهونة برأي الإدارة على مطالبهم.

في غضون ذلك، يواصل الأسرى الإداريون، تحت شعار «قرارنا حرية»، مقاطعتهم محاكم الاحتلال لليوم الـ52 على التوالي، للمطالبة بإنهاء سياسة الاعتقال الإداري، وسط دعوات إلى تكثيف التضامن معهم، وتسخير الجهود كافة من أجل دعم خطواتهم. وتولّد هذه المقاطعة إرباكاً لإدارة السجون؛ إذ تنقطع بسببها العلاقة بينها وبين الأسرى، إضافة إلى كونها مناسبة لتعريف الوفود الأجنبية التي تزور المعتقلات كلّ فترة بقضية الاعتقال الإداري، وبالتالي تداولها وتسليط الضوء عليها ونقلها إلى العالم. ويوجد في سجون إسرائيل نحو 540 معتقلاً إدارياً، من أصل 4850 أسيراً، وفق مؤسّسات مختصّة بشؤون الأسرى.

> يواصل الأسرى الإداريون مقاطعتهم محاكم الاحتلال لليوم الـ52 على التوالي

استراحة

كلمات متقاطعة 3963

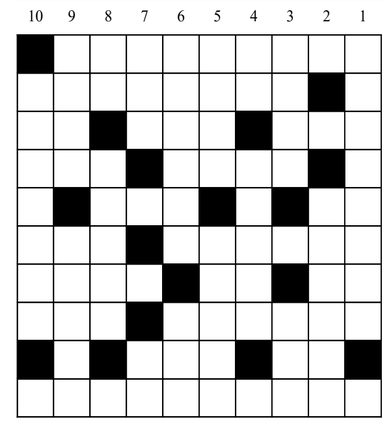

افقيا

1- رئيس لبناني راحل - 2- عاصمة دولة في أميركا الجنوبية - 3- كاس - زاوية - نعم بالأجنبية - 4- من الحيوانات - معدن أبيض ممزوج بالقصدير - 5- للتعريف - بطن كبير - 6- كاتب وفيلسوف فرنسي راحل - مدينة صينية - 7- تُقال في لعبة الطاولة - واحد بالأجنبية - من السكاكر - 8- مدينة باكستانية - يدقّ الجرس - 9- بواسطتي - خبّأ الذهب تحت الأرض - 10- رئيس راحل لدولة جورجيا

عمودياً

1- عاصمة أوروبية - 2- قضية جنائية دولية ترتبت على سقوط طائرة ركاب أميركية فوق اسكتلندا واتهمت ليبيا بمسؤوليّة الحادث المفجع - 3- نعوم في البحر - حواء بالأجنبية - 4- للنداء - أمر منجّز - 5- إسم حمله عدد من ملوك إنكلترا - ينقسم الى نصفين - 6- صفة شخص غارق في الضحك - بزكة - 7- في الوجه - جرذ بالأجنبية - 8- للندبة - دولة أميركية - 9- حقود - ذهب خالص - 10- إحدى الولايات الأميركية

حلول الشبكة السابقة

افقيا

1- كانون - سراج - 2- موريتاني - 3- برش - فرنسوا - 4- لولو - كبد - 5- شب - بيزا - ري - 6- مات - كولت - 7- رقّ - تجادل - 8- وع - مجاور - 9- نصارح - ايزو - 10- بم - البخيل

عمودياً

1- كميل شمعون - 2- اوروبا - عصب - 3- نرسل - تر - أم - 4- وي - وب - قمر - 5- نتف - يك - جحا - 6- اريزونا - 7- سنن - الجواب - 8- ريسك - تاريخ - 9- وبر - زي - 10- جمادي الأول

sudoku 3963

8				3				
	1	3	9				4	8
	4				2	7		
5			8		7	1		
1				5				6
7		8	3					5
		6	4				8	
3	2				8	5	9	
		7		9				1

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

حل الشبكة 3962

8	2	6	5	3	4	1	9	7
5	3	7	9	1	6	8	2	4
1	9	4	2	7	8	5	3	6
2	5	3	4	9	1	6	7	8
7	6	8	3	2	5	4	1	9
9	4	1	8	6	7	2	5	3
4	7	2	1	8	3	9	6	5
6	1	5	7	4	9	3	8	2
3	8	9	6	5	2	7	4	1

مشاهير 3963

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

طبيب وفيزيائي وفيلسوف إيطالي (1737-1798) أجرى عدّة تجارب على الضفادع الميتة. رائد علم الولادة الحديث

6+5+4+9+8+3 = مصلح الأحذية ■ 10+2+1 = خشبة الحائك ■ 7+11 = خاصّي

حل الشبكة الماضية: **سوسن الهارون**

إعداد
نعوم مسعود

تونس

مئتا ألف مشارك خلال شهر «الاستشارة الوطنية» لا تجد جمهوراً

تونس ــ **الأخبار**

بات الرئيس التونسي، قيس سعيد، في نظر كثيرين، متفوّقاً بسبب هُزال المعارضة وافتقارها إلى النضج وكثرة زلّاتها، والتي باتت تفُوق وفق مراقبين زلّات الرئيس نفسه، وهو ما يجعل قسماً وازناً من التونسيين غير معنيّين بالمواجهة الدائرة حالياً بين الطرفين. ولعلّ من مؤشّرات هذا التجاهُل ضعف المشاركة في الاستشارة الوطنية التي دعا إليها سعيد؛ إذ لم يصل عدد المشاركين فيها إلى الآن، بعد شهر على إطلاقها، إلى أكثر من 200 ألف. ويبدو ذلك نتيجة حتمية ومنطقية، للإحباط العام الذي يرافق كلّ محطة انتخابية في تونس. فبعد شحذ الهمّم والقيام بالواجب في الانتخابات الرئاسية والتشريعية والبلدية، أُصيب التونسيون بحالة من الخيبة جرّاء ضعف أداء مَن اختاروهم. وما زاد الطين بلّة، الأداء الكارثي للبرلمان المنتخَب عام 2019، وخطاب العنف والكراهية والإفلات من العقاب. ومن هذا المنطلق، يكشف عدد العازفين عن التصويت، تلاشي الاعتقاد بقدسيّة حق الاختيار والمشاركة الانتخابية وإبداء الرأي في الشأن العام.

كذلك، تُعدّ مقاطعة الاستشارة، التي يُفترض أن تشكّل الخطوة الأولى نحو صياغة الأفكار العامّة والخيارات التي سيُطرح بشأنها استفتاء لتغيير النظام السياسي وإجراء انتخابات تشريعية مبكرة، وفق ما أعلنه الرئيس نهاية العام الماضي، رسالةً موجّهة إلى سعيد نفسه، بأن ما يطرحه من خطوط عريضة لتَبيُّن رأي الجماهير حولها، فاقد للمعنى، إذ لا يمكن تبويبه تقريباً وفقاً لأيّ من نظريات العلوم السياسية، أو حتى المبادئ العامة لدولة قانون ومؤسّسات على النحو الذي عرفه العالم. ومن هنا، يذهب كثر إلى التساؤل عن المغزى من طرح الاستشارة الآن، في الوقت الذي لم يشرح فيه الرئيس للتونسيين تصوّره للنظام السياسي، والنظام الانتخابي الذي سيتبنّاه، وطرق التمثيل الشعبية. أمّا خصوم سعيد السياسيون، فيرفضون الخطوة فقط باعتبارها تمثّل حلقة أخرى من حلقات تحييدهم عن المشهد، وهو ما يعني أنه لو حافظ القصر الرئاسي على منظومة الامتيازات والحصانة وتحالف الانتفاع المشترك الذي كان سائداً زمن «النهضة» وحلفائها في الحكم، لكان رأيها مخالفاً، وربما لكانت في واجهة مَن يروّج للاستشارة ويدعو إلى المشاركة فيها.

إزاء ذلك، أنصرف القصر الرئاسي إلى طرق أقرب إلى البدائية من أجل الترويج للاستشارة، ولا سيّما أن الرئيس لا يعوّل على الإعلام، كما لا يمكنه المراهنة على نفسه أو على مستشاريه للحضّ على المشاركة، بالنظر إلى أن إخفاقه في ذلك سينعكس سلباً على شعبيّته، التي يستعملها كذرّاعة ضدّ الداخل والخارج، ولا يزال يجني من خلالها نتائج إلى الآن. ومن هذا المنطلق، استعمل سعيد أساليب بسيطة للتعريف بمشروعه، من السيّارات الجوّالة في الأرياف التي تدعو التونسيين إلى التصويت، إلى توفير العنصر المادي واللوجستي للأمّيين الذين حال دون مشاركتهم عدم معرفتهم التقنية بملء الاستشارة عبر الإنترنت، وصولاً إلى تجنيد المحافظين والعُمد والمصالح الحكومية في سبيل التعريف بالأمر، وهو ما أظهر نوعاً من التخبّط، من دون نتائج تُذكر. وفي النهاية، اضطرّ القصر الرئاسي إلى ابتداع فتوى جديدة تسمح بمشاركة الأطفال في الاستشارة، بعد خفض السنّ القانونية إلى السادسة عشرة، بدل الثامنة عشرة، المتعارف عليها للأهلية القانونية، وهو ما ولّد انطباعاً بأن سعيد يراهن على أقلّ الفئات اهتماماً بالشأن العام من أجل ضخّ الدم في استشارته.

وصل عدد المشاركين في الاستشارة الوطنية بعد شهر على إطلاقها إلى نحو 201 ألف مشارك (أ ف ب)

الأخبار
وظيفة شاغرة
هل انت خرّيج فنون مسرحية او تشكيلية؟
هل انت تتمتع بملكة التعبير من خلال الكتابة؟ هل انت مهتم بدخول مجال النّقد التشكيلي او المسرحي او الإعلامي؟
تُعلن «الاخبار» عن حاجتها إلى كتّاب ومتعاونين في المجالين المذكورين. للراغبين، إرسال السّيرة الذاتية ونماذج من كتاباتهم على البريد التالي: Hr@al-akhbar.com

وفيات

بسم الله الرحمن الرحيم
الَّذِينَ تَتَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ طَيِّبِينَ يَقُولُونَ سَلَامٌ عَلَيْكُمُ ادْخُلُوا الْجَنَّةَ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ
بمناسبة وفاة المرحوم الغالي
الحاج فوزي عبد الله فواز
ابو حسن
عميد ال فواز

زوجته: المرحومة ابتهاج وهبي فواز
ولداه: حسن وزوجته بارعة بري، محمد وزوجته بتول بيضون
أشقاؤه: محسن، وفيق، محمد، المرحوم غسان، المرحوم عادل، المحامي علي فواز
بناته: ماجدة زوجة الحاج عباس فواز، فاطمة زوجة الحاج قاسم فواز، سلوى زوجة محمد مروة، وفاء، علا وفرح.
بهذه المناسبة، ستتلى آيات بيّنات من الذكر الحكيم عن روحه الطاهرة في بلدته الغسانية، وذلك اليوم الاثنين وغداً الثلاثاء من الساعة 11 لغاية الساعة 5، ويتلى مجلس عزاء الساعة 4.
وستتلى آيات من الذكر الحكيم عن روحه في القاعة الكبرى في الجمعية الإسلامية للتوجيه والتخصص العلمي ــ الجناح وذلك يوم الخميس 2022/2/24 من الساعة 2 لغايه الساعة 5.
للفقيد الرحمة ولكم الأجر والثواب
الفاتحة

رئاسة الجمهورية اللبنانية
مجلس الإنماء والإعمار - المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي - عائلة ال عثمان
بمزيد من الأسى والتسليم بقضاء الله وقدره ننعى إليكم فقيدنا الغالي
المرحوم المهندس
محمود خزاعي عثمان
(مدير عام سابق في رئاسة الجمهورية - رئيس مجلس الإنماء والإعمار السابق - عميد ورئيس مجلس الأوسمة السابق)
والدته: المرحومة شكيبة نصر الدين
زوجته: إنعام عدنان حماصني
أولاده: فادي زوجته Anne Beatrice Franc - نادين زوجة عمر البساط - رامي
أشقاؤه: - المرحوم المحامي الأستاذ سليم
- اللواء المتقاعد عثمان (مدير عام قوى الأمن الداخلي سابقاً) زوجته المرحومة نهلا شاهين
- القاضي الشهيد المرحوم الرئيس حسن أرملته بهيجة الصلح
- المقدم المرحوم محمد أرملته هنا خضرا
تُقبل التعازي اليوم الإثنين 21 شباط 2022 في قاعة مسجد الأمين - وسط مدينة بيروت وذلك من الساعة الثالثة عصراً حتى الساعة السابعة مساءً.
نظراً للظروف الراهنة تُقبل التعازي على أرقام الهواتف التالية:
اللواء عثمان 03380032
إنعام حماصني 03299888
فادي 03392290
رامي 03497000
نادين 03472689

إعلانات رسمية

إعلان
من أمانة السجل العقاري في صيدا
طلب عباس موسى الزين سند بدل ضائع للعقار 1577 حارة صيدا.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري
باسم حسن

إعلان
من أمانة السجل العقاري في صيدا
طلب نبيل يوسف عبدو وكيل ميس حسين حسون لمورثها حسن صادق شقير سندات بدل ضائع للعقارين 4/840 و 9/840 هالالية.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري
باسم حسن

إعلان
من أمانة السجل العقاري في صيدا
طلب بشير الجردلي وكيل فاديا عدنان ابو سيدوا بصفتها مشترية سند بدل ضائع للعقار 12/1461 وسطاني بإسم عدنان عيد ابو سيدوا.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري
باسم حسن

إعلان
من أمانة السجل العقاري في صيدا
طلب بشير الجردلي وكيل فاديا عدنان ابو سيدوا بصفتها مشترية سندات بدل ضائع للعقار C6/737 الدكرمان بإسم محمد وعزالدين وأحمد حسن زيدان.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري
باسم حسن

إعلان
من أمانة السجل العقاري في صور
طلبت زاهية عبد العلي غساني سند بدل ضائع للعقار 316 الحلوسية.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري
حسين خليل

إعلان
من أمانة السجل العقاري في صور
طلبت زاهية عبد العلي غساني لمورثها عباس محمد غساني سندي بدل ضائع للعقارين 286 و 327 الحلوسية.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري
حسين خليل

إعلان
من أمانة السجل العقاري في صور
طلب أحمد عز الدين لموكليه عبير وسونيا وناسرين يوسف جواد وسهيلة حسن عباس وبوكالته عن محمد يوسف جواد بالاصالة ولموكله سهيل يوسف جواد وبوكالته عن حسن فقيه لموكلته ناهدة يوسف جواد سندات بدل ضائع للعقار 661 معروب.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري
حسين خليل

إعلان قضائي
تدعو المحكمة الابتدائية المدنية في صيدا (الغرفة الثانية) برئاسة القاضي محمد الحاج علي وعضوية القاضيين مي ابو زيد وسما سموري المستدعى ضدها حسنة محمد فياض والمجهول محل إقامتها الحضور الى قلم المحكمة لاستلام نسخة عن الحكم رقم 2021/47 تاريخ 2021/6/1 والمقام من رياض حسين عطية والذي قضى بإعتبار العقار /607/ من منطقة قانا العقارية غير قابل للقسمة عيناً وطرحه للبيع بالمزاد العلني للعموم أمام دائرة التنفيذ المختصة وذلك خلال شهر من تاريخ النشر.
رئيس القلم
سلام الغوش

إعلان
من أمانة السجل العقاري في صور
طلب مروان شور وكيل حسن علي شور لمورثه علي محمد حسن شور سند بدل ضائع للعقار 233 جناتا.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري
حسين خليل

إعلان
من أمانة السجل العقاري في صيدا
طلب المحامي محمد حسين فرحات لموكله وسيم سامي عدلوني سندات بدل ضائع للأقسام A25 – A27 – B23 – B25 – B27 – B28 للعقار 1772 الدكرمان.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري
باسم حسن

إعلان
من أمانة السجل العقاري في صور
طلب فريد أحمد نجدي لموكلته اميره خليل كمال الدين سند بدل ضائع للعقار 205 نفاخية.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري
حسين خليل

إعلان
من أمانة السجل العقاري في صور
طلب محمد عاشور وكيل حسن علي سليمان بصفته مشتري من المالك احمد حسين عبيد سند بدل ضائع للعقار 870 ياربن.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري
حسين خليل

إعلان
من أمانة السجل العقاري في صور
طلب زاهية عبد العلي غساني سند بدل ضائع للعقار 316 الحلوسية.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري
حسين خليل

إعلان
من أمانة السجل العقاري في صور
طلب عبدالله اديب لموكله رامز محمد علي حمادي غانم سند بدل ضائع للعقار 383 حنويه.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري
حسين خليل

إعلان
من أمانة السجل العقاري في صور
طلب فضل سليم الراعي بصفته مشتري من محمد العربي حسن احمد الشريف سند بدل ضائع للعقار 1841 البازورية.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري
حسين خليل

الأخبار
إشتراكات
إعلانات رسمية وميبوية
وفيات
www.al-akhbar.com
71-513571
01-759500

على الغلاف

سامي كلارك... «غرندايزر» أخذ الحبّ العظيم

أيقونة مرحلة وصوت ساحر غنّى للحب والفرح والسلام

مراهقة مؤجّلة

أهل الأندري

هناك فنانون تشاء الصدف الزمنية والسياسية والتاريخية أن يكونوا أكثر من صوت. سامي كلارك أحدهم. للنقّاد كلمتهم في خامته الصوتية وإنجازه الغنائي وإسهاماته في مجال الأغنية اللبنانية، وللتاريخ كلمته أيضاً. لكن بالنسبة إلى جيل السبعينيات والثمانينيات، يصعب التعاطي مع سامي كلارك، بحيادية وبرودة. هذا الصوت كان أشبه بوعد لجيل عاش تحت وابل القصف، وأصوات القنابل والقذائف وأزيز الرصاص وحواجز الموت. كان صوته وعداً بأيام أجمل، بطمأنينة آتية لا محالة، بـ «استراحة» بين معركتين، لحياة أُوقف جريانها في انتظار فتح المعابر. «لوك» عصري، و«ستايل» على الموضة، و«فذلكات» موسيقية غربية، وطفولة محاصرة أو مُراهَقة مؤجّلة تزداد جموحاً في انتظار الإفراج عنها... صورة وصوت وأيقونة بوب «شبيلك»، غذّت ذاكرة جيل في أزقة المدينة وشوارعها ظهيرات أحد رتيبة. من «آه آه على هالأيام»، «قلتيلي وعدتيني»، «قومي تنرقص»، «آه يا تمارا» إلى «أرضي أرض البطولة» (وطبعاً شارة «غرندايزر»)... أغنيات رومانسية ووطنية وغيرها من الأصناف، لن تحيل هذا الجيل إلا على ذاكرة مشوّشة ومشوّبة بالنوستالجيا، تستعصي فيها معرفة مصدر الحنين: إلى زمن صعب، أو إلى ذلك الصوت الذي نبت على هوامش الزمن الضنين. ومع أنّ سامي انسحب قبل الانسحاب الأخير، مع فورة الفضائيات والنجوم الذين بدأت روتانا والبرامج الغنائية بتصديرهم كالفطر منذ التسعينيات ليطوا حقبة وزمناً فنياً ما عاد يصلح لـ «مرحلة السلم وإعادة الإعمار»، ويعلنوا على أنقاضه تباشير عصر جديد، إلا أنّ رحيله المفاجئ أمس، كان أشبه بعملية اقتلاع لجزء أساسي من الذاكرة... حداد على مرحلة بسياقاتها الفنية والتاريخية والاجتماعية، شكّلت المخزون العاطفي الأكبر في وجدان وشخصية جيل. تنبّهنا فجأة إلى أنّ «غرندايزر» ما عاد بيننا. صوت الطمأنينة الآتي وسط أزيز الرصاص، خرج فجأة من ركن الذاكرة وأوصد الباب وراءه

نجم في خدمة الأغنية اللبنانية والمساهمة في إطلاق المواهب الفنية

أمس، انطفأ الفنان اللبناني (1948 ـ 2022)، في «مستشفى القديس جاورجيوس» في الأشرفية، بعدما خذله القلب، تاركاً وراءه إرثاً ضخماً يزيد على 700 أغنية بلغات عدّة. لكنّ «غرندايزر» كان أكثر من مجرد صوت. إذ عكس في مسيرته الفنية العصر الذهبي للأغنية. كما مرحلة انزلاف البلاد نحو الحرب الأهلية التي مزّقت أحلام جيل تلك الحقبة. لا تنسى أيضاً أغنياته ومواقفه الوطنية ونشاطه الدامي إلى السلام وسط النيران

عماد إدريس

سامي كلارك (1948 ـ 2022) بمجرد ذكر هذا الاسم، تتداعى إلى الذاكرة حقبة زمنية زاخرة وصوت أوبرالي ساحر. مَن منّا لم يتحسر معه على مآلاتنا بـ «آه آه على هالأيام»، ولم تفتنه «قومي تنرقص يا صبية» و«امرك حبيبي امرك»... ولم تسحره أنغام أغنية «take me with you» رحيل مؤلم فقد معه هذا الوطن ظاهرة لبنانية خالصة غزت بجمالياتها العالم العربي في سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي، وأصبح أيقونة المراهقين الذين رأوا فيه مزيجاً بين الشرق والغرب.

ولد سامي حبيقة عام 1948 في ضهور الشوير، اكتسب من والدته عازفة البيانو حب الموسيقى. أثناء خدمته العسكرية الإلزامية، اكتشف موهبته الفنية حين التحق بفرقة الموسيقى العسكرية، ثم تنقل بين عدد من مدارس المتن، معلّماً مادة الموسيقى للأطفال. أراد التخصّص الأكاديمي في الموسيقى، لكن والده العسكري أصر على دخوله كلية الحقوق في «الجامعة اليسوعية»... ليتركها بعد عامين من الدراسة ويتفرغ لعالمه وأحلامه الموسيقية.

بصوته الجميل وإطلالته العصرية وتسريحته الشهيرة، بدأ سامي بصنع مجده الفني بدءاً من عام 1970 حين شارك في أحد المهرجانات الفنية في اليونان بناء على رغبة الياس الرحباني الذي غنى له jamais jamais. سيصبح الياس الرحباني لاحقاً أحد صنّاع مجد سامي كلارك، إذ جابا معاً مسارح العالم لمدة تربو على الثلاثين عاماً حملت أكثر من 70 أغنية ولحناً، أبرزها «قومي تنرقص»، «آه آه على هالأيام»، «تامي خليكي هون»، «الفوتبول»، «برنسايديت»، «صوري موري». والأخيرة حصدت الجائزة الأولى في «مهرجان الأغنية العالمية» في ألمانيا.

توالت المهرجانات والجوائز العالمية في مسيرة كلارك، فشارك في أكثر من 14 مهرجاناً في مختلف أنحاء العالم بين 1970 و1988، وفاز بالجائزة الأولى في النمسا (1980)، وبلغاريا (1981) والجائزة السادسة في اليونان وغيرها، ليكرّس نفسه مطرباً «نخبوياً» وجماهيرياً في آن في حالة نادرة في عالمنا العربي.

أعطى سامي كلارك للناشئة برامج تربوية ضمّت العديد من الأناشيد والأغنيات، وأعاد توزيع النشيد الوطني الذي اعتُمد في المدارس والمناسبات المختلفة، وغنّى للوطن أثناء الحرب الأهلية، فحمل المتحاربين أغانيه كل بحسب أهوائه وانتماءاته.

مع اندلاع الحرب الأهلية اللبنانية عام 1975، أسّس جمعية «نيو ليبانون» (1976) التي تمكنت من استقطاب أكثر من 14 ألف شاب من شطري العاصمة المقسومة لوقف حد لمسلسل الدماء. وخلال «زمن السلم»، صرّح مراراً بأنّ «كل الزعماء الذين صنعوا الحرب عادوا ليحكمونا، هل يعقل ذلك؟».

*** الأغنيات الوطنية**

مع وضع الحرب أوزارها، طمح سامي كلارك لدخول البرلمان ليكون صوتاً للجميع. لكن ما يصح في الفن لا يصح في السياسة، فبقيت الأغنية في مسيرته هي الأعلى، فصدحت إذاعات الحرب الأهلية بأغانيه الوطنية مثل «رعد مدافعنا» و«رصاصتنا بتسوى مية» و«عسكر لبنان» للفنان اللبناني الراحل زكي ناصيف. كما أصدر البوماً وطنياً كاملاً في ثمانينيات القرن الماضي، تضمّن العديد من الأغاني البارزة من شعر وألحان أنطوان جبارة أبرزها: «أرضي أرض البطولة»، و«وطني الحب وطني النار»، و«أنا جايي من الأحزان»، و«اسمي كتبتو عحد السيف»، و«أوتوبيس الثورة جايي»، و«وقف الشعب ورفع الصوت»، و«تايعيشوا ناس ويموتوا ناس»...

> **بصوته الجميل وإطلالته العصرية وتسريحته الشهيرة، بدأ بصنع مجده الفني بدءاً من عام 1970**

مع الجماهيرية الواسعة التي عرفتها أغنياته، غدا سامي كلارك عنواناً بارزاً لاستحضار مرحلة الثمانينيات، فأغنياته استحالت مرادفاً مباشراً لذكريات الحرب التي تتحول إلى نوستالجيا عندما تترافق مع صوته، فعمدت الدراما العربية الحقبوية التي ترصد تلك المرحلة، لتضمين شريط الصوت غالباً لأغنية من «ريبرتواره» في دليل على أنه كان ويحق «صوت فترة الحرب الأكثر بروزاً».

*** التجربة المختلفة**

كلارك الذي أدى أكثر من 700 أغنية عن الحب والغرام والوطن والوجع والسلام والفرح غنى أيضاً للإيمان بـ«سيدي أعطنا من هذا الخبز» من ألبوم «كيريالیسون» لزياد الرحباني الذي استعادها في «مهرجان بيت الدين» عام 2018 وشكلت مفاجأة فنية سارة. ورغم أنّ العديد من الفنانين اللبنانيين بدأوا مسيرتهم بالأعمال الأجنبية مثل جوليا، وباسكال صقر، وكارول صقر، وغريس ديب، وحتى ماجدة الرومي، إلا أن كلارك يبقى الأبرز بين الجميع الذي ردد جمهوره أغنياته الأجنبية كما العربية مثل take me with you وغيرها، بالإضافة إلى غنائه بالفرنسية واليونانية والروسية والإيطالية.

*** عالم الرسوم المتحركة**

كل تلك النجاحات والجوائز في مسيرة سامي كلارك، لم تخفف وهج شهرته الأكبر عربياً مع تاديته شارة أغنية «غرندايزر»، بذلك الصوت الجهوري الساحر الذي خطف الباب أطفال العالم العربي من المحيط إلى الخليج، مرددين «علّ علّ بطل فليد»... هو الذي كان قد أعلن العام الماضي عن عزمه إعادة تسجيلها مع «فرقة إيهاب درويش» المؤلفة من 180 عازفاً و30 شخصاً من الكورال. كما غنى كلارك شارة المسلسل الكارتوني «جزيرة الكنز» و «السبع المدهش».. وقدم عام 2019 عرضاً مبهراً تضمن أجمل أغنيات الكارتون التي تعلق بها الأطفال في الدول العربية على مدار سنوات عديدة، في ختام فعاليات معرض «MAS MASH 2019» للرسوم المتحركة في الدول العربية» الذي أقيم في أبو ظبي.

*** المسلسلات والأفلام**

طرق سامي أبواب التمثيل مع مسلسل «في ظلال الحب» (عام 1978) لإيلي سعادة، وفيلم «آخر الصيف» (1980) لمروان الرحباني، ومسلسل «لن تغني الطيور» (1981) لإيلي سعادة، وأفلام «حسناء وعمالقة» (1981) و«لعبة النساء» (1982) لسمير الغصيني، و«الممر الأخير» (1982) . إخراج يوسف شرف الدين) الذي تضمن أغنية «قلتيلي ووعدتيني» التي أصبحت على كل شفة ولسان. ورغم تلك الأدوار، إلا أن سامي كلارك كان يعتبر دائماً أنه لم ينجح في التمثيل بقوله «مش شغلتي مثّل»، فخرج من الميدان لأنه لم يجد نفسه كممثل، وهو الذي كان يتألم دائماً لأوضاع الفن اللبناني من تمثيل وغناء. إذ طالب في لقاء له مع مجلة «الحوادث» عام 1996 استحداث وزارة فنون جميلة مستقلة في لبنان تضم كافة النقابات الفنية في شكل هرمي منظم تركز على التثقيف الفني للمواطنين موسيقياً وفنياً بدءاً من المدرسة وتسهم في مساعدة الفنان اللبناني في ظروفه الصعبة التي يعيشها ولتنظيم المهنة.

> **وزارة الثقافة: التحف بتراثنا وذاكرتنا**
>
> أصدر وزير الثقافة اللبناني محمد وسام المرتضى النعي الآتي: «لا يزال الموت يطوي من الزمن الجميل قامة بعد قامة. ولا يزال الفن اللبناني ينزف غياباً إثر غياب. سامي كلارك صاحب الصوت الأوبرالي الذي حجزت حنجرته للبنان حيزاً واسعاً في مجال الأغنية الأجنبية ومنها Take me with you وفي مجال الرسوم المتحركة «غرندايزر» وصوته فيها لا ينمحي من ذاكرة العرب، ترجل اليوم عن صهوة صوته وألحانه وحضوره الأنيق، ليستوطن تراث هذا البلد وذاكرة أجياله، وليبقى كالياسمين، إذا ذبل زهره بقي عطره».

*** الخطأ الكبير**

طوال مسيرته، دافع سامي كلارك عن كرامة الفنان اللبناني. ويسجل له في هذا الإطار غضبته ضد قناة «أم بي سي» بعدما طلبت منه إدارة برنامج «فويس سينيور» للمواهب فوق الـ 60 عاماً مشاركته كهاو، وعدم تقدير مسيرته وفنه ونجاحاته وجوائزه كفنان لبناني استطاع أن ينال إعجاب العالم. هكذا، رمت القناة تاريخه، وطلبت منه بصفاقة أن يشارك كمبتدئ، وهو الذي كان يتوقع منها الطلب منه الانضمام للجنتها التحكيمية.

*** الإفلاس الفني**

كلارك الذي عايش الحرب الأهلية، كان يعتبر أن الحرب الاجتماعية والانحطاط الخلقي أشد خطورةً، متحسراً على الإفلاس الفني الحالي واختلال ميزان الفن الذي أصبح شكلاً وعلاقات، ولم يعد كما عايشه أيام عصره الذهبي عندما كان كلمة وألحاناً وثقافة. أمن طوال حياته بالفن سبيلاً للسعادة في الحياة ومماراً لكل ما هو جميل. ومن هذا المنطلق، تبنى مواهب فنية عديدة وطاف بها أرجاء العالم والمهرجانات. وقد نجح في تمثيل لبنان وخدمة الأغنية اللبنانية والمساهمة في إطلاق القدرات الفنية الغنائية وإفساح المجال للمواهب بالظهور. استغل عضويته في «الاتحاد الدولي لمنظمي المهرجانات في العالم» (الجهة التي تعنى بتنظيم المهرجانات العالمية الكبرى انضم إليها منذ عام 1975) لإرسال المواهب إليها، كما حدث مع باسكال صقر، والأميرة الصغيرة، وجمانة مدور التي فازت بالجائزة السابعة في «مهرجان القاهرة الدولي للأغنية» عام 1997 عن أغنية «خبيني من العمر» أمام 52 مشتركاً من 32 دولة.

*** تكريمات وجوائز**

بالإضافة إلى الجوائز الفنية، نال كلارك تكريمات وطنية منها وسام الاستحقاق اللبناني الفضي «ذا السعف» الذي قلّده إياه الرئيس اللبناني السابق إميل لحود على خلفية نشاطه الوطني والفني. كما كان ضيفاً مكرماً في «مهرجان شفشاون الدولي لفيلم الطفولة والشباب» (المغرب) عام 2015. إطلالاته الإعلامية والفنية كانت نادرة، منها ظهوره في برنامج «حديث البلد» على mtv مع فرقته The Golden Age (العصر الذهبي) التي تضمّ زميليه الأمير الصغير وعبدو منذر، وكذلك حفلته في الأردن عام 2015. وفي عام 2018، طرح أغنية «لولاكي» (كلمات غازي مراد وألحان إيهاب درويش). وفي كانون الأول (ديسمبر) الماضي، كان خلفه «male» مع أصدقائه من فناني الزمن الجميل مارون نمنم والأمير الصغير وفهد عقيقي.

تقام مراسم دفن الراحل الثالثة من بعد ظهر غد في كنيسة «مار جرجس» في الشوير. وتقبل التعازي قبل الدفن وبعده في صالون الكنيسة من الحادية عشرة قبل الظهر حتى السادسة مساء، والاربعاء، في صالون «كنيسة مار الياس الحي للروم الارثوذكس» في المطيلب – الرابية من الثالثة بعد الظهر حتى السادسة مساء.

سليك الزمن الأنيق... خلطة إبداعية صالحت القوّة والرهافة!

هالة نهرا

مَن يتذكّر سامي كلارك العصيّ على النسيان والتلاشي، يستحضر أغنية «غرندايزر» أولاً. عند استعادة هذه الأغنية سابقاً أو راهناً، تشرئبّ أعناق الأرواح العطشى إلى الشجاعة والإقدام والخلاص، وتتأهّب سواعد النفوس كأنّما لتتماهى مع جمال «البطولة» الناصعة و«البطل» الأخّاذ أو لتناصرهما في زمن يعزّ علينا أن نصدّق فيه أنّ البطولات التي كنا نؤمن بها في طفولتنا لم تختفِ وإنما ضُؤلت كالنور في مرحلةٍ شائكة مدجّجة بالانهيار تُمائل الغروب في لبنان تحديداً، فيما الصوت هذا أبى إلاّ أن يستبسل مدغدغاً الوجدان.

سامي كلارك سليل الزمن الأنيق حيث لم تكن الأحلام الكبرى الفيّاضة مقتصرةً على خيال الصغار وآمالهم، رغم ركوب المخاطر في لجّة الأحلام هذه، والتعقيدات والانقسامات ثمّ الويلات.

رفيق صباحات الشاشة وأماسيها داخَلَت حنجرته أفياء «البطل» في انسحابها من معركة الحياة، وبنقائنا الطفوليّ نريد الآن أن نقنع أنفسنا بأنها استراحة محارب، حتّى لا تتبخّر حصون الطفولة مع ملاذ العاطفيين وكل الحالين بعالمٍ أفضل

> **قدّم في «جزيرة الكنز»، أداء متقناً تارجح بين الأوبرالي الطفيف والغناء الحديث**

على هذه الأرض.

لمع سامي كلارك نجماً في «غرندايزر» وقد أشرَفَ على تسجيلها الفنان الكبير زياد الرحباني حين كان مراهقاً كما قال موفّق شيخ الأرض (1918-2021) الذي أسهم في إنجاح المسلسل الكرتونيّ في العالم العربي، وهو مؤلّف كلمات الأغنية التي «أصبحت الأغنية الأولى في عالم الأطفال» على حدّ تعبير موفّق شيخ الأرض في إحدى المقابلات الإعلامية. وقد صدقَ في قوله، لا سيما أنّ الأغنية هذه عابرةٌ للزمن والأجيال في المدى العربيّ، علماً بأنّها نصبت خِيامها في الذاكرة الفردية والذاكرة الجمعية. في رصيد كلارك أكثر من 700 أغنية ومراوحه التعبيرية واسعة وزاخرة، تخاطب العالم بأسره. تتقافز أغاني سامي كلارك أمامنا الآن بدءاً من «موري موري» باللغة الإنكليزية (ألحان إلياس الرحباني) حيث يتجلّى كلارك في لونه وملعبه الموسيقيين اللذين يليقان به وحيث يستلّ حساسيته الفنية البيّنة... مروراً بـ«لن تغنّي الطيور» حيث تجرفك رمال الرومانسيّ والعاطفيّ الشريف، وتتعرّف إلى تغريدها المجنَّح وشَدْوِها «لن لا يُطفئ النجوم» و«الناصر المظلوم»... وصولاً إلى «الملعب والغول وسامي» و«الطيفة» حيث تتبدّى خفّةُ الظلّ في التعبير فنياً عن الخيبة بدلاً من جرعات التفجّع الزائدة، و«جزيرة الكنز» حيث كان كلارك شاهقاً وهائلاً وعظيماً في أدائه المتقن المتأرجح بين الأوبراليّ الطفيف غير المكتمل من جهة، والغناء الحديث في التصنيف الأكاديميّ المحلّي من جهةٍ أخرى، في خلطةٍ إبداعية تتجاورُ فيها سطوة القوّة والرهافة...

على هامش نتاجه العالق بالأذهان في تنوّعه وتراكمه وتشعّباته وفي صميمه، تجدر الإشارة إلى أنّ تعاون كلارك مع إلياس الرحباني تدثّر بوقْع فنيّ خاص وشرّع أبواباً رحبة لهُ أمامه.

في المقابل، كان صوت كلارك حاضراً في احتدام السهر وحفلات الشبّان والصبايا والمتصابين الأبهياء وعشّاق الحياة في لبنان في حقبةٍ محفوفة بأذيال رونق الذهب التي استولدت للمزاج والمتعة والحركة أيضاً أغنية الخفيفة الإيقاعية الراقصة التي تلامس الشرقيّ موسيقياً مساس الطيف «قومي تنرقص يا صبية».

تاريخٌ وقامةٌ بوزن كلارك لا يُختصران ولا يُختزلان. سامي كلارك صوتٌ عريضٌ دافئ بل حارّ أحياناً ومطواعٌ لقولبته وتشكيله في الرؤى التلحينية، وحنونٌ متدرّع بقوّة جانبة، وقادرٌ ومتمكّنٌ في الغربيّ في أفلاكٍ عدّة. ليس البوب آخرها ـ وكاريزميّ في امتداده وَرَجَّته واهتزازاته وصولاً إلى الـVibrato الواضح، وصلبٌ ورقيقٌ معاً أو بين حين وآخر. هكذا يبدو كلارك في خلاصته.

في اتصالٍ مع الفنان أنطوان الصافي، نجل العظيم وديع الصافي، قال لنا إنّه كان يحبّ صوت كلارك واختياره للأغاني، وإنّ صوته غربيٌّ «أجشّ وجهوريّ ورجاليّ بامتياز» على حدّ تعبير الصافي الذي رأى أنّ حنجرته تصلح أيضاً للغناء الأوبرالي إلى حدٍّ ما. وقد ارتأى الصافي من تونس أن يعزّي عبر هذا المقال «عائلة كلارك الكريمة والجمهور وجميع الذين يقدّرون فنّه في لبنان والعالم العربي والعالم، لا سيما أنّ كلارك كان الوفيّ المؤدّب المحبوب الذي تحلّى ببراعة الخُلُق».

في وداع سامي كلارك الأخير، ينتصب ظلّه وأثره ملوّحَين بالضياء، ببشاشة المتوارين الدّمَاث يغنّي صاحب «قلتيلي ووعدتيني» للانهاية المنذّاة على كتف النغم الهارب.

الأخبار
al-akhbar
الإثنين 21 شباط 2022 العدد 4566

رحيل

وليد إخلاصي... راوي حلب أغمض عينيه

خليل صويلح

مثلما كان خير الدين الأسدي حارساً لتاريخ مدينة حلب في موسوعته المشهورة، كان وليد إخلاصي (1935 ـ 2022/ الصورة) حارساً للمخيّلة الحلبية في أطيافها المتعددة، وكأنّ لكل مدينة راويها الذي لا ينام. يتفقد رائحة أزقتها وحجارتها القديمة وقدودها الموسيقية. ولكن كيف لخبير الأقطان الذي درس الهندسة الزراعية في جامعة الإسكندرية أن يحتضن كل هذه الألفة؟ كان الأسدي ظلّاً لقلعة المدينة، وكتفاً يتكئ عليه الآخرون، إذ لطالما احتضن أجيالاً من المثقفين مثل أبٍ روحي للجميع، حتى بالنسبة للعابرين، إذ لن تكتمل زيارة المدينة من دون أن تلتقي صاحب «أحزان الرماد» الذي كان يعقد يومياً ما يشبه المائدة المستديرة في مقهى «القصر» قبل هدمه. بغليونه كان ينفث ذكرياته وأشجانه وأفكاره، منذ أن غادرت عائلته لواء إسكندرون مروراً بحمص وحماة ووصولاً إلى حلب، تبعاً لعمل والده في الأوقاف. لكن هذه النشأة الدينية بكنف أب أزهري وضعته في مقام آخر، فقد كان الأب تنويرياً، ينصت بمزاج واحد إلى تلاوة القرآن والقدود الحلبية وموسيقى باخ وموزار، وهذا ما سيختزنه الفتى بعمق، قبل أن يكتشف كنوز «دار الكتب الوطنية»، ويغامر بقراءة جان جاك روسو، وهوميروس وابن حزم، وأبي حيّان التوحيدي، والاستماع إلى الموسيقى الكلاسيكية التي كانت تبثها الإذاعة المصرية، كما سيضمه فاتح المدرّس إلى فرقة المسرح في المدرسة. خصوبة مبكرة قادته إلى كلية الطب في دمشق، لكنه لم يستسغ «قاعة التشريح»، فنفر منها لدراسة الهندسة الزراعية في جامعة الإسكندرية، على أمل أن يفشل في إكمالها ليدرس في كلية الآداب، وإذا به يتمّمها بتفوّق «الميكروسكوب علمني كيمياء المعرفة»، يقول. كانت روايته الأولى «شتاء البحر اليابس» (1965) بمثابة انعطافة وحالة عصيان ضد الرواية التقليدية، مثلما كانت تمرّداً على الأساليب الجاهزة، لجهة التجريب والغرائبية وبتأثير من موجة «الرواية الفرنسية الجديدة» في الاشتغال على الرغبة والاغتراب، فيما ستكون مدينة حلب في معظم أعماله هي الفضاء المكاني، نابذاً فكرة الرواية التاريخية: «أكتب حلب التي أشتهي، وأخترع أبواباً لها، غير موجودة في الواقع، للدخول إلى أسرار المدينة، وفتنتها النائمة، وعمارتها التاريخية، وتحوّلاتها الحديثة».

هكذا، تتأرجح سرديات صاحب «باب الجمر» بين الوجودية من جهة، وفضاء المدينة مشتبكاً مع

تناقضاتها، ومنتصراً للحكمة في مواجهة العنف، بتوغله من السطح إلى الجذور، وذلك بمكر سردي واضح لتبرير جرعة الأسى، فيتناوب الحكائي بالمتخيّل، كما في «زهرة الصندل»، و«السيرة الحلبية»، و«دار المتعة» بجماليات بلاغية تميّز فضاءه الروائي عن سواه. على المقلب الآخر، يستثمر وليد إخلاصي سيرته كحارس للمدينة في توضيب المتن السردي بطبقات متعددة لا تخفي مقاصده ومواقفه مما يجري في وللمدينة من انهيارات متتالية. هكذا يضيف «باب الجمر» إلى أبواب حلب المعروفة بقصد ترميم المدينة تخييلياً وأسطورياً وتحقيق كمالها المفقود. «أحرص على الابتعاد عن البلاغة اللفظية والتكرار والإنشاء، لمصلحة الصورة المحسوسة، من دون التخلّي عن البعد الروحاني»، يقول. سنقع إذاً، عملاً وراء آخر على جدارية ضخمة لأقدم مدينة حيّة في العالم، في خلائط حكائية لا تخلو من نفس رومنتيكي وشعرية جوانية تدوزن الإيقاع، وتالياً، سوف يغامر بالانتقال من السيرة الذاتية إلى سيرة المدينة في روايته «السيرة الحلبية» بوصفها خلاصة للتجربة والحلم بآنٍ واحد، فهو يعترف بأن سيرته مبثوثة في نسيج رواياته، قبل أن يدوّنها في كتابه «حلب بورتريه بألوان معتّقة» في مسعى لمزج السيرتين معاً. هنا يحفر صاحب «سمعت صوتاً هاتفاً» في تضاريس المدينة، ليكشف كنوزها وعراقتها وحيويتها المتجددة، مذ كان طفلاً يراقب صخب التظاهرات ضد المستعمر الفرنسي إلى بهجة الاستقلال وزمن الانقلابات العسكرية المتعاقبة ونكبة فلسطين. يرسم بإتقان خريطة مدينة، لطالما كانت ملجأ للعابرين وطريقاً للقوافل. فمدينة سيف الدولة الحمداني كانت بلاطاً للعلماء والشعراء، ولا تزال حجارة القلعة وأسوارها تردد صدى قصائد المتنبي وأبي فراس الحمداني من جهة، ومأساة السهروردي، والنسيمي، ونفي عبد الرحمن الكواكبي من جهة ثانية. وحين يتذكر وليد إخلاصي حي المنصورية الذي نشأ فيه، سيستعير أطياف ذلك الحي في روايته «زهرة الصندل» ويعرّج على الأحداث الدامية التي شهدتها المدينة في بداية الثمانينيات. تكمن أهمية منجز وليد إخلاصي في تعدّد مساربه الإبداعية. فعدا الرواية، كتب القصة القصيرة، وأسهم بجدية في الكتابة للمسرح، واعتنى بجمالية العمارة الحلبية وموسيقاها وملوّنيها، وأعلن مراراً ضرورة التنقيب عن الإبداع، كما يتمّ التنقيب عن البترول. «أنا متعب من الهرولة لكي أكتسب شيئاً جديداً وليس من الركض، فكثير من الأشياء تقترب منها فتبتعد عنك، ويبدو أنَّ هناك مسيرة من القلق هي أحد أسباب تفجّر الطاقات الروحية التي يسمونها «الموهبة» أو الإمكانيات الكتابية، وهذه التي جعلتني معظم سنوات عمري مهتماً بالثقافة ولم أتوصل إلى ما أصبو إليه بعد، وما زلت لهذه اللحظة أنسج على منوال البروفة وأعتبر كل الأعمال التي أنتجتها عبارة عن بروفات كوني صانع بروفات جيداً أكثر من كوني كاتباً جيداً، وبالتالي هذه بروفات كي اكتب شيئاً جديداً في المستقبل»، يقول. ينبغي من جانبٍ آخر أن نستحضر صورة الشخص بكامل أناقته وحضُريته وألفته، ما منحه حصانة إنسانية وإبداعية محمولة على ثقافة كونية بفضل أب أزهري، كان يدير مجلة باسم «الاعتصام»، وفي صفحاتها وجد الابن فرقاً شاسعاً بين المبادئ التنويرية لوالده الذي كان يتلو الآيات القرآنية ويميل طرباً إلى صوت ماري جبران... وبين صرامة «جمعية الإخوان المسلمين» التي انتسب إليها لفترة قصيرة. بعدها استقطبه الشيوعيون، لكنّه وقع في مطب مشابه... وهكذا إلى أن هجر الأحزاب إلى الأبد منصرفاً إلى الأدب بحثاً عن إجابات لتساؤلات لا نهاية لها. واجه وليد إخلاصي قبل سنوات الإنذار الأوّل في الغياب، فكتب روايته «سمعتُ صوتاً هاتفاً» في توصيف تجربة الموت، ثم حين انهارت حلب في ظل الحرب الدائرة اليوم، أحسّ بنعاس مشابه، فانطوى على نفسه، وتوقّف عن الكتابة، وفي مرحلةٍ ما هاجر إلى الصومال كي لا يرى المصير الأسود لمدينته، ثم عاد أخيراً ليُدفن في ترابها.

على بالي

أسعد أبو خليل

أحياناً أتخيّل أشخاصاً في الحكم والإعلام في غير مهنهم. هل فكّرتم في ذلك؟ خذوا مثلاً مصطفى طلاس. منذ سنوات طويلة، كنتُ أقول إنّ الرجل مظلوم. هو مهزلة في العسكريّة. هل تُسلَّم مهمّة دفاع عن الوطن لطلاس؟ حتماً لا. لكنّ هذا الرجل كان سيبرز لو يدير برنامجاً فنيّاً ترفيهيّاً على شاشة. كان يمكن أن يسلّينا كثيراً. عرفتُ قصّة أغنية «عالروزانا» منه. بطل حروب (خاسرة) وحامل نياشين بوزن «شوالَيْن» بطاطا، كتب الكثير في حب جينا لولو بريجيدا. فارس سعيد مثلاً لا يصلح للسياسة، ومَن جعله نائباً علينا هو رستم غزالي. إلّا أنّه يصلح لفتح دكّان حلاقة على الطريقة القديمة: يعني حلاّقاً لا «مزيّن شعر». أتخيّله مثلاً في دكّان حلاقة في بحمدون أو عاليه وهو يحدّث زبائن من الخليج ويتملّقهم على ألّا ينفث دخان سيجارته في وجههم (بالمناسبة، طبيب قلب ويدخّن؟ أنا أقول للأصدقاء: لا تقصدوا طبيب قلب يدخّن. كأن تقصد قصّاباً نباتيّاً). فؤاد السنيورة يصلح لدور لاعب كشاتبين على الأرصفة. أتخيّله يقول للزبون: أعطني دولاراً تأخذ ضعفه لو حزرت مكان الكرة تحت الكوب. وبعد أن يخسر الزبون أمواله، أراه يرجوه ليعطيه دولاراً آخر. ميشال سليمان، دركي ليلي في قرية لا يتخطّى عدد سكّانها الخمسة. وأراه يعلّق نياشين وهميّة وهو يجول في الأزقّة باحثاً عن فئران تحاول الولوج إلى المنازل. أحمد فتفت تراه يصيح في مقهى بحري يديره: واحد يانسون لأبو نبيل، و3 شاي لموردخاي. أمّا ميشال معوّض، فلا يمكنني أن أتخيّله إلّا حبيب الماما. لا صورة أخرى له منذ أن فتحت له الماما صالون المنزل ليلقي أوّل خطاباته المكتوبة بالعاميّة. أتخيّل بولا يعقوبيان إعلاميّة في محطة زعيم فاسد، تدير برنامجاً تروِّج فيه لفاسدين، وتدرّب (في عمل إضافي) فاسدين على أصول الكذب على الناس على الشاشة. وأتخيّلها أيضاً تخدم بروباغندا السبهان لو احتاج إلى إعلامي للتغطية على احتجاز السعوديّة لمسؤول لبناني. أما محمد رعد، فيصلح ناظراً مخيفاً في مدرسة. نظرة واحدة منه فيعترف التلميذ باكياً بسرقة قرطاسيّة.

المفكرة

ماشا والفرقة: قديم وجديد

■ منذ انطلاقه في مهرجان «مينا»، يتميّز رباعي ماريا (ماشا) حسن بأنّه «يعبّر عن القلب والعقل والروح معاً»، بواسطة أعمال عربية تمزج بين القديم والجديد والتقليدي والمعاصر. الفرقة التي تخطّط حالياً لإطلاق ألبومها الأوّل، تعود غداً الثلاثاء إلى NOW Beirut (الأشرفية) لإحياء حفلة. إلى جانب ماريا (الصورة) التي تتميّز بصوت جميل، تضمّ الفرقة العازفين: جو عواد على الغيتار وضياء حمزة على هارمونيكيا وكيفين الصفدي على الدرامز. علماً بأنّ هذا الرباعي يحرص خلال الفترة الأخيرة على تقديم سهرات وجلسات استماع في جميع أنحاء بيروت.

حفلة رباعي ماريا (ماشا) حسن: غداً الثلاثاء. الساعة التاسعة مساءً. NOW Beirut (شارع سليم بسترس. الأشرفية. بيروت). للاستعلام: 01/211122

الدراما الأردنية... هل خرجت من صومعتها؟

■ العام الماضي، أفرجت منصة «نتفليكس» عن مسلسل أردني ضمن إنتاجاتها الأصلية بعنوان «مدرسة الروابي للبنات» (الصورة ـ تأليف شيرين كمال وإخراج تيما الشوملي). يأخذ العمل الدرامي المشاهدين في رحلة داخل مدرسة للبنات، محاولاً الكشف عن شخصيات هشّة، تختبئ كلّ منها وراء قناع تواجه به المجتمع، قبل أن تظهر الشخصية الحقيقية. البطلات فتيات في مدرسة ثانوية، يختبر بعضهن التنمّر والتحرّش والتهميش، ما يقود إلى تعاونهن لردّ الاعتبار لوجودهن، ويؤدي إلى تطوّر الحبكة الدرامية من خلال توالي الأحداث. أثار المسلسل جدلاً واسعاً في الأردن، وقسم الرأي العام لأسباب عدّة. في هذا السياق، يدعو أصدقاء «منتدى مؤسسة عبد الحميد شومان الثقافي»، اليوم الإثنين، لحضور حوار مع المخرجة تيما الشوملي بعنوان «مدرسة الروابي... هل خرجت الدراما الأردنية من محليّتها؟»، تقدّمه وتديره الإعلامية والمخرجة غادة سابا، على أن يُنقل النشاط مباشرةً عبر منصة «زوم» وصفحة «مؤسسة عبد الحميد شومان» على فايسبوك.

«مدرسة الروابي... هل خرجت الدراما الأردنية من محليّتها؟»: اليوم الإثنين. الساعة السادسة والنصف مساءً. منصة «زوم» (الرابط على موقعنا. رمز الفعالية: 86042270054) ومباشرةً على صفحة «مؤسسة عبد الحميد شومان» على فايسبوك.

«بيروت» هيبت بلعة

■ لغاية الثامن من آذار (مارس) المقبل، تواصل غاليري ArtScoops احتضان معرض «بيروت» لهيبت بلعة بوّاب (1952 ـ الصورة) عبر موقعها الإلكتروني. تشتهر الفنانة اللبنانية باستخدام وسائط متعدّدة في أعمالها، وهي حائزة جوائز عدّة،

فيما تعمل بشكل أساسي في مجال الكولاج (بتقنيات مختلفة)، لتنشئ مشاهد واقعية تتناول مواضيع عدّة. أما الأعمال التي يحتويها هذا المعرض الفردي، فعبارة عن قطع تحاكي المدينة وشاطئ البحر، إلى جانب أخرى تستكشف من خلالها الفنانة جمال وطنها وتأثيره، بالإضافة إلى قضايا انفعالية، بما في ذلك الحرب الأهلية اللبنانية وانفجار مرفأ بيروت في 4 آب (أغسطس) 2020.

معرض «بيروت»: لغاية 8 آذار المقبل على موقع
www.artscoops.com

الأخبار
al-akhbar
صادرة عن شركة أخبار بيروت

■ رئيس التحرير
ابراهيم الأمين
■ مدير التحرير المسؤول
وفيق قانصوه

■ مجلس التحرير
أمل الأندري
محمد وهبة
وليد شرارة
دعاء سويدان
جمال غصن
حسين سمور

■ المدير الفني
صلاح الموسى

■ المكاتب
بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد الطابق الثامن
■ تلفاكس: 01759500 01759597
■ ص.ب 113/5963
/AlakhbarNews
/alakhbarnewspaper

■ الإعلانات
الوكيل الحصري 01/759500 ads@al-akhbar.com
■ التوزيع
شركة الأوائل
15ـ 666314/ 01 ـ 03 / 828381
■ الموقع الالكتروني
www.al-akhbar.com

الإثنين 21 شباط 2022 العدد 183
Lundi 21 Février 2022 no183

الأخبار

رأس المال

في العدد

02
مصرف لبنان يعود الى تثبيت سعر الليرة

03
نور خليل رزق
فقراء خاسرون وأثرياء رابحون

04
ماهر سلامة
التضخم يجتاح العالم

06
علي عواد
«صناعة الشمس» بحثاً عن الطاقة

08
عبد الحليم فضل الله
هل نكرّر الأمر نفسه؟

إنتاجية مرفأ بيروت مقارنةً مع مرافئ المنطقة

(معدل الحاويات في السفينة الواحدة كانون الأول 2019)

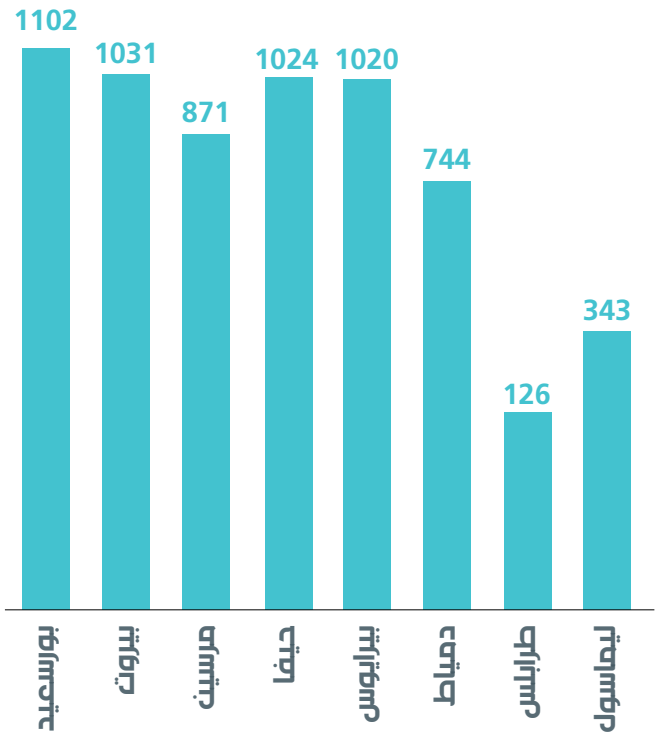

	عدد الحاويات سنوياً	المبلغ المدفوع للشركة المشغّلة على كل حاوية ($)
2012	1,042,000	36
2013	1,117,300	43
2014	1,210,000	40
2015	1,130,000	42
2016	1,217,500	43
2017	1,305,000	45
2018	1,305,800	40
2019	1,229,100	39
2020	772,871	49

مرفأ بيروت قبل الأزمة

51 رافعة جسرية	16 رافعة من السفينة إلى المرفأ	4 أحواض	455 ألف متر مربع مساحة المرفأ	120 ألف طن سعة الإهراءات	16 رصيفاً	82% من واردات لبنان تأتي عبر المرفأ

المصدر: وزارة الأشغال، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

تنافسية مرفأ بيروت خارج النقاش

خارج إطار المصالح الضيقة والصفقات، لم يكن يجري أي نقاش حقيقي حول مرفأ بيروت. فالإشكالية الأبرز التي استهلكت عدداً من السنوات، كانت تتمحور حول توسعة محطة الحاويات على حساب محطة البضائع العامة. فلأن الأمر كان يتطلب ردم أحد الأرصفة الكبيرة العميقة التي تستخدم لإنزال حمولة السفن المحمّلة بالبضائع العامة، ولأن مرفأ بيروت هو حصيلة التوزيع السياسي - الاقتصادي لما بعد الحرب الأهلية على الطوائف، أي أنه مقسوم بين ملكية ظاهرية مسيحية ومسلمة، وهو يقع في الوسط بين النفوذ السنّي المستجدّ بعد الحرب الأهلية، وبين النفوذ الماروني المنحسر، فقد اشترك الجميع في نقاش بلا جدوى من زوايا مختلفة حول أهمية ردم الرصيف وتركيز عمل المرفأ في استقبال الحاويات بعيداً من تنافسية المرفأ وما تتطلبه.

هكذا صار ملحاً اليوم أن يكون هناك نقاش من نوع مختلف. أي مرفأ نريد؟ بأي دور إقليمي؟ في خدمة أي اقتصاد محلي؟ ضرورة الإجابة على هذه الأسئلة أن المرفأ انفجر عن بكرة أبيه. طارت إهراءات القمح فيه، وتضرّرت أحواضه وسمعته، فيما انشغل الجميع بمناقصة تلزيم إدارة وتشغيل وصيانة محطة الحاويات. في الواقع، تبدو عملية التلزيم بمنتهى الواقعية. فالمرفأ لم يعد قادراً على استقبال 1,1 مليون حاوية سنوياً بسبب الدمار اللاحق به وسط أزمة اقتصادية عاصفة، وهو يحتاج إلى استثمارات في عملية التشغيل والإدارة ستتوافر له من خلال هذه المناقصة، بالتالي لم يعد ممكناً القبول بأسعار مرتفعة كالتي كانت مفروضة على المرفأ من المشغّل السابق (BCTC) والتي بلغت 41 دولاراً عن كل حاوية كمعدل السنوات العشرة الأخيرة. ففي هذه الفترة حصلت هذه الشركة على بدل مادي بقيمة تفوق 430 مليون دولار مقابل خدمة 10,3 مليون حاوية، وكانت تحصل أيضاً على 40% من إيرادات الرسوم الداخلية. لكن وفق العقد الجديد سيتم توفير نحو 20 مليون دولار سنوياً لمدة 10 سنوات.

رغم ذلك، لا يجوز حصر المسألة بإدارة وتشغيل وصيانة محطة الحاويات. فالمرفأ لديه وظيفة إقليمية يستمدها من موقع لبنان ودوره السياسي والاقتصادي في المنطقة. هذا ليس تفصيلاً عابراً وسط الأزمة الاقتصادية والسياسية التي يترتب على لبنان العبور منها نحو التعافي. لذا، لا يمكن تجاهل النقاش الفعلي، والانطلاق من قناعات مسبقة لم تعد حقيقية. القناعات بأن لمرفأ بيروت أهمية استراتيجية تجعله تجاه مستخدميه غير قابل للاستبدال والاستغناء، هو أمر ساذج. فمنذ انفجار المرفأ لم تظهر بوادر أزمة فعلية في انتقال البضائع من وإلى لبنان، ولا عبر لبنان إلى دول أخرى. لم نشهد زحمة سفن في البحر المتوسط. رغم ذلك، قد تكون هناك أهمية استراتيجية اكتسبها المرفأ في السنوات الأخيرة في ظل الحرب السورية، لكن الأمر مرتبط بما هو أبعد من خطوط التجارة الخارجية والاتفاقات التي يعقدها لبنان مع محيطه والتي لم تكن يوماً لمصلحته. فالمنافسة التي تلحق بمرفأ بيروت بدأت أيام «خلق» البريطانيون مرفأ حيفا في مواجهة الفرنسيين، ثم قرّرت سوريا لاحقاً، ألا تخضع لقطبية مرفأ بيروت وحده، فأسّست مرفأي طرطوس واللاذقية وبنت شبكة مواصلات تربطهما بحلب، وفي العقود الأخيرة، تحوّلت مسارات إنتاج السلع وخطوط تصديرها فأصبحت حركة شحن البضائع عبر المتوسط، أقل من تلك الواردة إلى مرافئ الخليج من الصين وكوريا وسواهما. وفي ظل هذه التحوّلات الإقليمية، هل يجب التعامل مع مرفأ بيروت انطلاقاً من خدمة بيروت وضواحيها فقط؟ هل يفترض بالتزامن مع التحديد الإقليمي لدور المرفأ أن تُدرس خيارات أخرى تتعلق بمرفأ طرابلس مثلاً وتنافسيته مقارنة مع مرفأ بيروت. أيهما يجب أن يكون مرفأ لنقل الركاب، وأيهما لنقل البضائع؟ هل المناسب نقل البضائع برّاً عبر الشاحنات من طرابلس في اتجاه بيروت وبقية المناطق أم من بيروت في اتجاه طرابلس وبقية المناطق؟ هل يجب أن تكون لدى لبنان شبكة نقل عبر المرفأ غير الشاحنات؟ أيهما أفضل لمستقبل العلاقات الاقتصادية التي يفترض أن يعيد إنشاءها لبنان مع سوريا نحو العراق. ألا يعد مرفأ طرابلس ذا أهمية أكبر لأن طريق الحرير تمرّ فيه؟ ربما الأجدى أن يكون مرفأ طرابلس مرتبطاً بخطوط التجارة الخارجية عبر حمص، وأن يكون مرفأ الزهراني مرتبطاً بخطوط التجارة عبر جنوب سوريا - الأردن، ومنافسة قناة السويس. ببساطة، المرفأ لا يجب أن يكون مكبّاً للمدينة. صحيح أنه استعاد بعضاً من أهميته الإقليمية خلال الحرب في سوريا، لكن لا يمكن تجاهل الاعتبارات المتعلقة بالدور الإقليمي. أن يكون مرفأ بيروت مرفأً رئيسياً في استقطاب السلع وتصديرها، أو يكون مرفأ ثانوياً لإعادة التوزيع عبر التجزئة.

هل عاد مصرف لبنان إلى سياسة تثبيت العملة مجدّداً؟ السؤال يفرضه سلوك مصرف لبنان في العودة إلى التدخّل في السوق بائعاً او شارياً للدولارات. هو يزعم ان القيام بذلك هدفه خفض سعر الصرف، من دون اي سياسة واضحة لمستوى السعر المستهدف ووسط مسار انحداري للازمة. ايضاً من دون اي افق لقدرة مصرف لبنان على الاستمرار في تثبيت سعر الصرف. اصلاً التثبيت يعني تعزيز القوّة الشرائية بشكل مفرط ويؤدّي إلى ضغط على الدولار. ضغط، يرجح ان يظهر لاحقاً بوضوح وبحدّة. هذه ليست سياسة نقدية، بل هي سياسة بيع الأوهام

مصرف لبنان يعود إلى تثبيت الليرة مجدداً

سياسة نقديّة لبيع الأوهام

قبل إصدار التعميم 161، كانت سوق القطع خارج سيطرة مصرف لبنان كلياً. وسواء تخلّى عنها قصداً، أو جهلاً، أو جبراً، فإن النتيجة واحدة: تعدّدية في أسعار الصرف، وارتفاع سعر الدولار في السوق الحرّة بنحو 22 ضعفاً ليبلغ ذروته بقيمة 33 ألف ليرة. لكنه، اليوم يحاول استعادة السيطرة من خلال هذا التعميم الذي أتاح له خفض سعر الدولار إلى حدود 20500 ليرة تحت مظلّة «صيرفة»، موهماً الجميع أن «صيرفة» ستتحوّل إلى سعر الصرف المعتمد من الدولة اللبنانية. ورغم أن وزارة المال، تبنّت في مشروع موازنة 2022، سعراً للدولار يبلغ 20 ألف ليرة، أي أقرب ما يكون إلى سعر «المنصّة»، ورغم استقرار سعر الصرف ضمن هامش تقلبات ضيّقة بين 19 ألف ليرة و21 ألف ليرة، إلا أن سلوك مصرف لبنان يثير الشكوك لأنه يمارس سياستين متناقضتين في الوقت نفسه، وإن أدّت إحداهما إلى خفض سعر الصرف، فإن مفاعيلها ستزيد الضغط على الاستبدار، بينما الثانية لا زالت سارية لجهة ضخّ السيولة. طبعاً، خفض سعر الصرف يثير التساؤلات الآتي: كيف حصل ذلك؟ هل هو مسار مستدام؟ هل يمكن البناء عليه مستقبلاً؟

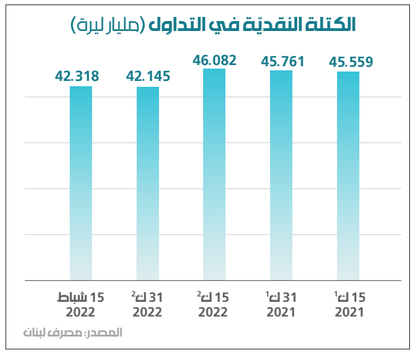

تثبيت سعر الليرة مجدّداً؟

التعميم 161 فيه بعض الإجابات. فهو يتيح للمصارف شراء دولارات ورقية من مصرف لبنان وفق سعر «صيرفة» وبيعها للزبائن مقابل عملة سواء كان الزبون يسحب من وديعته، أو أتى حاملاً لكميات من الليرات بحوزته. وكان مصرف لبنان يضع سقفاً لهذه العملية، إلا أنه فتحها لاحقاً بلا سقف. وخلال بضعة أسابيع أتت النتيجة انخفاضاً في السعر من نحو 33 ألف ليرة للدولار إلى حدّ أدنى يبلغ 19 ألف ليرة وحدّ أقصى يبلغ 21 ألف ليرة. جرى ذلك، لأن مصرف لبنان تدخّل في السوق بائعاً للدولار. بشكل ما، عاد إلى سياسة تثبيت سعر الليرة التي مارسها لسنوات منذ منتصف التسعينيات. يومها كان مصرف لبنان يمتلك الدولارات التي تأتي عبر القنوات المصرفية (ودائع، أستثمارات، تحويلات مغتربين...)، ثم يعرض الدولار في السوق ليكبح انفلات السعر عن الهامش الذي حدّده لنفسه ضمن سعر وسطي يبلغ 1507,5 ليرات. بمعنى أوضح، التدخّل في السوق كان يفرض عليه استعمال أدوات مالية أخرى في سبيل تعزيز كثافة استقطاب الدولارات إلى النظام المالي. فأسعار الفائدة المحلية (ليرة أو دولار)، كانت أعلى بكثير من أسعار الفائدة العالمية، وهذا ما فرض على لبنان «الإدمان» على التمويل الخارجي بكل تبعاته.

حالياً، ماذا يعني التدخّل في السوق عارضاً للدولار أو شارياً له؟ هل يعني العودة إلى النموذج السابق الذي انفجر؟ ففي نهاية الأمر، سيكون مصرف لبنان أمام خيارين:

- الاستمرار في حماية العملة والتحكّم بالأسعار، كما يفعل حالياً عبر عرض الدولارات.
- الانصراف نحو حماية المصارف عبر إفلات سعر الصرف وتكبيد المجتمع والاقتصاد كلفة هائلة.

الخيار الثاني مارسه مصرف لبنان خلال السنتين الماضيتين عندما تُرك وحده يدير الأزمة وسط انسحاب السلطة من ممارسة مهماتها. وهو أدار الأزمة ضمن أولوية الحفاظ على المصارف. من أجل ذلك، كان عليه أن يسمح بتذويب قسم من خسائرها عبر آلية تضخّم الأسعار ونقل هذه الخسائر إلى المؤسسات والأفراد. وتطلّب ذلك انكفاءه شبه الكامل عن التدخّل في السوق. لكنه قرّر، ابتداءً من نهاية السنة الماضية، العودة إلى التدخّل في السوق بائعاً للدولار. بهذا التدخّل يكون قد انتقل مباشرة من سياسة توسعية لليرة، إلى سياسة انكماشية. عملياً، هو يحاول دعم الكتلة النقدية بالعملة الأجنبية وامتصاص جزء من الكتلة النقدية باللليرة اللبنانية. وهذا الأمر ينعكس على سعر الصرف من خلال الآتي:

- زيادة عرض الدولار في السوق، لأن معظم متلقّي الدولارات من المصارف بحسب التعميم 161، هم أفراد تُصرف لهم رواتبهم. بمعنى آخر، هذه الدولارات ستذهب إلى السوق مباشرة لتتحوّل إلى ليرات، لأن أصحابها يحتاجون إلى العملة المحلية من أجل استهلاكهم اليومي. بهذا الشكل يكون ضخّ الدولارات في السوق قد رفع العرض النقدي بالدولار.
- خفض الطلب على الدولار عن طريق تقليص حجم الكتلة النقدية باللليرة. ويتم ذلك من خلال شراء مصرف لبنان لليرات من المصارف مقابل الدولارات التي يتم ضخّها على سعر منصّة «Sayrafa».

تعقيم «المصيبة»

في محصّلة 40 يوماً من التدخّل في السوق، فإن النتيجة الظاهرة في الأرقام الصادرة عن مصرف لبنان هي على النحو الآتي: حجم العمليات بالدولار على منصّة «صيرفة» بلغ 1,18 مليار دولار بمعدّل يومي يبلغ 29,5 مليون دولار، في مقابل انخفاض في حجم الكتلة النقدية باللليرة بقيمة 3,4 تريليون ليرة، وانخفاض سعر الصرف من 33 ألف ليرة إلى ما بين 20 ألف ليرة و21 ألف ليرة. ليس في الأمر سحر. بل نفّذ مصرف لبنان ما انكفأ عن القيام به في السنتين الماضيتين والذي كان يقوم به منذ منتصف التسعينيات حين ثبّت سعر الصرف على متوسط 1507,5 ليرات بضمان آلية التدخّل. لم يتم تسعير الليرة بشكل ثابت، إنما ضمن مصرف لبنان ثباتها بهذه الآلية. هذه العملية هي في الواقع «دعم» لقوّة الليرة الشرائية.

ولا يمكن التمييز بين سياسة التثبيت السابقة، وبين ما يقوم به مصرف لبنان اليوم، إلا لجهة الأهداف. فقد كان يستعمل تثبيت العملة كسياسة طويلة المدى ومكلفة جداً بشكل مبطّن (حجم الخسائر في بنية النظام هائلة وتُقدّر بنحو 69 مليار دولار، أي ما يوازي نحو ثلاثة أضعاف الناتج المحلي)، غير أنه يستعمل هذه السياسة اليوم من دون هدف واضح على المدى الطويل لا لجهة سعر الصرف المستهدف ولا لجهة قدرته على امتصاص السيولة. فإذا كان يسعى فقط لامتصاص السيولة، أي تقليص حجم «المصيبة» الناتجة من ضخّ الليرات في السوق و«تعقيم» هذه المصيبة، فهو يحتاج إلى فترة طويلة لامتصاص كمية مؤثّرة في السوق. حالياً هناك 42 ألف مليار ليرة متداولة مقارنة مع 5500 مليار ليرة في مطلع 2019.

خيارات التدخّل

إذاً، هل سيتمكن مصرف لبنان من الاستمرار بما يقوم به اليوم لجهة ضخّ الدولارات وامتصاص الليرات؟ الإجابة ستكون رهن العوامل الأساسية في الاقتصاد. فبمعزل عن العوامل الاستثنائية، مثل المضاربات والأحداث السياسيّة وغيرها، يتأثر سعر صرف العملة بحجم التغطية بالدولار لكمية الليرات المعروضة في السوق، وهو أمر يُعبَّر عنه في حركة العرض والطلب على الدولار/ الليرة؛ كلّما زاد الطلب على الدولار، ارتفع سعره مقابل الليرة. ولأن عرض الدولار في السوق مقيّد بحركة تدفّقه عبر الحدود، فإن العملية التي عُرفت بـ«رفع الدعم» والتي تتضمن توقف مصرف لبنان عن تمويل استيراد بعض السلع (دواء، مازوت، سلع غذائية...) بدولارات من احتياطاته، تنتج دعماً للقدرة الشرائية، أي عكس السياسة التي كانت سائدة خلال السنتين الماضيتين، وحتى عكس بعض التعاميم الجاري تنفيذها حالياً مثل الـ158 والـ151 اللذين يمنحان المودعين سيولة باللليرة واحدة مقابل دولاراتهم العالقة في المصارف (واحدة مسعّرة على 12 ألف ليرة، وأخرى مسعّرة على 8000 ليرة). هذا الدعم، سينعكس إيجاباً على استيراد السلع، وسيعزّز ذلك بعمليات ضخّ السيولة باللليرة عبر التعميمين 151 و158، وأيضاً بفرضية أن الاستقرار في سعر الليرة سيعيد التعامل فيها من قبل موظفي القطاع العام، أي ضخّ المزيد من السيولة لتمويل رواتبهم. أما في النتيجة، فإن رفع القدرة الشرائية سيتحوّل مع الوقت إلى ضغط إضافي على الدولار في ظل ضعف قدرة المركزي على امتصاص الكثير من السيولة باللليرة.

> **إذا كان مصرف لبنان يسعى لامتصاص السيولة فقط، فإنه يحتاج إلى فترة طويلة لامتصاص كمية مؤثّرة من الكتلة النقدية التي ضخّها خلال السنتين الماضيتين**

خلق الأمر ضغطاً إضافياً على طلب الدولار في السوق وسط محدودية تدفقات الدولار إليه. تلقائياً ارتفع سعر الدولار.

نظرياً، كان رفع الدعم «صدمة» كبيرة تلقّتها السوق انتهت برفع سعر الدولار من أجل تقليص الاستهلاك وبالتالي تقليص الاستيراد والحدّ من الطلب على الدولار في السوق الحرّة... لكن ما يقوم به مصرف لبنان اليوم، هو العكس تماماً. فهو يتدخّل في السوق بائعاً للدولار وكأنه يستعيد خطواته في «دعم» الليرة. فما يعنيه ذلك الأمر هو التالي:

- ضخّ الدولارات في السوق، ورغم أن مصرف لبنان لا يصرّح عن مصدرها بشفافية، سواء من الاحتياطات بالعملات الأجنبية أو من عمليات نقدية نفّذها هو لشراء كميات من السوق أسهمت في رفع سعر الدولار، فإن عملية التعقيم الحقيقية للوديعة. وهي طريقة تعسفية بحق أصحاب الودائع، فتجارة الشيك المصرفي باتت سوقاً تتغير أسعارها بحسب سعر صرف الدولار، إذ إن سعر الشيك لا يمثّل في أحسن الحالات أكثر من 30% من قيمته. وعلى سبيل المثال، حين يلجأ المودع إلى سحب وديعته البالغة 50 ألف دولار عبر شيك مصرفي، لن يجد من يصرف له هذا المبلغ كاملاً مقابل دولارات نقدية. أفضل عرض يتلقاه هو حصوله على نحو 20% من قيمة الشيك نقداً بحسب السعر الرائج اليوم، أي ما يعادل 10 آلاف دولار من قيمة وديعته فقط. غالباً ما يفضّل المودع قبول المقايضة بهذا الكم من الأوراق النقدية كونه بات قادراً على الأقل على امتلاكها بدلاً من بقائها محتجزة في المصرف أو حبراً على ورق. وهو سلوك طبيعي في ظل المصير المجهول للأموال داخل المصارف. إلّا أن الالتباس يقع لجهة المتخلّي عن الدولارات مقابل أموال مسجوّنة. لن يكون على أحد القبول بمقايضة العملة الصعبة لديه مقابل أموال محتجزة في البنك إلّا من كان عليه قرض ويتوجّب عليه إبقاء التزاماته. وحده المقترض من يهتم لأمر الشيكات، وهو المستفيد من هذه العملية لأنه بواسطة 10 آلاف دولار يمكنه أن يشتري شيكاً بسدّد به قرضه البالغ 50 ألف دولار. فبهذه العملية يكون المقترض قد سدّد التزاماته ودفع أموالاً تقلّ قيمتها عن تلك التي حصل عليها قبل الأزمة. وفي الجهة الأخرى، خسر المودع جزءاً من أمواله التي ادّخرها في المصرف، وذهب جزء من قوّته الشرائية الحقيقية إلى المدين من المصرف.

هذا الواقع يجعل من المقترض الجهة الأكثر استفادة من الأزمة. فالتضخم النقدي استلزم إعادة توزيع الثروة من أشخاص ازدادت أصولهم بشكل أبطأ في الأسعار نتيجة تدهور العملة، إلى أشخاص ارتفعت أصولهم بسرعة أكبر في السعر بدل القيمة الحقيقة. وما حدث في قطاع العقارات يظهر جلياً نوع المضاربات التي حصلت، فالمستفيدون الأوائل من الشيكات المصرفية هم المطّورون العقاريون الذين سدّدوا غالبية ديونهم بكلفة أقل من ما يتوجب عليهم دفعها بفعل حركة البيع هذه.

- أصحاب الودائع المتوسطة والصغيرة الحجم العائدة للأسر المتوسطة الدخل التي لجأت الى المصارف من أجل حفظ مدّخراتها. هذه الشريحة باتت اليوم مجبرة على سحب أموالها وفقاً لتعاميم مصرف لبنان المجحفة بسبب حاجتها إلى السيولة. فهي إما أسر فقدت الوظيفة التي تعتاش على مردودها، وتصرف اليوم مما ادّخرته، أو أن دخلها لم يعد كافياً في ظل جنون الأسعار، أو أنها من أصحاب المعاشات التقاعدية التي باتت في وضع ضعيف لتعويض الفرق بين القوّة الشرائية لمعاشاتها التقاعدية التي كانت تتوقعها وما تتلقاه اليوم. عملياً، هذه الفئة تدفع ضريبة التضخم المفرط من مدّخراتها وجنى أعمارها.
- الذين فضّلوا سحب كامل وديعتهم أو جزء منها عبر شيك مصرفي. فقد لجأ بعض المودعين إلى الشيكات المصرفية كإحدى الأدوات لتحرير أموالهم المحتجزة داخل المصارف. والشيكات المصرفية هي إحدى الحيل التي ابتدعتها المصارف المفلسة من أجل التخلّص قدر الإمكان من الودائع لديها. المصارف ترفض تسليم الوديعة «التي لا تملكها كاملة» إلا بموجب التعاميم، أو من خلال شيكٍ مصرفي لا يعبّر عن القيمة الحقيقية للوديعة.

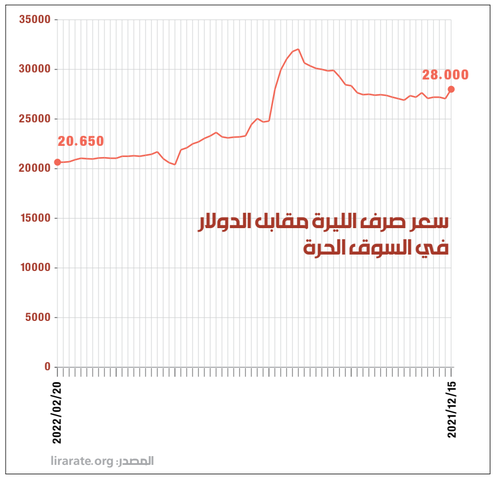

إعادة توزيع الثروة في زمن الأزمة

فقراء خاسرون وأثرياء رابحون

نور خليل رزق

إحدى أهم قنوات إعادة توزيع الثروة تحدث بين المُقرض والمقترَض، أي داخل المصارف حيث حركة الاقتراض والادّخار كبيرة جداً. وبنتيجة تأثير التضخّم غير المتوقع (الفائدة تشمل التضخّم المتوقع)، تتناقص القيمة الحقيقية للأصول والالتزامات الاسمية، ما يفضي إلى إعادة توزيع الثروة من يد المُقرِضين إلى المقترضين. لكن، ليس التضخّم وحده مسؤولاً عن ذلك، بل تحركات أسعار الصرف أيضاً لها الدور نفسه في إعادة توزيع الثروة حين تنتقل القوة الشرائية الحقيقية من الدائنين إلى المدينين. وبما أن الثروة الصافية تقاس عادةً على أنها مجموع قيمة الأصول المملوكة ناقصاً قيمة الديون، فإنه كلّما قلّت قيمة الديون، زادت الثروة والعكس صحيح. هكذا، تمثّل هيكلية وشرائح المقرضين والمقترضين نقطة أساسية لفهم حركة الثروة ومعرفة المستفيدين والخاسرين خلال الأزمات.

الثروة من الدائن إلى المدين

أسفرت الأزمة المصرفية عن التمييز بين ثلاث شرائح من المودعين:

- أصحاب الودائع الضخمة التي لم تتعرض للمساس، بل وجد بعضها الطريق السريع للخروج من المصارف إلى ملاذات أكثر أماناً. في عام 2019 كان في رصيد أصحاب الودائع الكبيرة التي تفوق قيمة الواحدة منها المليون دولار، أكثر من 82 مليار دولار، أما اليوم فهي لا تتجاوز الـ50 مليار دولار. هذه الفئة التي تشكل جزءاً صغيراً من المودعين وهي تمثّل الأسر الثرية التي تربطها علاقات جيدة مع أصحاب المصارف، وقد كانت قادرة على تهريب قسم من أموالها إلى الخارج من دون المساس بقيمتها أو بقيمة الفوائد الفاحشة التي راكمتها عبر السنين. بهذه الحالة، تكون هذه الفئة قد حافظت على ثروتها كاملة.
- أصحاب الودائع المتوسطة والصغيرة الحجم العائدة للأسر المتوسطة الدخل التي لجأت الى المصارف من أجل حفظ مدّخراتها. هذه الشريحة باتت اليوم مجبرة على سحب أموالها وفقاً لتعاميم مصرف لبنان المجحفة بسبب حاجتها إلى السيولة. فهي إما أسر فقدت الوظيفة التي تعتاش على مردودها، وتصرف اليوم مما ادّخرته، أو أن دخلها لم يعد كافياً في ظل جنون الأسعار، أو أنها من أصحاب المعاشات التقاعدية التي باتت في وضع ضعيف لتعويض الفرق بين القوّة الشرائية لمعاشاتها التقاعدية التي كانت تتوقعها وما تتلقاه اليوم. عملياً، هذه الفئة تدفع ضريبة التضخم المفرط من مدّخراتها وجنى أعمارها.
- الذين فضّلوا سحب كامل وديعتهم أو جزء منها عبر شيك مصرفي. فقد لجأ بعض المودعين إلى الشيكات المصرفية كإحدى الأدوات لتحرير أموالهم المحتجزة داخل المصارف. والشيكات المصرفية هي إحدى الحيل التي ابتدعتها المصارف المفلسة من أجل التخلّص قدر الإمكان من الودائع لديها. المصارف ترفض تسليم الوديعة «التي لا تملكها كاملة» إلا بموجب التعاميم، أو من خلال شيكٍ مصرفي لا يعبّر عن القيمة الحقيقية للوديعة. وهي طريقة تعسفية بحق أصحاب الودائع، فتجارة الشيك المصرفي باتت سوقاً تتغير أسعارها بحسب سعر صرف الدولار، إذ إن سعر الشيك لا يمثّل في أحسن الحالات أكثر من 30% من قيمته. وعلى سبيل المثال، حين يلجأ المودع إلى سحب وديعته البالغة 50 ألف دولار عبر شيك مصرفي، لن يجد من يصرف له هذا المبلغ كاملاً مقابل دولارات نقدية. أفضل عرض يتلقاه هو حصوله على نحو 20% من قيمة الشيك نقداً بحسب السعر الرائج اليوم، أي ما يعادل 10 آلاف دولار من قيمة وديعته فقط. غالباً ما يفضّل المودع قبول المقايضة بهذا الكم من الأوراق النقدية كونه بات قادراً على الأقل على امتلاكها بدلاً من بقائها محتجزة في المصرف أو حبراً على ورق. وهو سلوك طبيعي في ظل المصير المجهول للأموال داخل المصارف. إلّا أن الالتباس يقع لجهة المتخلّي عن الدولارات مقابل أموال مسجوّنة. لن يكون على أحد القبول بمقايضة العملة الصعبة لديه مقابل أموال محتجزة في البنك إلّا من كان عليه قرض ويتوجّب عليه إبقاء التزاماته. وحده المقترض من يهتم لأمر الشيكات، وهو المستفيد من هذه العملية لأنه بواسطة 10 آلاف دولار يمكنه أن يشتري شيكاً يسدّد به قرضه البالغ 50 ألف دولار. فبهذه العملية يكون المقترض قد سدّد التزاماته ودفع أموالاً تقلّ قيمتها عن تلك التي حصل عليها قبل الأزمة. وفي الجهة الأخرى، خسر المودع جزءاً من أمواله التي ادّخرها في المصرف، وذهب جزء من قوّته الشرائية الحقيقية إلى المدين من المصرف.

هذا الواقع يجعل من المقترض الجهة الأكثر استفادة من الأزمة. فالتضخم النقدي استلزم إعادة توزيع الثروة من أشخاص ازدادت أصولهم بشكل أبطأ في الأسعار نتيجة تدهور العملة، إلى أشخاص ارتفعت أصولهم بسرعة أكبر في السعر بدل القيمة الحقيقة. وما حدث في قطاع العقارات يظهر جلياً نوع المضاربات التي حصلت، فالمستفيدون الأوائل من الشيكات المصرفية هم المطوّرون العقاريون الذين سدّدوا غالبية ديونهم بكلفة أقل من ما يتوجب عليهم دفعها بفعل حركة البيع هذه.

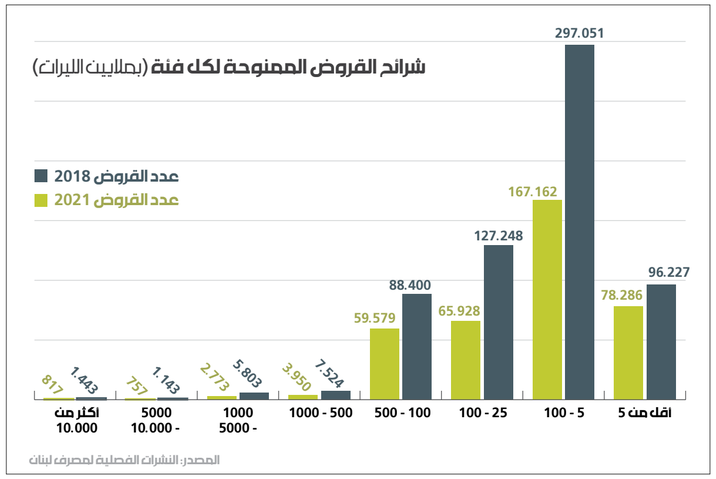

الأكثر ربحاً

في نهاية عام 2018 بلغت قيمة القروض المصرفية نحو 69,5 مليار دولار، أما في عام 2021 فانخفضت قيمة القروض إلى 38,7 مليار دولار. نصفها يعود الى المقترضين تتجاوز قروضهم 10 مليارات ليرة، في حين أن نسبتهم لا تتجاوز 0,3% من إجمالي المقترضين. أما النصف الآخر فتتوزع على أكثر من 98% من المقترضين، تُراوح قروضهم ما بين 5 ملايين و500 مليون ليرة. جزء مهم من هذه القروض وأكبرها، كان مدعوماً. وفي حين أنّ قطاعي الزراعة والصناعة مجتمعين لم يحظيا بأكثر من 4% من هذه القروض، حصد الأفراد على 85% منها. 20% من ضمنها من أموال المودعين.

لبنان VS الخارج: النتائج مختلفة

من المتوقع دائماً وجود اختلاف في ظروف الأسر المعيشية داخل أي مجتمع وإلى جانب عدم المساواة الكامنة في الدخل، هناك عوامل أخرى من شأنها أن تؤدي الى تفاوت في توزّع المدّخرات والثروة. الأسر الثرية أو المرتفعة الدخل هي على الدوام من الجهات الدائنة للقطاع المصرفي. والمصارف تلعب دور الوسيط ما بين الأسر القادرة على ادّخار جزء من دخلها وبين الجهات التي تبحث عن السيولة والمال (باقي الأسر من الطبقات المتوسطة والفقيرة)، والشركات على أنواعها، والحكومات). والحكومات قبل الحرب العالمية الثانية كانت تُمثّل أكبر المدينين للقطاع المصرفي تليها الشركات التجارية ثم الأفراد. وفي حالة تدهور العملة أو التضخم، يُنقل جزء من ثروة الأسر إلى المقترض (الحكومة). وإذا اعتبرنا أن الحكومة تشكّل كياناً منفصلاً، فيمكن اعتبار أنها حقّقت ربحاً على حساب الأسر. لكنّ الأسر في هذه الحالة، جلّها من الأثرياء الذين كانوا قادرين على الادّخار وإيداع أموالهم في المصارف، ويقعون في الطبقة العليا أو في الشريحة العليا للطبقة الوسطى. وبالتالي فإن زيادة ثروة الحكومة كانت تُحقق بفعل انخفاض الكلفة الحقيقية لديونها في المصارف. ما يعني أن الحكومة ستُبقي على الخدمات ذاتها، من دون اضطرارها لزيادة الضرائب نتيجة التضخم. وبهذه الحالة تكون الثروة قد اتجهت إلى منحى أكثر عدالة في التوزيع جرّاء التضخم.

كذلك في البلدان التي تعمل فيها المصارف من أجل تأمين السيولة لتنشيط المؤسسات ودعم المشاريع الناشئة والأسر المحدودة الدخل، يكون التضخم قناة لإعادة توزيع الثروة من الدائنين إلى المدينين، أي إلى حاملي الديون والموظفين ذوي الرواتب الثابتة من القطاع الأسري. الفائزون هم الطبقة الوسطى، التي تملك أكبر صافي ديون، والخاسرون الرئيسيون من التضخّم هم الفقراء والأغنياء. الأغنياء لديهم ديون قليلة نسبياً ويحتفظون بجزء من ثروتهم في المصارف، وقد فقدوا جزءاً من قيمتها. أمّا الفقراء فلديهم ديون قليلة أيضاً (لن يقرضهم أحد) ويحتفظون بالأصول القليلة التي يملكونها بأشكال نقدية. ينفقون المزيد من الأموال على السلع الاستهلاكية وأقل على الأصول المالية. تحديداً على السلع التي ترتفع أسعارها بشكل أسرع كالمواد الغذائية، والتي تشكّل نصيباً كبيراً من سلة استهلاكهم.

كذلك يخسر الفقراء أيضاً، باعتبارهم متلقّين متأخّرين للأموال الجديدة. فالمستفيدون الأوّلون هم من القطاعات المالية بشكل أساسي (يجب ألّا ننسى أن عرض النقود لا يدخل الاقتصاد بطريقة موحّدة أبداً، ولا يؤثر على الأسعار بالتساوي. بل يتمّ في الواقع عرض النقود بشكل غير متساوٍ وعبر قنوات معيّنة، ما يخلق عدم تجانس وعدم مساواة في المال الجديد. لذا، فقد زادت حصّة الحكومة من الثروة نتيجة استحواذها على جزء من ثروة الطبقات الغنية، ويفترض بأنها باتت قادرة على إنقاذ الفئات الهشّة وزيادة الدعم الاجتماعي للأسر الفقيرة.

لكنّ المشهد اللبناني يختلف كلياً عن هذا الطرح. الودائع في المصارف لا تعود للأسر الغنية فقط، بل كانت الفوائد تستقطب الكثير من مدّخرات الطبقات المتوسطة والميسورة. ومن ثم تُوظف معظمها في سندات الخزينة أو لدى مصرف لبنان. ولم تكن برامج القروض موجّهة لمصلحة المؤسسات الصغيرة والقطاعات الإنتاجية. وحدها المصارف من كان يقرر الجهة التي ستحصل على القروض، ولم تخدم قطاع الأسر واستهلاكاتها بقدر ما خدمت المصرفيين وعمليات الربح والمضاربة. كذلك بالنسبة إلى قروض الحكومة اللبنانية، فقد كانت ديون الحكومة هي النتيجة الصافية لجميع السلف بالدولار التي قدمها مصرف لبنان إلى الحكومات منذ عام 2009 وحتى 2019 لإتمام عمليات مختلفة مثل استيراد الفيول، وتسديد الفوائد بالدولار، وعمليات الاستيراد الأخرى. لكنّ هذا الدين الحكومي بالدولار لمصلحة مصرف لبنان قد سُدّد بكامله بالفعل. والأمر عكسي لجهة مصرف لبنان، حيث كان يعمد إلى مبادلة ما يملكه من سندات خزينة باللليرة اللبنانية بسندات يوروبوند صادرة عن وزارة المالية. سندات اليوروبوند تشكّل مصدراً مهماً للأموال بالعملة الصعبة، إلّا أن مصرف لبنان كان يلجأ لطرحها في السوق لاحقاً بفوائد عالية للحصول على الدولار، لتنتهي بيد المصارف. وبالتالي فإن الحكومة اللبنانية - وزارة المالية كانت على الدوام أهم دائن لمصرف لبنان وبالتالي للمصارف. هذا ما يجعل النتائج على توزيع الدخل والثروة في ظل الأزمة الواقعة، ليست غريبة أبداً.

> **إلى جانب عدم المساواة في الدخل السائد حول العالم لأسباب فكرية وبنيوية، تلعب الأزمات دوراً مهماً في زيادة التفاوت في توزيع المدّخرات والثروة. واسوأ ما يمكن ان تسبّبه هو إعادة تشكيل الثروة وتوزيعها بشكل غير عادل. وهذا الأمر حصل بالفعل في لبنان بسبب طريقة إدارة الأزمة خلال السنتين الماضيتين**

التضخّم يجتاح العالم

بعد سنتين من التحذيرات حول المخاطر التضخمية الناجمة عن السياسات التوسّعية التي انتهجتها الدول الرأسماليّة في مواجهة أزمة كورونا، تحقّقت التوقّعات تاركة ندوباً عميقة في الدول النامية أو «دول الهامش». فهذه الأخيرة ستكون أكبر الخاسرين من موجة التضخّم، وستتحمل أيضاً مخاطر رفع الفائدة

ماهر سلامة

يشهد العالم، اليوم، اجتياحاً تضخمياً من النادر أن يحصل. فالولايات المتحدة الأميركية تشهد أعلى معدّلات تضخّم مرت بها منذ ثلاثين عاماً مسجّلة نحو 7,5% في كانون الثاني الماضي. كذلك سجّلت بريطانيا ارتفاعاً مماثلاً نحو 5,4%، وروسيا 8,7% والبرازيل 10,4%. وإزاء هذا الوضع، تتحضّر المصارف المركزية للجم هذه الموجة عبر رفع أسعار الفائدة وامتصاص كتل من السيولة النقدية التي ضخّتها خلال السنتين الماضيتين بكميات كبيرة. أوّل المتحرّكين كان المصرف المركزي البريطاني الذي نشر في تقريره النقدي لشهر شباط، أنه سيرفع معدّل الفائدة إلى 0,5%، محذراً المقيمين في بريطانيا من أنهم سيعيشون في السنوات المقبلة انحساراً في مستوى العيش الذي اعتادوه، وأن عليهم أن يتقبلوا تراجع نوعيّة حياتهم بسبب انخفاض القيمة الحقيقيّة لأجورهم بفعل التضخّم.

عملياً، طبّقت هذه الدول سياسات مالية توسّعية عبر أدواتها المحلية والدولية من دون أي اعتبار لانعكاسات سلوكها، على الدول النامية التي لم يكن لديها القدرة على التوسع النقدي، وهي بمثابة أسواق استهلاكية للدول القوية اقتصادياً التي يعرّفها وولرستاين بأنها «دول المركز الرأسمالي». فخلال الجائحة، استخدمت دول المركز الرأسمالي سياسة طبع العملة للحفاظ على رفاهية شعوبها، بينما تُركت الدول النامية بلا أي حماية تعيش اليوم تداعيات سياسات نقديّة وماليّة لم تكن مسؤولة عنها ولا علاقة لها فيها، بل ذنبها أنها جزء من نظام عالمي قائم في الأصل على استغلالها.

التضخم: انتقالي أم عميق؟

التضخّم هو، بالشكل، ظاهرة ارتفاع الأسعار في السوق، لكنّ التفسير الأدق له أنه يعبّر عن انخفاض القدرة الشرائيّة. فإذا كانت ورقة الدولار الواحد تشتري لوحين من الشوكولا قبل سنة مثلاً، فإنها لا تكفي اليوم لشراء أكثر من لوح واحد. هذا يعني أننا نعيش في حالة تضخّم تخلط أوراق كل صانعي السياسات، ولا سيما صانعي السياسات النقديّة المسؤولين في مواجهة التضخّم. تختلط أوراقهم لأن التقلّبات في أسعار السّلع، تغيّر سلوك الأفراد الاستهلاكي. فعلى أساس هذا السلوك كانت تُرسم سياسات للسيطرة على السوق، لكنها تصبح عديمة الأثر إذا لم تعد قادرة على استباق السلوك الاستهلاكي. فعندما تتحرّك الأسعار صعوداً، ويشتمّ الناس رائحة التضخّم، تميل توقعاتهم نحو استمرار ارتفاع الأسعار وانعدام اليقين. لذا، يتخلّون عن بعض إنفاقهم تحسّباً لارتفاع كلفة استهلاك الأساسيات، أو يستخدمون الوفر لشراء أصولاً تحافظ على قيمة ثروتهم، مثل الذهب. ومن ناحية أخرى يترجم انعدام اليقين بمخاطر استثمار أعلى لدى المؤسّسات التي تقلص إنفاقها أيضاً.

لذا، فإن ظاهرة التضخّم هي أحد الأمور التي لا تريد المصارف المركزيّة مواجهتها بسبب صعوبة توقّعها والتعامل معها. والنقاش المتصل بهذه الظاهرة بين الاقتصاديين، يتمحور حول كونها «ظاهرة انتقالية» لا بد من خوضها خلال مرحلة التعافي، أو تكون بوابة لأزمة تضخمية عميقة طويلة المدى شبيهة بأزمة الثمانينيات التي اتّسمت بمعدلات تضخّم مرتفعة؛

مناصرو الفكرة الأولى يقولون بأن الاحتياطي الفيدرالي الأميركي حقّق الأهداف التي رسمها لنفسه وأعاد معدلات التوظيف إلى مستويات ما قبل الأزمة، أو ما يقاربها. كما أنه أعاد الناتج المحلّي إلى مستويات ما قبل الأزمة وأكثر. ويفسّرون بأنه من الطبيعي أن ينضمّن العبور نحو التعافي موجة تضخّم بسيطر عليها الاحتياطي الفيدرالي من خلال التشدّد في سياسته المالية عبر رفع الفوائد.

في المقابل، يؤيد مناصرو الفكرة الثانية، أنه لا يمكن أخذ موضوع التضخّم من دون النظر إلى السياسات الماليّة والنقديّة التي سبقته. برأي هؤلاء، إن المشكلة الأساسيّة تكمن في اصطدام الأسواق بالمعروض النقدي الذي ضُخّ في السنتين الأخيرتين. وهو ما يسعى الاحتياطي الفيدرالي الأميركي لمواجهته. فالسياسة الماليّة الإنفاقيّة التي انتهجتها معظم دول المركز الرأسمالي، وعلى رأسها أميركا، بالإضافة إلى السياسة النقديّة التوسعيّة، تسبّبت بانتفاخ كتلة المعروض النقدي بشكل هائل لم يسبق للعالم أن عرفه. كانت هذه السياسات تهدف إلى تحفيز جانب الطلب في الأسواق، من خلال الحزم المالية التي دُفعت للناس، و«تصفير» الفوائد الذي جعل الحصول على الأموال، من خلال القروض، أمراً شبه مجاني. كما كانت السياسات تهدف إلى تحفيز العرض عن طريق تسهيل تمويل الاستثمارات بالفوائد المنخفضة وحزم الإعانة التي قدّمتها الحكومات.

وبالفعل، شهد الاقتصاد، كنتيجة لهذه السياسة، تعافياً تدريجياً، مع تحذيرات كثيرة أطلقت في ذلك الوقت بشأن مخاوف من موجات تضخّم قادمة بسبب الزيادة الكبيرة في المعروض النقدي. وتزامن مع التعافي ازدهار كبير في الأسواق الماليّة، تربطه إحدى النظريات المطروحة بالأموال التي ضُخّت في الأسواق عبر السياسات الماليّة والنقديّة، التي تحوّلت للاستثمار في الأسواق الماليّة، وهو كان السبب وراء تأخر موجة التضخّم. فعندما دخل هذا المعروض النقدي إلى الأسواق الماليّة، نظرياً، لم يتوجّه إلى الاقتصاد الحقيقي، على شكل استثمارات حقيقيّة، كما كان الهدف منه. ومن المثير للاهتمام أن الارتفاع في معدلات التضخّم، الذي حصل في الأشهر الماضية، تزامن مع خسائر كبيرة في الأسواق الماليّة. وقد يكون تفسير هذا الأمر، أن خروج الأموال من الأسواق الماليّة إلى السوق الحقيقي، رفع الطلب على السّلع بالتوازي مع وجود أزمة في العرض، تسببت بها التأخيرات التي حصلت في سلاسل التوريد عالمياً. فالعالم يعاني اليوم من تأخير في تلبية الطلبات التجارية ومن ارتفاع في أسعار الشحن، بالإضافة إلى أزمة الشحّ في أشباه الموصلات التي تُشكّل جزءاً أساسياً من مُدخلات الإنتاج في الاقتصاد العالمي. هذا الارتفاع في الطلب، والشحّ في العرض يؤدّيان بشكل تلقائي إلى ارتفاع في الأسعار، وهذا ما نشهده اليوم.

خطوات متوقّعة

إزاء موجة التضخّم الحالية، لجأت المصارف المركزية إلى رفع الفائدة لإبقاء الأسواق الماليّة، وتحديداً سوق السندات، تحت السيطرة. هذا بالتحديد ما يشغل بال الاحتياطي الفيدرالي الأميركي. سبب الاهتمام أن سوق سندات الخزينة الأميركيّة هي أكبر الأسواق الماليّة التي يتداول فيها نحو 20 تريليون دولار، أي أكثر من 100% من الناتج المحلي الأميركي. فإذا أصيب حاملو هذه السندات، ولا سيما السندات التي أُصدرت خلال فترة الفوائد المنخفضة، بحالة انعدام يقين، فهم يلجأون مباشرة إلى تسييل سنداتهم ما يخلق نمطاً من السوق خارج إدارة الفيدرالي الأميركي. عملياً، هذه المخاوف تأتي في إطار نظريّة «توقّعات التضخّم»، فالسند هو أداة ماليّة مدرّة للعائد الثابت المحدّد يوم الإصدار بالاستناد إلى معدلات الفائدة على أن يدفع سنوياً أو فصلياً. فالمستثمر الذي يتوقّع استمرار التضخّم ويسعى للحفاظ على قيمة استثماره، سيتوقّع أن تقلّ القيمة الشرائية للعائد، ما يدفعه إلى بيع السند. حصول هذا الأمر بشكل مكثّف، سيرفع معدلات الفائدة في السوق تلقائياً. لذلك، ما يفعله «الفيدرالي» هو أنه يخلق نمطاً من ارتفاع أسعار الفائدة تحت سيطرته، فيرفع الفائدة بالمقدار الذي يراه مناسباً لطمأنة المستثمرين. لذا، نرى اليوم أن التوقّعات تشير إلى أن الاحتياطي الفيدرالي ينوي رفع الفوائد على دفعتين خلال السنة الحالية.

4%
هو معدّل البطالة في الولايات المتحدة في شهر كانون الثاني الاخير، وهو يمثّل تعافي شبه كامل الى مستويات ماقبل الجائحة حيث بلغ معدّل البطالة حوالي 3.5٪ في شهر آذار 2020 قبل ان تصل موجة كورونا الى اميركا، في حين بلغت معدلات البطالة مستويات قياسية خلال الأزمة، لامست الـ14.7٪ في شهر نيسان 2020

يحاول الاحتياطي الفيدرالي بهذه الطريقة استباق السوق برفع الفوائد، وفي الوقت عينه امتصاص السيولة النقدية من الأسواق، إذ إن رفع الفوائد يجذب رأس المال إلى المصارف والسندات. لكن هذا الأمر لا يعني أن معدلات التضخّم ستنخفض بشكل «أوتوماتيكي»، بسبب صعوبة التوقعات الناجمة من موجات التضخّم.

لكنّ سلوك الاحتياطي الفيدرالي الأميركي، لا يقتصر على السوق الأميركية فحسب، بل ينطوي على انعكاسات تشمل باقي المصارف المركزية في دول المركز الرأسمالي. فبمجرّد أن يرفع «الفيدرالي» فوائده، سيعني ذلك عملياً أن باقي المصارف المركزيّة في العالم مضطرّة الى أن ترفع فوائدها، لأنها إذا لم تفعل ذلك ستشهد هجرة لرأس المال من أسواقها إلى الأسواق الأميركيّة، وسيوقعها في مأزق كبير. وقد اتّضح هذا الأمر مع المصرف المركزي البريطاني، الذي استبق قرار «الفيدرالي» ورفع فوائده بداية الشهر الحالي إلى نسبة 0,5%. ومن المتوقع أن يلحق البنك المركزي الأوروبي بهذا المسار خلال الشهر القادم عندما يصدر تقريره الفصلي.

«دول الهامش» تدفع الثمن

السؤال المحوري في هذه المقاربة لا يتعلق فقط بمدى تأثير الأسواق الأميركية على باقي دول المركز الرأسمالي، بل في أن مفاعيلها تمتدّ نحو الدول النامية المعروفة باسم دول الجنوب، أو التي يسمّيها إمانويل وولرستاين «دول الهامش». فهذه الدول تقع على هامش النظام الرأسمالي العالمي، وهي مستغلّة من دول المركز الرأسمالي. دول الهامش هي مجرّد أسواق استهلاكية لدول المركز الرأسمالي، وبالتالي فإن عدوى التضخّم تنتقل إليها سريعاً. فبعد أن تبيع دول الهامش موادها الخام لدول المركز الرأسمالي، تستوردها منها مجدداً على شكل سلع. وهذا الإنتاج يتضمّن الأكلاف الوسيطة المعرّضة للارتفاع بسبب موجة التضخّم. فبالنتيجة، تصيب موجة التضخّم بلدان الجنوب النامية، وهي لا تمتلك أدوات المواجهة التي تمتلكها المصارف المركزيّة في دول المركز، لذا تدفع شعوبها الثمن عبر تقلّص قدرتها الشرائيّة وتراجع مستوى عيشها ونوعية حياتها.

لا يقف الأمر عند حدّ التضخّم. فعندما تقوم دول المركز بمواجهة التضخّم عبر رفع الفوائد، تتأثر دول الهامش أيضاً. أوّلاً، لأن رفع الفوائد في دول المركز يجبر دول الهامش على رفع فوائدها، ما يعني أن الدول التي استغلّت انخفاض معدّلات الفوائد خلال الجائحة للاستدانة، ستكون في مأزق كبير عندما تحتاج إلى الاستدانة مجدداً من أجل سداد دينها. لأن إعادة الاستدانة ستكون بمعدلات فائدة أعلى، ما يعني كلفة استدانة وخدمة دين أكبر وأكثر كلفة ستأكل نسباً أكبر من موازنات هذه الدّول، وبالتالي سينعكس ذلك حصّة أقل في أبواب الموازنة المخصصة لخدمة الشّعوب. وهذا الأمر لا ينطبق فقط على الدّول، بل أيضاً على المؤسسات القائمة في هذه الدول، التي استغلّت انخفاض معدّلات الفائدة خلال الجائحة للوصول إلى تمويل قليل الكلفة، وهي بمجرّد ارتفاع المعدّلات مرّة أخرى سترتفع أكلاف الديون عليها.

وهناك الدّول التي تعاني أصلاً من أزمات، مثل تركيا، التي حاولت خفض معدّلات الفائدة عندها، فجعلها هذا الأمر تعاني من نزف في رأس المال لديها. ويعني ارتفاع الفوائد مواجهة قاسية لدى دول مثل تركيا، تُترجم صعوبات أكبر في تحقيق أهدافها، فتغرق في أزمات أعمق من التي وقعت فيها. ببساطة، إن الضحيّة الأكبر لموجة التضخّم، وانعكاساته، هي تلك الدول القابعة على هامش النظام العالمي عاجزة عن ابتداع سياسات اقتصادية ومالية يمكن أن تنتشلها من بؤسها.

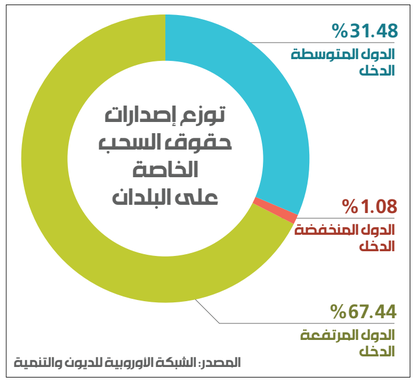

المصدر: الشبكة الاوروبية للديون والتنمية

موجة التضخّم تصيب «دول الهامش» التي لا تملك أدوات المواجهة التي تملكها المصارف المركزيّة في دول المركز الراسمالي

الارتفاع في معدلات التضخّم، الذي حصل في الاشهر الماضية، تزامن مع خسائر كبيرة في الاسواق الماليّة

انجل بوليغان ـ المكسيك

قراءات

مقال

أطلقوا المال الذي نحتاج إليه *

جيانّي غوش

أحد الأسباب الرئيسية التي تقف خلف التعافي الاقتصادي العالمي غير المتكافئ اليوم هو التباين الهائل في الاستجابات من خلال السياسات المالية بين البلدان الغنية وبقية العالم. من أجل تحقيق تعافٍ أكثر إنصافاً، يمكن أن يقوم صندوق النقد الدولي بإصدارات سنويّة لحقوق السّحب الخاصة، وهي عبارة عن احتياطات الصندوق.

العامل الرئيسي الذي يحدّ من التعافي العالمي ليس الزيادة في التضخّم في الاقتصادات المتقدّمة، والتي يحتمل أن تكون «مرحليّة»، بل التفاوت الهائل بين معظم الدول الغنية وبقية العالم، باستثناء الصين. هذه التفاوتات، من خلال تقييد التوسّع في الطلب العالمي الفعّال، تُبقي بعض الاقتصادات الفقيرة غارقة في الركود، وستؤثّر في النهاية على المستثمرين في البلدان الأكثر ثراءً أيضاً.

إن السبب الرئيسي وراء التعافي العالمي الذي يأتي على شكل حرف «K»، هو التباين الهائل في الاستجابات المالية بين الدول الغنية وبقيّة الدول. رغم أن جائحة كورونا أدّت إلى انخفاض الإيرادات الحكومية في كل مكان، فقد قدّر صندوق النقد الدولي في نيسان 2021 أن الاقتصادات المتقدّمة زادت إنفاقها العام في عام 2020 بأكثر من 6% من الناتج المحلي الإجمالي في فترة ما قبل الوباء. فيما أنفقت اقتصادات الأسواق النامية 1% فقط في المتوسط، بينما أنفقت البلدان المنخفضة الدخل أقلّ من ذلك.

بحلول تشرين الأول 2021، وحتى مع تسبب الموجات الجديدة من إصابات كورونا في فوضى اقتصادية، كان «الضبط المالي» قد بدأ بالفعل في العديد من البلدان ذات الدخل المتوسط والمنخفض، بسبب ارتفاع مستويات الدين العام المتراكمة على مدار العامين الماضيين. وقد أدّى ذلك حتماً إلى تدهور آفاق هذه الدول الاقتصادية ومنع حتى الإنفاق العام الضروري على التغذية والخدمات الصحية.

كانت النقطة شبه المضيئة الوحيدة في هذا المشهد المالي الكئيب بالنسبة إلى معظم العالم النامي هي التخصيص الجديد لصندوق النقد الدولي، في آب 2021، لمبلغ 650 مليار دولار من حقوق السحب الخاصة (حقوق السحب الخاصة، الأصول الاحتياطية لصندوق النقد الدولي). لسوء الحظ، تم توزيع حقوق السحب الخاصة وفقاً لحصص كل بلد في صندوق النقد، والتي تعتمد بشكل كبير على ناتجها المحلي الإجمالي. وبالتالي، تلقّت البلدان المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل نحو 250 مليار دولار فقط، في حين حصلت البلدان الغنية على نحو 400 مليار دولار، من غير المرجّح أن تستخدم معظمها. من الواضح أن نظام تخصيص حقوق السحب الخاصة هذا قد عفا عليه الزمن، فهو غير منطقي، ولا سيما بالنظر إلى التفاوتات الهائلة بين البلدان اليوم وحجم وإلحاح الاحتياجات التمويلية للبلدان الفقيرة. ومع ذلك، كان تخصيص حقوق السحب الخاصة بمثابة شريان الحياة للعديد من البلدان النامية التي تواجه مشاكل حادة في ميزان المدفوعات، وساعد على منع المزيد من التدهور الاقتصادي. منذ آب، استخدمت 80 دولة، على الأقل، حقوق السحب الخاصة التي تلقّتها لأغراض مختلفة. وقامت 32 دولة بتبادلها بالعملة الصعبة، واستخدمتها 55 دولة لدفع مستحقات لصندوق النقد الدولي، وسجّلتها 39 دولة في موازناتها الحكومية، التي من المفترض أن تُنفق على الرعاية الصحية والأولويات الأخرى.

بالإضافة إلى ذلك، تتمتّع حقوق السحب الخاصة بالعديد من المزايا مقارنة بأنواع التمويل الدولي الأخرى. فهي لا تزيد من أعباء الديون الخارجية للبلدان، وعلى عكس القروض المقدمة من صندوق النقد الدولي وغيره من المقرضين المتعددي الأطراف، فهي غير مشروطة. حقوق السحب الخاصة متاحة لجميع البلدان، بما في ذلك الاقتصادات ذات الدخل المتوسط التي تواجه مشاكل في ميزان المدفوعات ما يستبعدها من الحصول على التمويل بطرق أخرى. وحقوق السحب هي بلا كلفة تقريباً، حيث يقل معدل الفائدة عليها حالياً عن 0,1%. يصعب التفكير في طريقة أسهل لتوفير التمويل الخارجي للبلدان التي تحتاج إليه بشكل عاجل.

> **معدّل الفائدة على حقوق السحب يقلّ عن 0,1% وهي طريقة سهلة لتوفير التمويل الخارجي للبلدان التي تحتاج إليه بشكل عاجل**

وهذا هو سبب رغبة العديد من القادة في العالم بزيادة مخصّصات حقوق السحب الخاصة بشكل مستمرّ. في مؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ (COP26)، في غلاسكو في تشرين الثاني الماضي، دعا رئيس وزراء باربادوس، ميا أمور موتلي، إلى إصدار 500 مليار دولار من حقوق السحب الخاصة سنوياً لمدة 20 عاماً لتمويل العمل على التغيّر المناخي. ونظراً إلى أن الاقتصادات المتقدمة فشلت في الوفاء بتعهدها المتواضع نسبياً في مؤتمر COP15 في عام 2009 لتعبئة 100 مليار دولار سنوياً لتمويل العالم النامي لمحاربة التغيّر المناخي، فإن مخصّصات حقوق السحب الخاصة المنتظمة ستوفر الموارد الأساسية لتعزيز جهود التخفيف من حدّة ظاهرة التغيّر المناخي في البلدان التي تحتاج إلى ذلك. بالإضافة إلى ذلك، ستوفّر حقوق السحب الخاصة بعض التمويل المطلوب لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، والتي تبدو حالياً بعيدة المنال.

يجب على الذين يقلقون بشأن العواقب النقديّة لإصدار حقوق السحب الخاصة سنويّاً، أن يلاحظوا أن المبلغ المقترح (500 مليار دولار سنوياً) تافه مقارنة بالزيادة في السيولة التي تغذيها السياسات النقدية في الاقتصادات المتقدمة منذ الأزمة المالية العالمية لعام 2008، والتي بلغت 25 تريليون دولار حتّى الآن. عند مستوى 943 مليار دولار، تمثل حقوق السحب الخاصة حالياً 7% فقط من الاحتياطيات العالمية البالغة 12.8 تريليون دولار. وحتى لو كان الحدّ الأقصى لنسبة حصة حقوق السحب الخاصة من الاحتياطيات العالمية 30% أو 50%، فيبقى هناك مجال كبير للمزيد من الإصدارات.

السؤال الأكثر إلحاحاً اليوم هو كيفية استخدام 400 مليار دولار من حقوق السحب الخاصة المخصّصة للبلدان الغنية التي على الأرجح لن تكون بحاجة إليها. إن الاحتفاظ بهذه الأرصدة الزائدة من حقوق السحب الخاصة لدى صندوق النقد الدولي ببساطة هو إهدار هائل للموارد. تعهّدت بعض الاقتصادات الغنيّة بإعادة تخصيص ما مجموعه 100 مليار دولار من حقوق السحب الخاصة لدول أكثر حاجة إليها، لكنها لم تحقق هذا الهدف بعد.

لكن اقتراح صندوق النقد الدولي بإنشاء «صندوق مرونة واستدامة» بقيمة 50 مليار دولار من شأنه أن يحرم البلدان النامية من العديد من مزايا حقوق السحب الخاصة. بداية، إن المبلغ المطروح صغير بشكل صادم. والأسوأ من ذلك، أن الموارد ستُقدم في شكل ديون يجب سدادها (وإن كان ذلك بأسعار فائدة منخفضة)، وستخضع لشروط صندوق النقد الدولي التي ثبت في كثير من الأحيان أنها تؤدي إلى نتائج مضرّة بالاقتصادات. وستكون الأموال متاحة فقط للبلدان المنخفضة الدخل أو تلك التي تخضع حالياً لبرامج صندوق النقد الدولي، مع استبعاد معظم العالم النامي. بعبارة أخرى، إن الخطة المقترحة من صندوق النقد الدولي تعمل بسياسة الصندوق المعتادة التي ليس لها أي تأثير إيجابي وهادف.

هناك اقتراحات أخرى واعدة أكثر. يمكن للدول الغنية أن توجّه حقوق السحب الخاصة بها إلى مصارف التنمية الإقليمية، المصرّح لها بحيازة هذه الحقوق. يمكن لمؤسّسات مثل بنك التنمية الأفريقي استخدام حقوق السحب الخاصة لتوسيع قاعدة رأس ماله وتزويد البلدان النامية بمزيد من التمويل المتعلق بالتغيّر المناخي ودعم موازنات الدول لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

كما اقترح الخبير الاقتصادي أفيناش بيرسود إنشاء صندوق تمويل مناخي بقيمة 500 مليار دولار سنوياً، بتمويل من إصدار حقوق السحب الخاصة. يقوم الصندوق الاستثماني هذا بتوزيع الأموال إلى البلدان بشكل علني، تُوزّع على أساس برامج مقدّمة تهدف إلى تخفيض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري.

إذا طلّت حكومات الدول الغنية متباطئة في استجابتها لمقترحات استخدام ما هو في الأساس أموال مجانية، فهي لا تهدر فقط فرصة هائلة، بل ستعاني أيضاً من انعكاسات الفشل في ضمان تحقيق تعافٍ عالمي أكثر إنصافاً واستدامة.

* نُشر هذا المقال على موقع Projectsyndicate.org في 14 شباط 2022

تحقيق

الطاقة هي عصب الحياة في أي اقتصاد. هي محور الإنتاج والاستهلاك. هناك مصادر تقليدية لإنتاج الطاقة يهمين عليها استخراج النفط حالياً. لكن يُعتقد بأنّ النفط سينضب خلال بضعة عقود من السنوات، بينما البشرية أصبحت مدمنة على الطاقة. اليوم، لم تعد التكنولوجيا محصورة بالبحث واستخراج الموارد الطبيعية، بل خلقها. ثمة وقائع تُشير إلى محاولات خلق «شمس صغيرة» عبر استخدام تقنية الاندماج النووي من أجل تطوير نبع لا ينضب من الطاقة

مفاعل الاندماج النووي
«صناعة الشمس» بحثاً عن الطاقة

علي عواد

خلال هذه الفترة الوجيزة من التاريخ البشري على الأرض، تبدّلت أنواع موارد الطاقة ونسبة استخدامها بشكل كبير. فمن الاعتماد على الخشب، إلى طواحين المياه، ثم الفحم الحجري الذي هيمن في أواخر القرن التاسع عشر، قبل أن يسيطر البترول ومشتقاته في منتصف القرن الماضي. ومع اندلاع الحرب العالمية الثانية، كانت معظم الأبحاث الذريّة التي أجريت في ذلك الوقت، تركّز على تطوير تكنولوجيا الأسلحة. ولم تبدأ الحكومة الأميركية في

> **يتم استخدام الاندماج النووي بغية الحصول على طاقة مضاعفة بأشواط، وبشكل شبه آمن وبمخلفات نووية لا تذكر**
>
> **إن استخدام بضعة غرامات فقط من الديوتيريوم والتريتيوم يتيح إنتاج كمية من الطاقة تبلغ تيراجول واحد**

تشجيع تطوير الطاقة النووية للأغراض المدنية السلمية إلا بعد الحرب (هي الدولة الوحيدة في العالم التي استعملت القنبلة الذريّة ضد البشر). وكان أول مفاعل ينتج الكهرباء من الطاقة النووية هو المفاعل التجريبي «I Breeder»، في 20 كانون الأول 1951، في ولاية ايداهو. ومذاك نمت هذه الصناعة بسرعة خلال الستينيات والسبعينيات، لدى الاتحاد السوفياتي والمملكة المتحدة والمانيا واليابان وفرنسا والعديد من الدول الأخرى. لكن، رغم كونها قفزة تكنولوجية هائلة في عالم الطاقة، وعملياً هي تنتج البخار من دون أي انبعاثات ملوّثة، إلّا أنها كانت محصورة بطريقة واحدة تسمى الانشطار الذري. وخلّفت هذه التكنولوجيا كوارث بشرية وبيئية، فضلاً عن مخلفات إشعاعية بحاجة لأن تطمر. ومع تطوّر الفيزياء والقدرات التقنية، برزت إلى السطح فكرة جديدة، هي نسخة مصغّرة عن نجمنا، الشمس؛ إذ يتم استخدام الاندماج النووي بغية الحصول على طاقة مضاعفة بأشواط، وبشكل شبه آمن وبمخلفات نووية لا تذكر. فمن يعمل على هذه التكنولوجيا؟ أين هي الآن؟ وما هي العقبات التي تواجهها؟

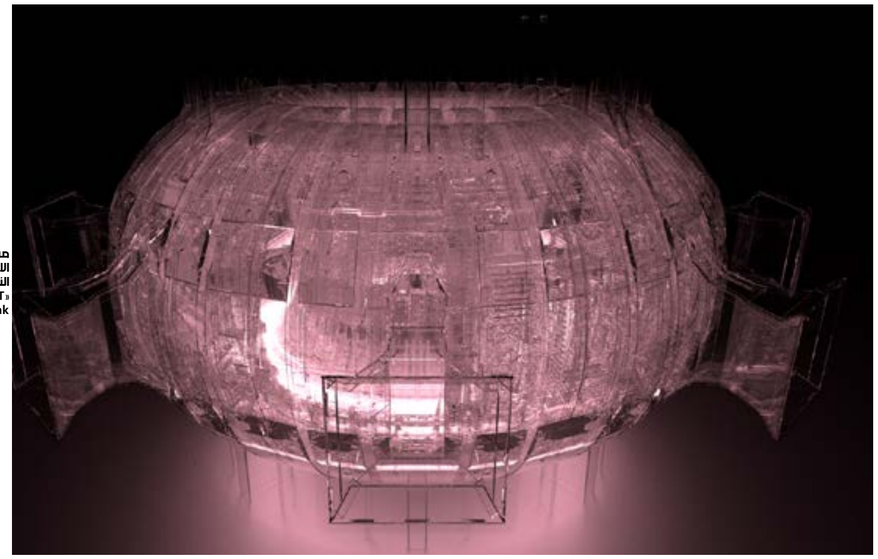

مفاعل الاندماج النووي «JET Tokamak»

الطاقة بواسطة الانشطار النووي

رغم أن التسمية قد تظهر المفاعل النووي للطاقة الكهربائية أمراً بالغ التعقيد والصعوبة، إلا أنّها عملية تقنية يمكن اختصارها بالتالي: في حالة الانشطار النووي (Fission power plant)، تنفصل الذرات عن بعضها لتشكل ذرّات أصغر، وهذا الأمر يطلق دفقاً من الطاقة. الانشطار هنا يحدث داخل مفاعل محطة الطاقة النووية، في قلب المفاعل الذي يحتوي على وقود اليورانيوم. هذه الطاقة تُطلق حرارة، وتقوم محطات الطاقة النووية بتسخين المياه لإنتاج البخار. الأخير، يستخدم لتشغيل توربينات كبيرة والتي بدورها تولد الكهرباء. عملياً، يمكن تشبيه الأمر بمحرّك يعمل على البخار. وتقوم المحطات النووية بتبريد البخار مرّة أخرى في الماء، أو تستخدم المياه من البرك أو الأنهار أو المحيط. كما يتم إعادة استخدام الماء المبرد لإنتاج البخار.

قلب المفاعل النووي الانشطاري، يحتوي على حزمة من قضبان الوقود. وهي يورانيوم مخصّب على شكل كريات خزفية غنية بالطاقة المكدّسة، وتوضّب على شكل قضبان معدنية بطول 12 قدماً. تسمى حزمة من قضبان الوقود. وهي بحاجة لأن تبقى مبرّدة حين تعمل كي لا يحدث انصهار ونصبح أمام كارثة نووية. وعندما تنضب الطاقة في تلك القضبان، يتم استبدالها بأخرى جديدة. وبهذا تصبح القديمة مخلّفات نووية عديمة الجدوى، تبثّ إشعاعات ضارة لآلاف السنين. لذا، يتم تجميعها وتوضيبها داخل براميل من الرصاص (ذرات هذا المعدن قريبة من بعضها البعض، فلا تسمح للإشعاع بالخروج منها) ومن ثم تطمر في أماكن بعيدة عن تواجد البشر.

مخاطر هذه التقنية (المفاعلات الانشطارية) تمظهرت في عدد من الكوارث من أبرزها ثلاث:

1- سيلافيلد المملكة المتحدة 1957

في 10 تشرين الأول 1957، اجتاحت النيران قلب مفاعل الوحدة 1 النووية في سيلافيلد، لمدة ثلاثة أيام. ونتج من الحادث تلوثاً إشعاعياً في جميع أنحاء أوروبا. ويعتقد أن آثار مادة (131-iodine) ربما تسببت في إصابة عدّة مئات من الأشخاص بالسرطان. وكان أسوأ حادث نووي في المملكة المتحدة على الإطلاق.

2- تشيرنوبيل أوكرانيا 1986

تعد كارثة تشيرنوبيل أسوأ حادث لمحطة طاقة نووية على الإطلاق لجهة عدد القتلى والكلفة والأثر البيئي. وقع الحادث في 26 نيسان 1986، عندما دمّر انفجار بخاري المفاعل رقم 4. وانتشرت كميات هائلة من النفايات المشعّة في جميع أنحاء أوروبا الغربية، ما أسفر عن مقتل نحو 30 شخصاً من التسمّم الإشعاعي الحادّ مباشرة. ثم طمر المفاعل بالرصاص، وأصبحت المنطقة المحاذية كلها خالية من السكان بسبب التلوّث الإشعاعي.

3- فوكوشيما اليابان 2011

تسبب زلزال شرق اليابان بلغت قوته 9,0 درجات بمقياس ريختر، يوم الجمعة 11 آذار من عام 2011، في حدوث تسونامي بلغ ارتفاعه 15 متراً. الأمر الذي أدى إلى تعطيل إمدادات الكهرباء، ودفع ثلاثة مفاعلات إلى الانهيار في محطة فوكوشيما دايتشي. تُشير الأرقام الرسمية إلى مقتل عاملين مباشرةً. وأشارت التحقيقات اللاحقة إلى أن البنية التحتية والتنبؤ بالمخاطر لم يكونا كافيين لمثل هذه الكارثة الطبيعية المدمّرة. (وقع حادث نووي ثان، ولكنه أصغر، عام 2013، في منشأة فوكوشيما دايتشي عندما تم تصريف ما يقرب من 330 طناً من المياه المشعّة المستخدمة في عمليات التبريد الجارية في المفاعلات 1 و2 و3 في المحيط).

مفاعل الاندماج النووي (Fusion power plant)

بعكس حالة الانشطار النووي، فإن التقنية التي أخضعت لتجاربها الأولى في الثلاثينيات أنتجت اختراقاً كبيراً في عام 1968، عندما تمكّن الاتحاد السوفياتي من خلق آلات للاندماج النووي. وهي اليوم تسعى لخلق نجم مماثل للنجم الذي تستمدّ منه البشرية الطاقة يومياً: الشمس. بمعنى آخر، فإن إنتاج الطاقة لتغطية إدمان البشرية عليها، لن يكون بالمستويات السابقة، بل سينطلق نحو مستويات جديدة أوسع كمّاً ونوعاً وكلفة.

وتقنية الاندماج النووي تحصل بشكل طبيعي في النجوم. مثل الشمس. فعندما تندمج نواتان خفيفتان، تكوّنان نواة ذرية واحدة أثقل وزناً قادرة على إطلاق دفق من الطاقة. أي بعكس التفاعل المستخدم في محطات الطاقة النووية اليوم حيث يتم إطلاق الطاقة عندما تنفصل النواة عن بعضها لتشكل نواة أصغر.

لكن بواسطة تقنية الاندماج على الأرض، يُفترض تسخين مزيج من غازات الهيدروجين، الديوتيريوم والتريتيوم على درجات حرارة عالية جداً، أكثر من 100 مليون درجة مئوية (حرارة قلب الشمس 15 مليون درجة مئوية). عندها يتحوّل الغاز إلى بلازما، وتتحد النوى لتشكل نواة الهيليوم والنيوترون، ويتم تحويل جزء ضئيل من الكتلة إلى طاقة «إندماج». ويمكن أن توفر البلازما التي تحتوي على ملايين من هذه التفاعلات كل ثانية، نسبة هائلة من الطاقة عبر كميات صغيرة جداً من الوقود. ويسفر الاندماج عن إنتاج كمية ضخمة من الطاقة تبلغ أربعة أضعاف الكمية التي تنتج عن تفاعلات الانشطار النووي.

من الناحية النظرية، وبحسب الوكالة الدولية للطاقة الذرية، فإن استخدام بضعة غرامات فقط من الديوتيريوم والتريتيوم يتيح إنتاج كمية من الطاقة تبلغ تيراجول تكفي لتلبية احتياجات شخص واحد من سكان البلدان المتقدّمة النموّ لفترة تزيد على ستين عاماً.

لا يمكن مقارنة هذا التفاعل كما يحصل داخل النجوم، مع ما تحاول البشرية أن تصنعه على الأرض. ففي النجوم، يكون التفاعل سهلاً بسبب كتلة النجوم الضخمة، فضلاً عن أنه يعطي النجم قوّة جاذبية هائلة تمكنها من دمج تلك الذرات في قلبها وبالتالي توليد الطاقة. لكن كيف يمكن التحكم بمثل هذا الأمر هنا على الأرض؟

عملياً، إن محاكاة طريقة عمل الشمس على الأرض مهمة صعبة. فقد استطاع العلماء تطبيق مفهوم الاندماج بطرق لا يمكن السيطرة عليها مثل القنابل الهيدروجينية. وداخل المختبرات بشكل غير مجدٍ أيضاً. بمعنى آخر، لكي يصبح الاندماج النووي تقنية فعالة، يجب أن تنتج طاقة أكثر ما تستهلك، وبالتالي أن «يعمل» معتمداً على نفسه، فيأخذ ما هو بحاجة إليه من الطاقة التي أنتجها بنفسه ليستخدم الباقي لإنتاج الكهرباء، أي بشكل يشبه ما يحصل في مفاعل الانشطار النووي، عبر غلي الماء من أجل توليد البخار.

حالياً، تقوم الفرق البحثية في جميع أنحاء العالم بتجربة طرق مختلفة لكسر ميزان التعادل بين إطلاق العملية والناتج منها. لتكون مجدية يجب أن يكون الناتج أكبر بكثير. والأساليب تميل إلى الانقسام إلى فئتين:

- تتمثّل إحدى طرق التحكّم في البلازما شديدة الحرارة عبر استخدام مغناطيس جبّار. الجهاز الأكثر تقدماً لهذا هو «توكاماك»، وهي كلمة روسية تعني غرفة مغناطيسية على شكل حلقة. بهذا، يمكن للبلازما أن تتحرك داخل المفاعل بشكل مضبوط. وبحسب موقع «iter.org»، بعد تجارب الاندماج الأولى في ثلاثينيات القرن الماضي، أُنشئت مختبرات فيزياء الاندماج في كل دولة صناعية تقريباً. وبحلول منتصف الخمسينيات من القرن الماضي، كانت «آلات الاندماج» تعمل في الاتحاد السوفياتي والمملكة المتحدة والولايات المتحدة وفرنسا والمانيا واليابان. لكن الاختراق الكبير حدث في عام 1968، في الاتحاد السوفياتي. حقق الباحثون هناك مستويات درجات الحرارة وأوقات حبس البلازما اللازمة لتحقيق الاندماج (لم يحصل ذلك من قبل). كانت الآلة السوفياتية عبارة عن جهاز حبس مغناطيسي على شكل دونات يسمى «توكاماك» (tokamak). ومنذها تضاعفت أجهزة «توكاماك» في جميع أنحاء العالم.

- تتضمن الفئة الأخرى حصر وقود الاندماج وضغطه في مساحة صغيرة بمساعدة الليزر. بحسب الوكالة الدولية للطاقة الذرية، «من المتوقع أن يلبي الاندماج احتياجات البشرية من الطاقة لملايين السنين». و«لن تَنتُج عن مفاعلات الاندماج في المستقبل نفايات نووية قوية الإشعاع وطويلة العمر، أمّا انصهار القلب فهو أمرٌ مستحيل عملياً في مفاعلات الاندماج».

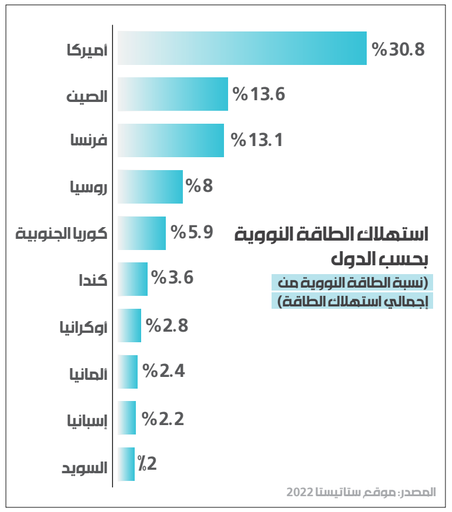

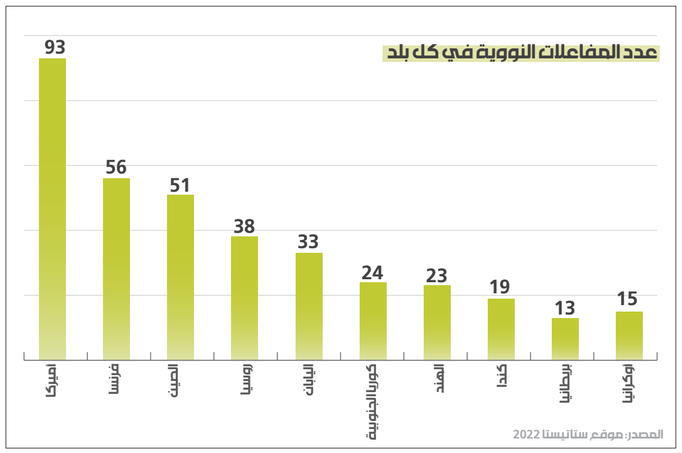

مزايا اقتصادية وبيئية

مع تزايد المخاوف بشأن تغيّر المناخ والإمدادات المحدودة من الوقود الأحفوري، تحتاج الحكومات إلى طرق جديدة وأفضل لتلبية الطلب المتزايد على الطاقة. لذا تجعل مزايا الاندماج النووي خياراً جذاباً للغاية:

- لا انبعاثات كربونية، المنتجات الثانوية الوحيدة لتفاعلات الاندماج هي كميات صغيرة من الهيليوم، وهو غاز خامل يمكن إطلاقه بأمان من دون الإضرار بالبيئة.

- وقود متوفر: يمكن استخلاص الديوتيريوم من الماء، وسيتم إنتاج التريتيوم داخل محطة الطاقة من الليثيوم، وهو عنصر يتواجد بكثرة في القشرة الأرضية ومياه البحر.

- كفاءة الطاقة: يمكن أن يوفر كيلوغراماً واحداً من وقود الاندماج، الكمية نفسها من الطاقة التي توفرها 10 ملايين كيلوغرام من الوقود الأحفوري. ستحتاج محطة توليد الكهرباء التي تبلغ سعتها 1 غيغاوات إلى أقل من طن واحد من الوقود خلال عام.

- النفايات المشعّة أقل من الانشطار النووي: لا توجد نفايات مشعة من تفاعل الاندماج. تصبح مكوّنات المفاعل فقط مشعّة؛ يعتمد مستوى النشاط الإشعاعي على المواد الإنشائية المستخدمة. يتم إجراء الأبحاث على المواد المناسبة لتقليل أوقات تبدّد الإشعاع قدر الإمكان (تقدر بنحو 12 سنة، وهي لا تعد شيئاً مقارنة بآلاف السنوات من الإشعاع مع الانشطار).

- آمن: لا يمكن وقوع حادث نووي واسع النطاق في مفاعل الاندماج. كميات الوقود المستخدمة في أجهزة الاندماج صغيرة جداً.

- قوّة موثوقة: سيتم تصميم محطات توليد الطاقة الاندماجية لإنتاج إمداد مستمر بكميات كبيرة من الكهرباء. بمجرد إنشائها في السوق، يتوقع أن تكون الأكلاف مماثلة إلى حد كبير لمصادر الطاقة الأخرى.

الاندماج النووي بواسطة «توكاماك»

هناك عدد من المشاريع التي تحاول خلق النجم وإنتاج الطاقة منه سواء بواسطة «توكاماك» أو بواسطة «الليزر». فمن أبرز المشاريع التي تعتمد «توكاماك»:

«EAST»

مشروع (Experimental Advanced Superconducting Tokamak) التابع لجمهورية الصين الشعبية (يطلق عليه أيضاً تسمية الشمس الاصطناعية). حقّق عملية بلازما مستمرة عالية الحرارة لمدة 1056 ثانية في أحدث تجربة يوم 31 كانون الأول 2021، وهي أطول فترة تشغيل من نوعها في العالم. بحسب وكالة «شينخوا» الرسمية الصينية.

هذا الاختراق كشفه الباحث في معهد فيزياء البلازما التابع لأكاديمية العلوم الصينية (ASIPP)، والمسؤول عن التجربة التي أجريت شرق الصين، غونغ شيانزو، قائلاً: «لقد حققنا درجة حرارة بلازما تبلغ 120 مليون درجة مئوية لمدة 101 ثانية في تجربة أجريت في النصف الأول من عام 2021. هذه المرة (31 كانون الأول 2021)، استمرت عملية البلازما في الحالة المستقرة لمدة 1056 ثانية عند درجة حرارة قريبة من 70 مليون درجة مئوية، ما أدّى إلى وضع أساس علمي صلب وتجريبي لتشغيل مفاعل الاندماج». الهدف النهائي لـ«EAST» هو إنشاء اندماج نووي مثل الشمس، باستخدام الديوتيريوم الموجود في البحر لتوفير تيار مستمر من الطاقة النظيفة.

بحسب موقع «ياهو فاينانس»، ستتخطى كلفة «شمس الصين الاصطناعية» 1 تريليون دولار (1000 مليار دولار).

«ITER»

- أكبر مشروع اندماج في العالم قيد الإنشاء حالياً في جنوب فرنسا. تتعاون فيه 35 دولة لبناء أكبر «توكاماك» في العالم، لإثبات جدوى الاندماج كمصدر للطاقة واسع النطاق وخالٍ من الكربون. وبحسب الموقع الإلكتروني للمشروع، ساهم الآلاف من المهندسين والعلماء في تصميم «ITER» منذ أن تم إطلاق فكرة تجربة دولية مشتركة في الاندماج لأول مرة في عام 1985. أعضاء «ITER» هم: الصين والاتحاد الأوروبي والهند واليابان وكوريا الجنوبية وروسيا والولايات المتحدة. ومن المقرّر أن يبدأ «ITER» العمل في عام 2025 ويبدأ تجارب اندماج الهيدروجين في عام 2035.

كانت الميزانية الأولية تصل إلى 6 مليارات يورو، ولكن يتوقع أن تتراوح الكلفة الإجمالية للبناء، والعمليات بين 18 مليار يورو و22 مليار يورو؛ تقديرات أخرى تضع الكلفة الإجمالية بين 45 مليار دولار و 65 مليار دولار.

مشروع «JET Tokamak» بتعاون أوروبي

- نشرت مجلة «نيتشر» في 9ا من شباط الحالي، تقريراً عن تحطيم مفاعل الاندماج النووي «JET Tokamak» الرقم القياسي في الطاقة خلال تجربة أجريت في 21 كانون الأول 2021، حيث أنتج «JET Tokamak» نحو 59 ميغا جول من الطاقة على «نبضة» اندماجية مدتها 5 ثوان - أكثر من ضعف 21,7 ميغا جول التي تم إصدارها في عام 1997 خلال حوالى 4 ثوان. واستغرقت التطويرات 20 عاماً من التحسين التجريبي، بالإضافة إلى ترقيات الأجهزة التي تضمنت استبدال الجدار الداخلي لـ«tokamak» لإهدار وقود أقل.

«STEP»

- تخطّط المملكة المتحدة أيضاً لبناء محطة اندماج نووي كجزء من «الثورة الصناعية الخضراء». يهدف مشروع «STEP» اختصاراً من (Spherical Tokamak for Energy Production)، إلى إنتاج تصميم بحلول عام 2024 وتوصيل الطاقة إلى منازل الناس في وقت ما بعد عام 2040. في أيلول من عام 2019، أعلنت المملكة المتحدة عن استثمار مخطّط قيمته 200 مليون جنيه إسترليني (248 مليون دولار أميركي) لإنتاج تصميم لـ«STEP». يغطي التمويل مرحلة التصميم الأولى لمدة خمس سنوات، بينما تقدّر التكاليف الرأسمالية الإجمالية بعدة مليارات من الدولارات.

أما من أبرز المشاريع التي تعتمد تقنية «الليزر»، فهي:

«NIF»

- مرفق الإشعال الوطني «NIF» في مختبر «لورانس ليفرمور الوطني» في كاليفورنيا الولايات المتحدة. يستخدم «NIF» نحو 192 حزمة من أقوى ليزر في العالم لتسخين وضغط جزيئات صغيرة من وقود الهيدروجين إلى النقطة التي تحدث فيها تفاعلات الاندماج النووي. وبحسب «بي بي سي»، خلال تجربة في أواخر أيلول من العام الماضي، تجاوزت كمية الطاقة المنبعثة من خلال تفاعل الاندماج كمية الطاقة التي يمتصّها الوقود. هذا ويستمر العلماء في ترقية أداء التقنية والعمل بثبات نحو الاندماج الإيجابي للطاقة. بلغت التكلفة الإجمالية لـ«NIF» نحو 3,5 مليار دولار.

مقال

في الحلقات الثلاثة السابقة من سلسلة المقالات بعنوان «النخبة والدولة وصناعة الأزمة»، تحدّث الكاتب عن موقع النخبة المهيمنة وعن مشروعيّتها وإمساكها بالعقد الاجتماعي في لبنان. وقد أتاح القطاع المالي لهذه النخبة الغرف من المال العام وإغراق لبنان في فخّ المديونية وتبعية التمويل. كل ذلكَ حصل قبل الأزمة وأدّى إليها. لذا، يُشير الكاتب في الحلقة الأخيرة إلى أنّ لبنان أمام مفترق طرق اليوم: سلوكُ الطريق نفسه الذي أفضى إلى الأزمة، أو اتّباع طريق آخر هدفه بناء قاعدة إنتاجية قويّة وترميم الوعاء الضريبي وضبط ظاهرة الأموَلة. «اتخاذ القرار الصحيح بين الطريقَين يحتاج إلى فاعلين جددٍ يؤدّون وظائف مختلفة»

«النخبة» والدولة وصناعة الأزمة [4]

هل نكرّر الأمر نفسه؟

عبد الحليم فضل الله

في العقدين الماضيين كان لبنان يزداد تعرّضاً للمخاطر الناتجة من حركيّة رأس المال وتبعيّته المفرطة للأموال الآتية من الخارج، تلك التي فاقت نسبتها في عامَي 2007 - 2011، ثلث ناتجه المحلي، وصاحَب ذلك زيادة في تمركز عمليات الإقراض والاقتراض بين المصارف والدولة ومصرف لبنان. ورغم عدم تكامل البيانات التي تبيّن توزيع ودائع المصارف في البنك المركزي، فإنّ تقاسم عوائد أكبر عمليات الهندسة المالية الشهيرة التي حصلت عام 2016 تظهر درجة تمركز هذه العلاقة، إذ استحوذ مصرف واحد على أكثر من ثلث فوائض هذه العمليّات، ومصرفان على نحو 54%، وخمسة مصارف على نحو 78% منها. واستمر الأمر على هذا المنوال أو أكثر في الأعوام اللاحقة، بل جرى الاعتراف به علناً عندما وافقت المصارف على دفع ضريبة استثنائية على أرباح لا تقلّ قيمتها عن 1% من الناتج المحلي حقّقتها من هذه الهندسات. ولولا انهيار القطاع المصرفي وتوقّفه عن الدفع وعجزه عن استقطاب الأموال، لصارت الهندسات أسلوب عمل عادي في استقطاب الأموال شأنها في ذلك شأن الاستدانة بالليرة، ثم بالعملات، ثم جلب المال من خلال المؤتمرات الدوليّة، أو برفع معدلات الفائدة. وقد سهّلت حركية رأس المال المصحوبة بزيادة في تمركز العمليات المصرفيّة والماليّة، وضع لبنان في مرمى الاستهداف الخارجي، فأُحيط بحصار غير معلن أطبق على القنوات التي يمر منها تمويله الخارجي، ولم يكن من مفرٍّ أمام حكومته سوى إعلان التوقف عن الدفع في آذار 2020، وفعل المصرف المركزي ذلك قبلها في أواخر عام 2019 مختاراً ومن دون إعلان.

مفترق طرق

وها نحن الآن عند مفترق جديد: إمّا سلوك الطريق نفسه الذي أفضى إلى الأزمة، ليقع البلد مجدداً في فخّ المديونيّة وقبضة القوّة البنيويّة للمال والمخاطر الناتجة من الإقامة في زوبعة حركيّته الفائقة، أو اتباع طريق آخر هدفه بناء قاعدة إنتاجية قويّة، يمكن على أساسها ترميم الوعاء الضريبي وتوسيعه بما يسمح لنا بالخروج من فخّ الديون المباشرة وغير المباشرة (بما فيها تدفّق الودائع من الخارج)، وكذلك لضبط ظاهرة الأمولة إن عادت إلى الظهور بأداء اقتصادي فعّال يقلّل من خطرها. لكن اتخاذ القرار الصحيح بين الطريقَين يحتاج إلى فاعلين جدداً يؤدّون وظائف مختلفة.

وفي العموم، كانت «النخبة» المسيطرة في لبنان هي المحرّك الأساسي في تعظيم القوة البنيويّة للقطاع المالي ومضاعفة مخاطر التبعيّة للتمويل، كما تولّت من دون توقف توسيع نطاق الاقتصاد المالي الذي حرّرها من قيود العقد الاجتماعي التوافقي ومساوماته. ولا يمكن فصل هذا العقد في أي دولة عن اقتصادها السياسي. إذ إنّه يعمل بفعالية في الدولة التقليديّة، دولة الضريبة، ويفقد جدواه في الدولة النيوليبرالية المعتمدة على القروض. وبذلك لم تكن «النخبة» المسيطرة لتحظى بهذا القدر من حرية الفعل والحركة لولا أنها استعاضت عن الجباية والضريبة بالاستدانة والاكتتاب، وضاعف من قوتها أنها تحكّمت بزمام حركيّة المال واستفادت من رياح الأمولة التي هبّت حتى عشيّة الأزمة بما يخدم أشرعتها. أمّا وقد انفجرت الأزمة ونضبت مصادر المال السهل، فلا مناص من إحياء العقد الاجتماعي من خلال اقتصاد سياسي جديد، تقوده نخبة جديدة.

> ظهر تسلّط «النخبة» في ازدرائها الملحوظ بأركان الدولة الأخرى ومؤسساتها عند تعارض نظرتها للأمور لكنها ارتمت في حضن الطبقة السياسية التقليدية للسلطة بعد تسارع خطى الانهيار للاحتماء بحصونها الطائفيّة والسياسيّة والمؤسّساتية

تفكيك النخبة شرطاً للتعافي

لقد ظهر تسلّط «النخبة» في ازدرائها الملحوظ بأركان الدولة الأخرى ومؤسساتها عند تعارض النظرة للأمور (انظر مثلاً إلى الاستخفاف الذي طبع تعامل مصرف لبنان مع موقع رئاسة الحكومة أثناء الخلاف الشهير على خطّة التعافي، وكذلك، اللامبالاة وعدم الجدّية في أداء جمعيّة المصارف تجاه القضاء وبعض القوانين كالدولار الطالبي...). لكنها وجدت نفسها بعد تسارع خطى الانهيار، مضطرة للارتماء في أحضان الطبقة السياسية التقليدية والاحتماء بحصونها الطائفيّة والسياسيّة والمؤسّساتية في انعكاس مؤقّت لاتجاه التبعيّة. وسنعثر على شواهد عدّة تبيّن اعتماد النخبة الماليّة في لبنان على الدولة في الصعود، وإلقائها عبء الأزمات عليها في الهبوط كما حصل مرّات عدّة في تاريخنا الاقتصادي القريب والبعيد.

ومع ذلك فإنّ «النخبة» المالية التي كانت في موقع الصدارة والهجوم طوال ربع قرن من الزمن، بدأت تفقد زخمها وتآلفها وهي مشغولة الآن بالدفاع عن الحد الأدنى من مكتسباتها، ولا أسف عليها بعدما صار تفتيت وحدتها شرطاً لوضع البلد في نصاب الإنقاذ والتعافي والنهوض وإطلاق قطار الاقتصاد على السكّة الصحيحة، وعدم تفويت ما تبقّى من فرص في معارك جانبيّة عالية الكلفة. فخلال أكثر من سنتين من الانهيار لم يكتفِ أعضاء النادي السياسي/المالي التجاري الممثّل للنخبة، بتحوير مواضيع النقاش ومنع الاتفاق على برنامج للحل، وساهموا في تعطيل الاستفادة من انخفاض التكاليف مثلاً لزيادة الصادرات ومن الإمكانيات الأخرى التي تُتيحها الأزمات، بل جرى استنزاف مؤسّسات الدولة في ثلاث معارك خاضها النادي المذكور: معركة حماية المصالح المباشرة للدائرة الضيقة من أعضائه، ومعركة إعاقة الحلول التي تمسّ تلك المصالح، ومعركة عرقلة السياسات التي تنوّع خيارات لبنان الاقتصاديّة وتوسّع دائرة علاقاته وتخفّف تبعيته.

ولنتذكر هنا أن النخبة الماليّة والتجاريّة أدّت سابقاً، ببراعة وأمانة منقطعتي النظير، الدور التاريخي لحكم «النخبة» الذي يمكن اختصاره في أمرين؛ أولهما تجريد الدولة من القوّة اللازمة للوقوف في وجه تمدّد الاحتكارات واستحواذ القلّة على الثروات. والثاني، تكريس الاستقطاب الاجتماعي مع ما يستدعيه من زيادة في فجوة الموارد وتعاظم الحاجة إلى الديون لردمها. وها هي تكرّر اليوم ما تفعله الليبراليات الحديثة، بدعوتها الدولة (ومواطنيها) إلى شراء المخاطر المالية وتحمّل الشطر الأكبر من المسؤولية عن الأزمة وقيادة الركب نحو الخروج منها من دون أن تتكبّد مشقّة المساهمة في ذلك وتحمّل بعض أكلافه.

أختم بالآتي: إنّ تفكيك بؤر المصالح التي أمسكت بزمام السياسات عقوداً عدّة، أو على الأقل إعادة تشكيل أدوارها، هو شرط لإطلاق الدولة والمجتمع من أسر الأزمة، والاقتصاد من جدران الخيارات الضيقة التي ارتهن لها. لكن ذلك لن يكون طوعيّاً وتلقائيّاً، بل يحتاج إلى قرارات وسياسات وتشريعات تحجب عنها القوّة المستمدّة من مؤسّسات الدولة أو من التفاعل معها. ومن الأمثلة البارزة على ذلك: جمعية المصارف التي تعبّر في واقع الحال عن مصالح فئة محدّدة من مؤسّسات المال لا جميعها، ومع ذلك فإن القوانين تعطيها دوراً مركزيّاً في السياسات النقديّة بحكم مساومات ستينيات القرن الماضي التي سمحت بإقرار قانون النقد والتسليف، فالجمعيّة كما هو معروف ممثلة في لجنة الرقابة على المصارف، والهيئة المصرفيّة العليا، ويُستطلع رأيها في قضايا عدّة، وهذا يعرّض عمل مصرف لبنان وهيئاته لتبعات تضارب المصالح، ويقيّد صلاحياته في اتخاذ القرارات الرقابية الصحيحة.

ينطبق الأمر نفسه على الهيئات الاقتصاديّة التي تجمع تحت مظلّتها تجمّعات متباينة المصالح والأهداف (تمثّل التجار والصناعيين والمصارف والمقاولين ورجال الأعمال ومؤسّسات الضمان...) لكنها تتوحّد في مواجهة مطالب العمّال والعاملين بأجر، وفي المقابل تعاني النقابات العمّاليّة من ضعف في الهيكليّة والتمثيل يجعلها الطرف الأضعف في معادلة الإنتاج. ولا نغفل في السياق، أن أزمة الإدارة العامة مكّنت «النخبة» من نشر خلاياها في كل زاوية منها، ومضاعفة سطوتها على الاقتصاد.

إنّ إغلاق المنافذ أمام توغّل الأقليّة المتحكمة وإزالة بؤرها داخل السلطة، يقتضي تصحيحات جوهريّة في الاقتصاد وسياساته، يساعد على نزع أنيابها في المؤسّسات ومراجعة التشريعات التي تمدّها بأسباب القوّة، وهذا يفتح الباب أمام التعامل مع معضلة النظام التي تزيد من حدّة التضارب بين المشروعية والانضباط المالي، وتجعل السياسة مسرحاً عبثيّاً لا حدود له ومعولاً للهدم غير الخلّاق.